الـرَّدُّ بِالْبُرْهَـــانِ

عَـلَى

الطُّـوبَـوِيِّ الطَّـعَّانِ

تأليف العبد الفقير إلى الربّ الشكور:

يعقوب دوكوري



هاتف: 76013711 - 66782672

جمادى الأولى 1438هـ / الموافق فبراير 2017م

حومة داود بوغو- باماكو/ جمهورية مالي

مقدمة مهمة

بسم الله وصلاة الله وسلامه على محمد المختار وآله الأطهار وصحبه الأبرار

وبعد: فإن سبب تأليفي لكتابي هذا (الرد بالبرهان على الطوبوي الطعان)؛ هو وجود كتاب خطير، ينتسب مؤلفه إلى السلفية، وينكر ويرد ردا حارا شديدا على الفرق الإسلامية الأخرى، المخالفة له في المسائل الخلافية الاجتهادية؛ مثل مسألة الإسدال، والتصوف، والاحتفال بالمولد النبوي، واتخاذ النشر والتمائم من القرآن، والتوسل بالصالحين، ومسائل أخرى هي من أخطر المسائل، مثل القول بأن المسدلين قد يعذبون يوم القيامة، وأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لهم: (فسحقا) ومثل القول بأن حالق اللحية ملعون، ثم تم إعلان هذا الكتاب الذي فيه هذه المسائل القاسية في باماكو بعنوان كتاب (الفتاوى الطوبية).

فرأيتُ كما رأى غيري أنه من الواجب الرد عليه؛ فكتبتُ ردا علميا سلميا خاليا من كل طعن، بعنوان (نظرات في كتاب الفتاوى الطوبية) وتم إعلانه، وحَظِيَ بإقبال من العلماء، ثم كتب الأخ (عبد القادر كيجيرا) ردا على ردي بعنوان (دفاع عن كتاب الفتاوى الطوبية) وكان هذا الرد أخطر وأكثر حرارة من كتاب (الفتاوى الطوبية) لما فيه من مجاوزة ذكر الدليل، والإجابة على المسألة؛ إلى استعمال ألفاظ الفحش والبذاءة والطعن في أهل العلم، واللف والدوران، والانتقال بالقلم إلى شتى البلاد، والتكلم نيابة عن الغير من غير استئذانهم، ووصف المخالف بالخسة، والدناءة، والتدليس، والحذف، والمراوغة، والغرور، والإعجاب بالنفس، وغير ذلك من الألفاظ المخلة بالبحوث العلمية وأدب الحوار.

فكتبتُ ردا علميا سلميا على رده بعنوان (الرد بالبرهان على الطوبوي الطعان) وهو هذا الرد الموجود بين يدي القارئ، وفيه تعرضتُ للرد على أمور منها: القول بأن حالق اللحية ملعون، ومنها: غلو الأستاذ (كيجيرا) في تقديس شيخه، إلى حد استنكاره أن يسأل شيخه عن دليله في قوله بأن حالق اللحية ملعون، ومنها: إنكاره على من يقول بأن الإمام البخاري غير معصوم، ومنها: إنكاره الإسدال ورفض إجازته، ومنها: تسميته إياي (أبو يوسف) عن عمد أو غير عمد، أو عن كناية، ومنها: إقحامه كلمات في كلامي وفي كلام شيخه ما لم نقله، وتغييره وصرفه عن ظاهره إلى غيره، ومنها: زعمه أمورا كثيرة لم تصح، وقد ذكرت أسماء علماء آخرين هم مثله في الطعن على أهل العلم، وقمت بتعريف كلمة (السلفية) بمعناها الواسع وبمعناها الضيق، وتكلمت على أصناف العلماء والوعاظ والدعاة، وذكرت الفَرْقَ بين (السلفية الطوبية) الحزبية وبين السلفية المعروفة في العالم، وتكلمت على معاني (وحدة الوجود) وعلى تعريف البدعة، ومنافع الحوار العلمي السلمي، ومفاسد الحوار الطعني التغالبي، وأيدت الحوار العلمي وحثثت على ملازمته سواء كان شفهيا أو كتابيا؛ لما فيه من النفع العظيم للدين ولأهل الدين ولعلماء الدين، إذ به قد يسمع العالم جواب كلامه، ويطَّلع على دليل مخالفه، ويعرف المُخِلُّ بآداب الحوار عيوب نفسه؛ فيتجنبها إن كان منصفا؛ لأن العالم لا يعرف جواب كلامه ما دام لا يخاطب إلا العوام، أما إذا حاور عالما أو ناقشه؛ فإنه

يسمع جواب كلامه، فالحوار يسبّب الوصول إلى معرفة الحق، وتمييزه من الباطل، ومنافع الحوار كثيرة، وقد ذكرنا الكثير منها في مقدمة كتابنا (ملاحظات على آراء بعض العلماء) فليرجع إليه من يريد. وننصح المسلمين وفرقهم ومذاهبهم بتشجيع العلماء على الحوار العلمي.

ونقول: لِيَحْيَ الحوارُ العلمي السلمي النافع الخالص لله ولخدمة الحق، آمين.

أصناف العلماء والوعاظ والدعاة

إن العلماء والوعاظ والدعاة في هذا الزمان وخاصة في بلادنا منقسمون إلى نحو ستة أقسام أساسية:

1 ـ **القسم الأول:** وعاظ بضاعتهم مزجاة في العلم، يركزون على إدخال أفكارهم في أذهان العوام بواسطة فصاحتهم في اللغة المحلية (بامانَنْكان) يُحرِّكون العوام والأميين ويُهَيِّجونهم في كل مكان، ويفعلون بهم ما يسمى بـ(غسل الدماغ) أي يخرجون كل ما كان في عقولهم ويُدخلون فيها ما يريدون مما يتعلق بمطالبهم الشخصية، ويجعلونهم كالأناس الآليين، يوجهونهم كما يشاؤون، ويُسخِّرون لأنفسهم أموالهم ونفوسهم، ولو أمروهم أن يقتلوا أهاليهم لفعلوا، فهؤلاء الوعاظ المحليون جلهم أو كلهم متشدقون، وبسبب مجيء عهدهم جاء السب والفحش والبذاءة واللعن، والطعن في أهل العلم المخالفين لهم، والكاشفين لدجلهم ومكرهم وخداعهم، بعضهم يعلنون في الإذاعات التجارية الوعظ والإرشاد والدعوة إلى الله، وبعد قليل تجدهم يدعون إلى أنفسهم، ويدَّعون أن لديهم شتى أنواع الأسرار من أسماء الله وكلماته، بعضها ممزوجة بالعزائم الشركية، ويعلنون تمائم فيها أشكال الرمل، أو الخيوط والطلاسم السحرية، أو غيرها من غير أسماء الله وكلماته، يتعرفون على مشاكل الناس، وأمراضهم، ثم يعلنون في الإذاعات أن علاجها وحلها بيدهم وحدهم، ويدفعون الأموال الكثيرة لأصحاب الإذاعات لإعلان ذلك.

فترى العوام وخاصة النساء، وضعفاء العقول من الرجال، يصطفون بأبوابهم، فلا قضيت حوائجهم، ولا زالت مشاكلهم وأمراضهم، ولا بقي بأيديهم الباقي القليل من أموالهم.

2 ـ **القسم الثاني**: وعاظ كانوا فقراء؛ تفكروا في العلاج لفقرهم، فلم يجدوا حلا إلا التوجه إلى أذهان العوام، ومعلوم أن من سيطر على عقلك وفكرك فقد سيطر على نفسك ومالك، لا يتجرؤون على الإرشاد أو القيام بالمحاضرة، أو الإفتاء في المجالس أو المدارس أو المعاهد العلمية أو بين الطلاب والمثقفين، يتحاشون ذلك خوف الافتضاح، وخوف انكشاف المكر والدجل والجهل، إذا تكلموا بآية قرآنية أو حديث نبوي أو بعبارة عربية ظهر اللحن والخطأ جليا عند العلماء؛ ولذلك يكرهون العلماء؛ لأنهم المطلعون على عيوبهم.

3 ـ **القسم الثالث**: علماء عملاء للقادة والأقوياء والأغنياء، من قادة الدولة، والأئمة والقادة باسم الدين، يظنون أن رزق الله لا يكفيهم، وأنهم لا يستطيعون الحياة بدون هؤلاء القادة، فيخدمونهم، ويُنَفِّذُون مطالبهم، ويحاربون مخالفيهم، ويستميتون في خدمتهم والدفاع عنهم،

وينشرون أفكارهم، سواء كانت هذه الأفكار شخصية، أو غربية، أو طائفية، أو قومية، أو سياسية، يساعدون قادة الدولة على نشر أفكارهم الغربية الأصل والمأتى، ويساعدونهم على دعوة المواطنين إلى تطبيق قانون الأسرة والأحوال الشخصية، مع علمهم بوجود بنود ومواد فيه تخالف نصوص القرآن كتاب الله رب العالمين، ويساعدونهم على نشر أفكارهم المستحدثة، وعلى تنفيذ شروط الانتماء إلى جماعاتهم وجمعياتهم وفرقهم التي أسسها قادتهم باسم الإسلام.

4 ـ **القسم الرابع**: علماء فصحاء بلغاء، طويلو الباع في العلم، ملازمون للمدارس والمعاهد وحدها غالبا، ينشرون فيها العلوم النافعة، ويُعلِّمون الطلاب شتى أنواع العلوم المقررة في مدارس الدولة، ويكتبون البحوث العلمية القيمة، وينشرونها بين الطلاب، ولكن جلهم غير مشتهرين في المجتمع؛ لقلة مساهمتهم في نشر العلم في غير المدارس، ولقلة قيامهم بالوعظ والإرشاد في الإذاعات والتلفزة ومجالس الوعظ، والإرشاد في المساجد والساحات العامة وغيرها.

لا يشاركون غالبا في المشاكل وإيقاد الفتن، وإثارة الخلافات والخصومات التي يسببها غالبا الوعاظ المحليون، ولا تسمع منهم كلمة سب أو فحش أو طعن في أحد.

5 ـ **القسم الخامس**: علماء فصحاء بلغاء، طويلو الباع في العلم، لكن الغلاة منهم وجَّهوا هِمَمَهم إلى تأييد الأفكار الطائفية، أو المذهبية، وقضاياها، ينتسبون إليها، ويتعصبون لها، ويدعون إليها، ويدافعون عنها، ويُقَدِّمون الأخوةَ الطائفيةَ وعلاقتَها وحقَّها على الأخوة الإسلامية وعلى علاقتها وحقها، وينكرون على كل العلماء المخالفين لهم، والذين لا ينتمون إلى فرقتهم وجماعتهم، وغالبا ما يكون لهم قادة أغنياء في الدول العربية، يُمَوِّلُونهم، ويَبْنون لهم مدارسهم ومعاهدهم ومساجدهم، فينشرون لهم كتب أفكارهم. لكن بعض المنتسبين إلى هذه الفرقة وسطيون معتدلون لا يكفرون مسلما ولا يثيرون فتنة.

أما الغلاة منهم فهم المتهمون غالبا بإثارة أكثر الفتن والاختلافات المنتشرة في أرجاء البلاد إلى حد نشوب القتال بين بعض الطوائف الإسلامية، كما هو واقع اليوم في سوريا واليمن والعراق، وما هو منتشر في بعض جهات العالم من القيام بالعمليات التفجيرية، حتى في مساجد الرحمن، ومجامع المسلمين، لأنهم يعتبرون كل من لم ينتموا إلى فرقتهم غير مسلمين، ولو كانوا من أهل كلمة الشهادة والصلاة والزكاة والصيام والحج، ربهم وربهم واحد، ونبيهم واحد، ودينهم واحد، وكتابهم واحد، وقبلتهم واحدة. مع أن الصادقين المعتدلين من الفرقة التي ينتسبون إليها يتبرؤون منهم ومن أعمالهم، وفي كل هذه الأقسام من أقسام الوعاظ والدعاة غلاة في المشايخ، أو في الأئمة، أو في القادة، أو في الأفكار.

نسأل الله الإله القدير القهار أن يكثر المعتدلين الوسطيين، ويقلل الغلاة البغاة الطعانين، آمين.

6 ـ **القسم السادس**: العلماء العاملون بالعلم، المخلصون فيه، المتخلقون بأخلاق الأنبياء، المتنزهون عن أخلاق وتصرفات وأعمال أهل القسم الأول والثاني من أصناف الوعاظ والدعاة المذكورين، يخدمون الدين الحنيف، وينشرون تعاليمه كما كان يفعل المرسلون، لا يشاركون في إثارة فتنة، ولا يسببونها، ولا يَفُوهون بكلمة طَعْن، بل هَمُّهم الإصلاحُ وبث العلم النافع والدعوة إلى دين الله، والعمل بما تقتضيه مقاماته ومراتبه الثلاث: مقام الإسلام، ومقام الإيمان، ومقام الإحسان.

كلهم أو جلهم وسطيون معتدلون غير متعصبين، يُقدِّمون الدين الذي جاء من عند الله، وحقَّه وأخوتَه وعلاقتَه على حق الطائفية، وأخوتِها وعلاقتِها؛ لأنها من صنيع البشر، لا مما أنزله الله تعالى على رسوله عليه وآله الصلاة والسلام.

جل دعواتهم مستجابة، وكلماتهم مسموعة، لأنها تصدر من القلب إلى اللسان، ومنه إلى القلوب، فتهيجها إلى العمل الصالح الخالص، لا يقوم الدين ولا يصلح المجتمع ولا يسعد البشر إلا بوجودهم. والعاقبة والنصر الرباني لهم، لقوله تعالى { وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ} الحج: 40 { **وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ**} القصص: 83.

جازاهم الله تعالى عن الإسلام والمسلمين خيرَ الجزاء، وأطال بقاءهم لخدمة العلم النافع والدين الحنيف، وجعلنا وكل العلماء والدعاة منهم أو من سالكي مسلكهم. آمين.

وكل هذه الأقسام الستة من أصناف الوعاظ والدعاة موجودون في أهل السنة وفي الشيعة وفي الصوفية، وغيرِهِم من الفرق الإسلامية الأخرى.

الهدف من الحوار العلمي السلمي

أيها المخالف، إنك عارف بالحوار العلمي السلمي النافع، وتعلم أنه مبني على الدليل، مع الحفاظ على الأمانة العلمية، والتخلي عن كل ما ينافي الأخلاق الفاضلة؛ من طعن، أو بذاءة، أو مراوغة، أو قول غير ثابت، أو لف ودوران حول المسألة من غير توجه إلى الإجابة عليها مباشرة.

وكنتُ أحسب أنك من أهل هذا الحوار الهادف إلى مجرد بيان الحق، ونصرة الحق، والدفاع عن الحق، ولا أعرف السبب الذي أعجزك عن الالتزام بهذا الأسلوب العلمي الأنفع، فهل أدلتك لا تكفي للرد على أدلة المخالف، حتى اضطررت إلى الاستعانة بالطعن والبذاءة والمراوغة والدوران الكثير وذكر أمور غير صحيحة، والانتقال بقلمك إلى بلاد بعيدة، والتكلم بألسنة الغير من غير استئذانهم؟!

إن الهدف الأساسي من الحوار العلمي هو الرجوع إلى بينات كتاب الله، والصريح الصحيح من سنة رسوله؛ لإظهار الحق الذي يريد الله إظهارَه، وتمييزه من الباطل الذي يريد إدْحَاضَه، نصرةً له ولدينه الحنيف، والحوار المذكور سواء كان كتابةً أو مشافهةً داخِلٌ في

مفهوم قوله تعالى: ((فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا)) النساء: 59 وهو العلاج الإلهي الإسلامي للنزاع.

إنك لا ترى الحوار كما يراه السلفيون الحقيقيون، وكما نراه، وإنما ترى الحوار مغالبةً ومعاداة، فقد أخرجْتَ الحوار عن مساره السلمي السامي، المُرْضِي لله ورسولِه إلى غيره.

فقد جاء في كتاب (الرد على المخالف بين الغلو والجفاء) للشيخ عبد الله الظفيري وعادل الباشا، ص60: ((... الرد على المخالف عبادة عظيمة، ما أجلها، وما أعظمها لمن صلحت نيته، واتسم بالحلم والعلم قلمُه ولسانه وجَنانُه، فإنها ـ والله ـ من أفضل الأعمال، وخصوصًا في هذا الزمان الذي كثر فيه التلبِيس، والدعوة إلى الباطل، وتضليلُ المسلمين، وتحريف الدين أصولا وفروعا...))

فما رأيك ـ أيها الأخ الطوبوي عبد القادر كيجيرا في هذا الكلام القيم الصحيح؟ لماذا لا تشجع العلماء على كثرة الحوار العلمي الأدبي، سواء بواسطة المكاتبة أو المشافهة أو تبادل الأشرطة المسجلة؟

الخلاف المحمود ومنافع الحوار العلمي

إني أريد أن يكون الخلاف بين العلماء كنوع الخلاف الذي كان يقع بين الأئمة الأربعة، وكالمناقشات الكتابية التي وقعت بيني وبين الأستاذ العزيز عبد الوهاب سيلا[1] لما في اختلاف الأئمة الأربعة من تبادل الاحترام والتقدير والاقتصار على ذكر الدليل، لأنه الذي دعا إليه الشرع، وينتفع به الناس، ويَظْهَر الحق، ويتميز عن الباطل، وأما إضافة الطعن على الحوار العلمي فإنه لا يُرضي العلماءَ المُنْصفين، ويُقَلِّلُ من قيمة الحوار ومن قيمة البحث عندهم، وقد يجعل البحث منبوذا مُهْمَلا غيرَ معتبَرٍ عندهم.

إنني أنصح نفسي وكل العلماء بأن نكتب خيرا، يجمع ولا يُفرِّق، ينفع ولا يضر، يصلح ذات البين ولا يفسدها، فيه الاحترام لجميع أهل العلم وغيرهم.

إن الحوار والردود والمناقشات العلمية السلمية النافعة جائزة شرعا، فهي تُخَفِّف من الخلاف المذموم، إذْ بها يعرف كل من المتناقشين دليل الآخر، وكتاب (نظرات في كتاب الفتاوى الطوبية) خير دليل على هذا النوع من الرد الناجع المحمود، وكذلك كتب الحوار الأخرى التي فيها الحفاظ على آداب الحوار.

وهذا النوع المذكور من الحوار البناء لا يعتمد أساسا إلا على بينات القرآن، أو الصريح الصحيح من السنة النبوية، وكل مسألة متعلقةٍ بهما فهي من أساسيات الدين، وما لم يوجد فيهما أو لم يكن متعلقا بهما، فليس من أساسيات الدين، بل جله موضع يسوغ فيه الاختلاف الاجتهادي الذي لا إنكار فيه على من عنده دليل.

[1] ـ بعض المناقشات التي وقعت بيني وبين عبد الوهاب سيلا جمعته في مكتوب سميته (حوار حول حكم العقد على الحمل من الزنا) وهو نوع من الحوار الهادئ العلمي السلمي البناء، الذي حافظ فيه سيلا على أدب الحوار كما حافظتُ عليه.

ومن منافع هذا البحث أنه يساعد الطلاب والباحثين على معرفة كيفية الحوار العلمي الإجابة على الشبهات والمسائل الملتوية والمغالطات المتعمَّدَةِ. وذلك مثل أن تنظر إلى كلمات مخالفنا واحدة واحدة، وتتفكر في جواب المخالف قبل أن تنظر في جوابنا. ثم تقارن بين جوابه وجوابنا. فإن ذلك يعود الطلاب على التفكر والتأمل، ثم الإجابة بأسلوب علمي مقبول.

البادئ لا يقول: (مَنْ أَلَّفَ فَقَدِ اسْتَهْدَفَ)

أيها المخالف، نسيتَ أو تناسيتَ أنك وضعت هذه الكلمةَ في غير موضعها عند ما وجهتها إلى مخالفك، إذ كان عليكم أن توجهوا هذه الكلمةَ إلى أنفسكم أولا، وتتفكروا فيها، وتتذكروها؛ قبل بدئكم تأليف كتاب (الفتاوى الطوبية) فهذه الكلمة لا تُوجّه إلا إلى البادئ وأنتم البادئون بالتأليف، ناسين هذه الكلمة، فلم تتذكروها إلا بعد رؤيتكم الرد العلمي وهو كتابنا (نظرات في كتاب الفتاوى الطوبية) الذي هو رد على البادئ.

وكل القراء يعرفون أن كلمة (من ألف فقد استهدف) تُوَجَّهُ إلى البادئ، ومعلوم أن هذه الكلمة تعني: أن من ألف كتابا فقد جعل نفسه وكتابه هدفا للرد عليه، وهل يوجد رد بغير مردود عليه؟! إن البادئ هو السبب في وجود الرد، ولولاه لم يوجد رد، إنكم آذيتم شيخَكم المكرم وتظنون أنكم دافعتم عنه.

إنني أظن أن الشيخ المُبَجَّلُ كاتبُ الفتاوى الطوبية في أيام الفتن والخصومات الحارة السالفة مُتَضَرِّرٌ مُتَأَذٍّ غيرُ راضٍ عن أمْرَيْن خطِيرَيْن وقعا بعد وفاته هما كما يلي:

1 ـ جمع فتاويه القديمة التي أفتى بها في أيام فتن كانت بينه وبين خصومه، ثم طبعها وجعلها كتابا بعد وفاته بأعوام من غير تهذيب وتحقيق وتعديل، ثم نشر هذا الكتاب على مستوى العالم، الذي امتلأ بالفرق والطوائف الإسلامية المتفرقة غير المتوحدة، والمتعادية غير المتحابة، والمتقاتلة غير المتسالمة، مع العلم أن الشيخ ـ رحمه الله ـ كان قادرا على جمع فتاويه في كتاب ونشره، ولكنه أخره، وقد يكون سبب تأخيره الاستعداد للتمحيص، والتعديل، والحذف، والزيادة، للمواضع التي تستحق ذلك قبل طبعه، لأنه يعلم أن (مَنْ أَلَّفَ فقدِ اسْتَهْدَفَ). وبناءً على هذا أرى أنكم آذيتم الشيخ ولم تدافعوا عنه.

2 ـ تسرعك إلى تأليف كتاب للدفاع عنه، من غير التزام بآداب الحوار العلمي، لأنك لم تستطع الاقتصار على الرد بالحجة على الحجة، ومقابلة الدليل بالدليل، كما فعلتُ في كتابي (نظرات) فزدْتَ على البرهان ما ليس ببرهان، بل هو طعن يقلل من قيمة كل بحث، وهو في نظري طَعْنٌ وإهانة منك للشيخ نفسه، من حيث تشعر أو لا تشعر؛ لأن الطعن في شيخ الغير أو في والده قد يسبب الجزاء بالمثل من قِبَل ذريته أو جماعته، أو أتباعه أو أحبابه، أو تلامذته، فيقومون برد الفعل، ويدافعون عن والدهم أو شيخهم وعن كتابه، كما دافعت عن شيخك وعن كتابه (الفتاوى الطوبية).

إن أهل السنة والسلفيين الصادقين: يحافظون على العمل بنصوص الأحاديث النبوية، ويحفظون ألسنتهم عن السباب، لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ينهى المسلم عن أن يسب والدي نفسه، لأن من سب والد الغير؛ فسب الغير والده؛ فهو الساب لوالد نفسه.

ولذلك منع الله تعالى عن سب المشركين، لأنه قد يسبب رد الفعل فيسبون الله بغير علم، كما قال تعالى: ((وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ)) الأنعام: 108 وبناء على هذا؛ فأنا أرى أنكم آذيتم شيخكم، ولم تدافعوا عنه بسبب تسرعكم وانفعالكم وانزعاجكم من كتاب (نظرات في كتاب الفتاوى الطوبية) من غير تَرَوٍّ ونظرٍ بعيدٍ قبل الكتابة للدفاع عنه.

إن الذي جعل الشيخ الجليل هدفا للردود قد آذاه، حيث يظن أنه يدافع عنه، فليبدأ بلوم نفسه قبل لوم المخالفين القائمين بالرد على البادئين.

الإسدال هو المذهب القديم في بلادنا والقبض قادم من الخارج

من الغريب أن تطلب مني أن أعرض عليكم كتابي قبل طبعه ونشره، وتنسى أن هذا يقال للبادئ لا للراد.

إنكم لم تعرضوا عليَّ كتابَكم (الفتاوى الطوبية) قبل طبعه ونشره، وتطلبون مني أن أعرض عليكم كتابي (نظرات)، فمن الملوم؟ أهو البادئ بالرد، أم الراد على البادئ؟

إني قمت برد الفعل، قال الله تعالى { أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ } البقرة: 44، ولن أبدأ بالاعتداء على أحد أبدا؛ لأن الإسلام لا يبدأ أحدا بالقتال حتى يكون الغير هو البادئ.

إن المسدلين لم يكونوا بادئين بالرد، بل القادمون من معاهد وجامعات البلاد التي تؤيد القبض، هم الذين وجدوا علماء بلادنا على الإسدال، فبدأوا في تبديع أهله، والتشديد في الإنكار عليهم، والقول بأن القبض هو السنة، وأن الإسدال بدعة، واستمرُّوا على ذلك أعواما إلى أن أدت إلى قيام أهل السدل برد الفعل، وحدثت الفتن والمخاصمات، وأَدَّتْ إلى تفريق كثير من المساجد والمدارس الإسلامية، حتى صار بعض القابضين لا يصلون وراء السادلين، وبعض السادلين لا يصلون وراء القابضين، والله شهيد على ذلك، والتاريخ شاهد بذلك.

إن الخريجين من جامعات البلاد التي مذهبها القبض بعد انتهاء دراساتهم الجامعية رجعوا إلى بلادهم، ووجدوا أئمة بلادهم لا يزالون على المذهب المالكي الذي كانوا عليه منذ مئات السنين، وهو المذهب السائد في جمهورية مالي، والسنغال، وموريتانيا، وجل بلاد غرب إفريقيا قديما وحديثا.

وكان إسدال اليدين في الصلاة هو المشهور في مذهب مالك، وهو المعمول به في المساجد، ولم تشع الخلافات الكثيرة بينهم؛ لأن المذهب المالكي وحّدهم ووحّد كلمتَهم وفتاواهم، ولأن المشائخ الصوفيين الأوائل الذين أدخلوا الإسلام في هذه البلاد كانوا هم المراجع في أمور الدين، ولكن لما رجع الخريجون من البلاد التي مذهبها القبض لم يحترم الغلاة منهم مذهب أئمة بلادنا ومشائخها، ولم يقتصروا على العمل بالمذهب الذي تعلموه في تلك الجامعات، أي لم يقتصروا على قبض أيديهم في الصلاة، بل شنوا هجوما وإنكارا شرسا على الذين يسدلون أيديهم في الصلاة، ومن ثم قام المسدلون برد الفعل، فجل الردود الكتابية والشفهية الصادرة من علمائنا إنما هي ردود على البادئين، مثل ردود الشيخ سعد تورى وأمثاله قبل ردودنا.

ولولا البدء بالإنكار على الإسدال وغيره مما كان عليه علماؤنا القدامى لما وُجد من يقوم برد الفعل من علمائنا المعاصرين.

على كل بادئ أن ينتظر الرد وإن طال أو تأخر بسبب كثرة المشاغل. إنك تحاول كل المحاولة أن تجرني إلى الكلام في أمور ما كنت أظن أنني أتكلم فيها في حياتي؛ احتراما لجميع الفرق الإسلامية وخاصة السلفية العملية المخالفة لسلفيتك الطعنية (السلفية الطوبية) ولكنك ستُغضب عليك سائر السلفيين عند ما تسبب لجوئي إلى إمساك القلم للكتابة ضد سلفيتك التي تظن أنها هي السلفية.

فليعلم البادئ أن الرد ينتظر كل بادئ، فقد بدأتم بتأليف كتاب (الفتاوى الطوبية) للرد على أهل الإسدال، والتوسل ونحوه، وتم إعلانه في بعض الإذاعات، ونشرتموه بواسطة بعض المكتبات، فجاء الرد وهو كتاب (نظرات في كتاب الفتاوى الطوبية) وأُعْلِن وَنُشِر، ثم قمتم بتأليف كتاب ثان بعنوان (دفاع عن الفتاوى الطوبية) وملأتموه بالطعن، ظانين أن الطعن هو المسعف، ولو كنتَ بصيرا لما فعلتَ هذا، فجاء الرد عليه بعنوان (الرد بالبرهان على الطوبوي الطعان) وهذا دليل على أنكم إن ثلثتم فسيأتي الرد الثالث، وهكذا الخ إن شاء الله تعالى.

ولا نقول: بأننا بحار وأعاصير ومخالفنا مستنقع وريح كما قلتم، نعوذ بالله تعالى من الإعجاب بالنفس إلى هذا الحد.

إنني موقن بأن الحق سيعلو ويعلو أهلُه، وعندما يعلو سيهوي صَرْحُ الباطل، كما قال تعالى: { وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا} الإسراء: 81.

من هم المتشددون الذين وجب الرد عليهم؟

إنني حفاظا على أدب الحوار؛ قصرت ردودي كلها على من رد على مذهب أئمة بلادنا وعلمائها القدامى؛ لأُثبتَ جوازَ الإسدال والتوسل بالنبي وأمثال ذلك مما كانوا عليه وخالفتموهم فيه، وشدَّدْتم الإنكارَ عليهم بسببه، إلى حد القول بأن المسدلين قد يُمنعون عن

الشفاعة المحمدية يوم القيامة، بحجة أن النبي صلى الله عليه آله وسلم لا يشفع إلا لأهل سنته، وأن أهل الإرسال تاركون لسنته لتركهم القبض في الصلاة، وأنهم يُدفعون عن الحوض النبوي، ويقول الملائكة عند دفعهم: ((إنهم غيروا وبدلوا بعدك)) فيقول النبي لهم: ((فسحقا فسحقا فسحقا)) كما في ص30 من كتاب (الفتاوى الطوبية) كما أن ردودي موجهة إلى الذي جعل توسل أئمتنا بذوات الأنبياء والصالحين حراما. كما في ص18 من كتاب (الفتاوى الطوبية).

إن ردي مُوَجَّهٌ إلى من يقول: بأن الاحتفال بالمولد النبوي (بدعة محرمة ممقوتة) كما في ص13 رقم السؤال 18 في كتاب (الفتاوى الطوبية).

إن ردي موجه إلى كل من يقول: بأن حالق اللحية ملعون، وأمثال ذلك من المسائل الأخرى التي رددت عليها في كتابي (نظرات في كتاب الفتاوى الطوبية).

وجل ردودي أو كلها مُوَجَّهة إلى أفراد، لا إلى جماعة، ولا إلى طائفة معينة، ومُوَجَّهة إلى الأفكار، لا إلى أصحاب الأفكار، وكذلك في كتابي هذا (الرد بالبرهان على الطوبوي الطعان)

فجُلُّ كلامي فيه مُوَجَّهٌ إليك أنت وحدك بضمير الخطاب، وإن أتيتُ بضمير الجمع فأعني به الذين شاركوك في إعداد كتابك الذين ذكرت أسماءهم في المقدمة، واللذين يشهدون لك من إخوانك على رؤية ما لم تره ولم يروه، وعلى سمع ما لم تسمعه ولم يسمعوه.

محاولة تحويل الرد الفردي إلى المواجهة الطائفية

إنك لن تُوَفَّقَ في هذه المحاولة، فليس بيني وبين الفرق الإسلامية كلها إلا حسن المعاملة والعلاقة الطيبة، وليس في مؤلفاتي ولو طعن واحد موجه إلى طائفة إسلامية أو إلى فرد من أفرادها.

وأما المناقشات العلمية؛ فمن باب قوله تعالى: ((وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ)) النحل: 125.

فإذا كان الإحسان في الجدال مطلوبا حتى مع غير المسلمين؛ فما تقول في الحوار والجدال الذي يقع بين المسلمين؟!

فالحوار ليس بخصومة ولا بمغالبة، والمحاورات موجودة في جميع أنحاء العالم الإسلامي، وغيره، ولا يزال الناس إلى اليوم يستمعون إلى الحوار باسم (الاتجاه المعاكس) على شاشة قناة الجزيرة وغيرها، فمن حول الحوار إلى خصومات ومغالبات وأنواع من الطعن، والنيل من الشخصيات العلمية؛ فقد عصى الله تعالى بمخالفة قوله: ((وجادلهم بالتي هي أحسن))

أيها الأخ المحترم: بذلتُ الجهد في نصحك؛ لِصَرْفك عن الطعن في المخالفين، ولا سيما فيمن هو أكبر منك سنا، وقلتُ لك مكرّرًا؛ بأن من كان طعانا فهو عدو نفسه وعدو شيخه،

لأنه كالطاعن في صدر نفسه بالصمصام البتار وهو لا يدري، ولا تظن أن كثرة الطعن تسكت أنصار الحق، إذا كانوا مخلصين لله الحق في نصرة الحق بالحق.

مقارنة بين كتابي وكتابكم وبين أسلوبي وأسلوبكم

اسألوا العلماء المنصفين الذين قرأوا كتابي (نظرات في كتاب الفتاوى الطوبية) وكتابكم (دفاع عن كتاب الفتاوى الطوبية) أيهما أقرب من مؤلفات السلفيين التابعين للسلف الصالح؟ شتان بين كتابين، أحدهما فيه الحفاظ على العمل بأخلاق السلف الصالح، من احترام العلماء والمخالفين في المسائل الخلافية الاجتهادية، والاقتصار على الرد بالدليل، عملا بقوله تعالى: ((قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ)) البقرة: 111

وبين الكتاب الآخر الذي خالف أسلوب السلف الصالح في الحوار، وعجز عن الالتزام بأخلاقهم الكريمة، ولم يقتصر على الجواب والرد العلمي، والرد بالدليل من الكتاب والسنة، وأقوال العلماء الراسخين في العلم؛ بل استعان بأخلاق حرمها الله، وحكم الرسول صلى الله عليه وآله وسلم بنقصان إيمان أهلها بقوله: ((ليس المؤمن بالطعان، ولا اللعان، ولا الفاحش ولاالبذيء[2]))

فما هو رأيك في هذا الحديث النبوي المعمول به عند جميع أتباع السلف الصالح؟

نصيحة بترك الرد لأهله

إنني أنصحك بتوكيل بعض كبار إخوتك الدكاترة المعروفين بالهدوء واحترام العلماء والمسنين، الذين يردون على البحث العلمي السلمي البناء بمثله من غير طعن، ولا إخلال بأدب الحوار، لينوبوا عنك في الكتابة والتأليف.

أنت تعلم أن لي أبناء يستطيعون القيام بمثل فَعْلَتِك التي فعلتَ مع والدهم، ونعوذ بالله من إيقاظ الفتنة، وقد قيل: ((الفتنة نائمة، لعن الله من أيقظها)).

يا أخي: إني أنصحك أن تجعل بحوثك خالدة مقبولة في الأوساط العلمية، فإن البحوث العلمية إذا وُجد فيها طعن صارت مهملة عند كل العلماء المعتدلين العارفين بآداب الحوار

إن طبيعة بحثك قد تكون سببا لإخراجي من أسلوب الاختصار في التأليف؛ إلى أسلوب الإكثار والتطويل، وتضخيم حجم الكتاب غير المرغوب فيه وإن كنت أحاول تفادي ذلك قدر الاستطاعة.

نظرتك إلى كتابي ونظرة غيرك إليه

إنني سلّمتُ كتابي (نظرات) إلى كثير من العلماء والباحثين، فلم يبلغني أن أحدا ذكر مأخذا أو عيبا مثل الحذف المخل بالمعنى، أو الإقحام، أو الروغان، أو كلمة طعن، أو اعتداء على حرمة عالم وغيره من العيوب التي ادعيت وجودها فيه.

---

[2] - صحيح الجامع للألباني.

وقد انتشر الكتاب إلى الأقاليم وإلى الخارج، فلم يروا ما قلتَ، فكيف ترى أنت وحدك ما لم يره الجمهور من علماء جمهورية مالي وغيرهم من علماء البلدان المجاورة لمالي وغيرها؟!

وأنت وحدك مع رفقائك الذين ذكرتَ أسماءَهم في مقدمة كتابك حاولتم البحث عن المآخذ والعيوب، وحاولتم الرحلةَ بالقلم إلى البلاد البعيدة، والتكلم بألسنة الغير نيابة عنهم من غير استئذانهم مع كثرة الذهاب والإياب من غير فائدة، لأن طالب المفقود عائد بخفي حنين صفر اليدين. ومن الصعب إيجاد غير الموجود وتحويل الذهب إلى المَدَرِ.

انزعاجك من كتاب مخالفك

إن كل من قرأ كتابك (الدفاع) يرى أنك انزعجت انزعاجا كبيرا عجيبا مدهشا، من كتابي (النظرات)؛ لما ترى من إقبال العلماء عليه، واقتناعهم بما فيه من الأدلة القوية، التي لا تتزحزح، ولو وقف أمامها مئات العلماء الفصحاء مثلك، وتوغلوا في أعماق الإنترنيت والكتب، بحثا عن الأدلة الكثيرة المتنوعة، من شتى المصادر.

إنك لما يئست بعد هذه المحاولات من نيل بغيتك لجأت إلى الاستعانة بألفاظ الطعن والشتم، ولا أدري أين تذهب إذا رأيت هذه الألفاظ الشتمية الطعنية الكثيرة المتنوعة لم تنفع، بل لا يزال كتابي طائرا إلى الآفاق، ذاهبا منتشرا واصلا حيث أراد الله الفعال لما يريد.

فقد تفانيتَ في الدفاع عن شيخك وعن أفكاره إلى حدٍّ جعلك تلتمس وسائل بعيدة عن أخلاق السلفيين، وهي التوجه إلى شخصية المخالف، والخوض فيها بغير علم، إنك تفننت في الذهاب والإياب بعيدا عن صلب الموضوع الذي هو المسألة، وظللتَ تدور حول المسألة دون أن تجيب على المسألة مباشرة، ثم بدأتَ تُعدِّل قول شيخك وتزيد فيه أحيانا، كما فعلتَ عندما وجَّه كلامه إلى المسدلين فقلتَ: بأنه يعني به المشركين، وكذلك تُحوِّل كلماتي دائما من مدلول ألفاظها الظاهر؛ إلى مدلول آخر بعيد عنها، وتحاول دائما أن تدخل في فِيَّ وفي فِي شيخك ما لم نقله، وهذا ظاهر في جل عباراتك من أول كتابك إلى آخره، وسنذكر أمثلة لذلك في مواضعها من هذا الكتاب. فلما لم تنجح في كل هذه المحاولات المتنوعة؛ توجهت إلى إدخال أسماء علماء آخرين في دفاعك، وحاولتَ التكلم بألسنتهم، والدفاع نيابة عنهم من غير استشارتهم واستئذانهم.

وتعلم أنه لا علاقة لهم بموضوع الدفاع، ولم يَرِدْ أسماؤهم في الكتاب؟!

فلماذا كل هذه المحاولات المتكررة المتنوعة، وكلها فاشلة ذاهبة ذهاب الهباء في الهواء والتراب المنثور في الجو. إن سببها هو الانزعاج الشديد من بزوغ شمس كتاب (نظرات في الفتاوى الطوبية) فإن مقابلته بالطعن عبث، لأن الطعن عيب فادح في كل بحث علمي، حتى أصحاب المجلات يرفضون نشر البحوث المشينة بالطعن، أو السب أوالفحش، أو النيل

من أهل العلم، لأن ذلك محظور في المعاهد والجامعات، وسائر الهيئات العلمية في أنحاء العالم.

إن بحثك قيم جدا لما يحتوي عليه من نقل النصوص الكثيرة التي يحتاج إليها القراء، ولكن الطعون الجمة الموجودة المبثوثة في صفحاته من أوله إلى آخره وغيرها؛ تنفِّر عنه كل قارئ محافظ على مكارم الأخلاق، كاره لصدور ألفاظ الطعن والفحش والبذاءة والسباب، من ألسنة أهل العلم والخلق.

هل صحيح أنك الإعصار وغيرك مجرد ريح؟

في ص12 من كتابك قلتَ: بأنني نلتُ نشوة في إصدار كُتيب صغير مفيد ضد شبهات بعض الطوائف في مالي وكان ريحا، ولكنني لقيت إعصارا في ردي على كتاب (الفتاوى الطوبية).

الجواب: هل هذا هو الرد العلمي؟ وهل هذا هو الرد بالدليل من الكتاب والسنة؟ وهل هذا العجب والترفع والاستخفاف بجهود الغير، إلى حد نسبة الريح إلى غيرك ونسبة الإعصار إلى نفسك؟ من أخلاق السلف الصالح؟ إنني لا أعرف أن كلمة ترفع واحدة أو كلمة بذاءة أو فخر أو استخفاف واحد صدرت مني في حياتي العلمية لا من لساني، ولا في كتبي ورسائلي التي نافت على المئة، إنني أحمد الله تعالى الذي سلمني من هذا العيب، وطهر مؤلفاتي كلها منه، وأسأل الله تعالى أن يطهر لسانك وقلمك منه، لنستمر على الحوار العلمي السلمي البناء الهادف إلى بيان الحق ونصرته، وإدحاض الباطل مع الإخلاص لله رب العالمين.

تعارضات ظاهرة في الكلمات

في ص4: مدحتني وأثبت أنني عالم كبير وباحث مفلق من علماء مالي وباحثيه الناقدين، الذين لهم باع في البحث وصبر وجلد على التأليف، وأن لي جهودا مشكورة في خدمة المدارس العربية ببعض المقررات، وفي محاولة رد التصوف في مالي إلى المسار الصحيح له، بعيدا عن الشطحات والخرافات، وأنني رائد الحركة التجديدية للتصوف في مالي الخ

وفي ص10 قلتَ: بأنني أسعى لتنقية التصوف مما علق به من تجاوزات وغلو، ثم قلتَ بأنني سلّمتُ رأسي إلى شيخ ليمسحه؛ ليبارك فيه.

أليس هذا تعارضا ظاهرا؟! وهل هذا هو تحويل التصوف إلى مساره الصحيح، وهل مثلي كشيخ ومرشد روحي يسلم رأسه إلى مخلوق ليبارك فيه؟! لا تكفينا بركة أسماء الله العظيمة وبركة كلمات العلية؟

في ص11 قلتَ ما يفيد أنكم تقرون لي بالعبقرية والروح البحثية، والشجاعة الأدبية، وأن كتاباتي الكثيرة، وردودي وكتاباتي المدرسية كثيرة الخ، ثم قلتَ: لكن الضفدعة إنما تنق في البرك والمستنقعات والمياه المناسبة لها.

فكيف يتناسب هذا الثناء والمدح مع وصف الممدوح بالضفدعة التي تنق في البرك والمستنقعات، وليس لها أن تنق في البحار، فهل أنتم أو علومكم البحار، وغيركم الضفدعة في البرك والمستنقعات؟ إنك حقيقة دائما تترفع على مخالفيك والله تعالى يقول: { تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ } القصص: 83.

في ص79: تذم الطرقيين وتقول بأن فهومهم سقيمة، ثم تعارض نفسك في ص123: فتقول في زعيم (الحموية) التجانية الشيخ بويي حيدرا بأنه (الشيخ الجليل المتواضع أشرف الشرفاء (محمد ولد شيخن حملا) وفي ص134: قلتَ بأنه (الشيخ الصالح والحكيم (محمد ولد شيخن حملا) فكيف تشدِّد الإنكار على الصوفية وتقول: إن فهومهم سقيمة؛ ثم تحكم بالصلاح لقائد من أعظم قادة الصوفية؟! وتقول: إنه (الشيخ الصالح)! فكيف تجمع بين الصلاح والانحراف عن الإيمان؟! مع أنك تنكر على طريقته التجانية.

محاولة نقد الشرط الثالث لتعريف البدعة

في ص117 قلتَ: (...ولذا فلن نرد على باقي كلامه في تعريف البدعة وشرطها الثالث الذي يتبجح به كأن قريحته أبو عذرها مع أنه سبق إليها)

الجواب: إنك يا أخي المحترم دائما تعارض نفسك من حيث لا تشعر، فقد عارضت كلامك هذا بما سبق من كلامك، فقد قلتَ سابقا بأن الشرط الثالث لتعريف البدعة لم يسبقني أحد إلى ذكره، عندما قلت في ص67: أنني استنبطتُ شرطا ثالثا لم يسبقني عالم إلى استنباطه، وقلتَ أين الأمانة العلمية؟ فهذا تعارض جلي غير خفي في قولك بأني مسبوق إليه ثم القول بأنني غير مسبوق إليه.

إن العلماء الذين قرأوا كتابي، رأوا فيه زيادتي للشرط الثالث المستنبط من كلمة (ما ليس منه) ولم يخالفني أحد منهم بل بعضهم كتب التقريظ لكتابي (ملاحظات) الذي فيه ذكر الشرط الثالث. أما أنت فتخالف العلماء دائما.

فإذا لم يكن الشرط الثالث صوابا فلماذا سكتَّ بعد قولك أين الأمانة العلمية منه؟ ولم تذكر للقراء ما ترى أنه الصواب، أليس سكوتك دليلا على موافقتك لي، وإن لم تصرح بذلك؟ لأنك لا تتجرأ على نفي الشرط الثالث لتعريف البدعة لثبوته ثبوت الطُّورِ الراسي.

إنك سني سلفي عند نفسك، فهل يرفض سني استنباطا مأخوذا من حديث نبوي صحيح، من غير ذكر الدليل على رفضه، ومن غير ذكر الخلاف فيه؟!

إن زيادة الشرط الثالث ثابت إلى قيام الساعة ثبوت حديث (من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه) ولا يستطيع مثلك ولا غيرك الوقوف أمامه؟! لقوته ولقوة الحديث المستنبط منه.

إنني أحيل جميع قراء كتابك إلى الرجوع إلى كتابي، ليتحققوا عدم صحة دعاويك وشبهاتك، وأقوالك المقحمة، وما زدتَه في أقوالي وليس منها، وما غيَّرتَه مما يخالف مدلول ألفاظ كلماتي، مع العدول عنها إلى محاولة ذكر مرادها المجهول، الذي لا يعلمه إلا الله ثم القائل، وأحيانا تقول: بأن الكلام يشير إلى كذا، فلماذا لا تقول: الكلام هو كذا، أوقال كذا؟ وأحيانا تقول: هي عبارات ملتوية، أو ذكائية تمويهية، أو تدليسية، أو محذوفة، وغير ذلك من الادعاءات؛ لصرف ظاهر ألفاظي إلى غير معانيها البينة التي تدل عليها، ومن أراد أن يتحقق ذلك فليرجع إلى ألفاظي في كتابي؛ فإنه يرى الفرق بين ظاهر مدلول كلامي وبين تغييرك لظواهر مدلولات كلماتي، ويرى ما أقحمته فيها مما لم يكن فيها، وليس الخبر كالعيان.

أقوال واتهامات لم تصح

وهنا سأذكر أمورا صادرة منك هي في الحقيقة أكاذيب ظاهرة، لكن حفاظا على أدب الخطاب أطلق عليها عبارة (أقوال واتهامات لا تصح)

1-في ص12: شددتَ الإنكار على المخالف بغير حق في كتابك (دفاع)، حيث وصفتني مرات عديدة بالمراوغة أي المخادعة وقلتَ بأنني محترف في الروغان، وأنني أحيانا أحذف أواخر الأحاديث إن أحسسْتُ أنها ترد عليَّ، وأنني أُقعِّد لنفسي قاعدة لغوية أو نحوية؛ لأقيم بها حجة على خصومي، كمحاولة الفرق بين (ما) و (أمرا) في حديث (من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد) وأنني آخذ أحيانا كلام أهل السنة من الوسط وأترك أوله وآخره، مثل ما في رسالة الشيخ محمد بن عبد الوهاب إلى ابن سحيم من طعن وتكفير لابن سحيم، وقلتَ بأنني حذفتُ الرد الذي رد به عليه في التوسل بالصالحين.

الجواب: إن جل أو كل ما ذكرتَ لا يصح ولا يوجد في كتابي، ومن نظر في كتابي لا يراه. تطالبني بنقل الطعن والتكفير الموجه إلى ابن سحيم في زعمك، وتعدُّ ترك ذلك حذفا من المنقول، وهل يعنيني تكفيره لابن سحيم أو الطعن فيه حتى أنقله، وكيف تطالبني بنقل ما لا أحتاج إلى الرد عليه؟ أليس نقله من الفضول؟ وهل يعتبر البحث بحثا علميا إذا كان مشحونا بالفضول؟ والنبي يقول: (من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه) صحيح ابن ماجه للألباني.

إنني أعود وأقول مكررا: بأن الذي يُنقل في البحوث العلمية هو محل الاستشهاد، والموضع الذي لم يوافق عليه المخالف، ويريد الرد عليه أو الحوار فيه، مما يُخِل تركه بالمعنى أو المراد، أو جوهر موضوع الإجابة والرد، يتحاشى الباحث ذلك؛ كي لا يصير البحث ضخم الحجم من غير فائدة.

إن القراء اليوم قليلون، والقلة القليلة يملون من قراءة الكتب المطولة، لا سيما إذا كانت مملوءة بفضول الكلام والنيل من الغير، وإهانة العلماء، وإنكار جهودهم.

إنك ملأتَ كتابك بأنواع الطعن والبذاءة، وألفاظ الذم، والدوران حول المسألة، من غير إجابة عليها مباشرة؛ ليعرف القراء هل دليلك قوي في منع جواز الإسدال، و التوسل، و الاحتفال بالمولد النبوي، و في مسألة النشرة والتميمة من القرآن الخ فلا يعرف القراء من جوابك وردك هل توافقني أم تخالفني لكثرة ذهابك يمينا وشمالا، وبعيدا وقريبا، متوجها إلى أمور أخرى مثل التماس المآخذ، ولا تجيب على المسألة مباشرة، بل تدور حول جوهر المسألة، وترتحل بقلمك من بلد إلى بلد (من طوبى إلى نيورو وإلى سيكاسو) فإني أحمد الله الذي عافاني مما ابتلاك به، وأما ما يتعلق بنقلي رد الشيخ محمد بن عبد الوهاب على ابن سحيم، وادعاؤك أنني حذفتُ منه؛ فإني أحيل القراء إلى الكتاب الذي نقلتُ منه النص، مع الإشارة إلى الجزء ورقم الصفحة؛ ليعرف القراء هل أنت مصيب فيما قلتَ أم أنت غير مصيب؟ إن اسم الكتاب الذي نقلتُ منه كلامه هو كتاب (بحوث ندوة دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب) (83/2 ـ 84) فليس فيه أن الشيخ محمد بن عبد الوهاب طعن في ابن سحيم، وأنه كفّره كما ادعيتَ، وليس من الصواب إحالتي إلى كتاب آخر غير الكتاب الذي نقلتُ منه، وليس فيه شيء من المآخذ التي ادعيتَ أنها موجودة فيه، والحمد لله الذي يسر معرفة الحق بتيسيره الرجوع إلى كتابي والاطلاع على ما فيه وبه يتحقق القراء أنك اعتديت على مخالفك بالتقول عليه ما لم يقله.

والله تعالى أحكم الحاكمين، وسيظهر الحق للناس إذا قرأوا كتابي إن شاء الله تعالى. إن كتابي (نظرات في كتاب الفتاوى الطوبية) ذاع وانتشر إلى الأقاليم، وأثنى عليه العلماء، ولم يبلغني أن أحدا قال: بأن فيه حذفا، أو إقحاما، أو مراوغة، إلى غير ذلك من العيوب التي تحاول جادا إلصاقها بالكتاب وهو منها بريء.

إنه كتاب علمي سلمي، خالد راسخ رسوخ الجبل، لا تحركه العواصف، ولا يضره النطح كما قال الشاعر:

يا ناطح الجبل العالي لتوهنـه أشفق على الرأس لا تشفق على الجبل

إنك سببت لي الكلام في أمور ليس من عادتي التفوه بها.

إدعاؤك رؤية إمام في نيورو ولم يكن في نيورو

إنك ـ يا أخي المحترم ـ قد جعلت نفسك مطعنا حتى للعوام، لأنهم إذا سألوا من حضروا (نيورو) أو سألوا (علي سانوغو) إمام الجامع الأكبر في سيكاسو، لَعَلِمُوا علم يقين أنه لم يكن مع الحاضرين في نيورو، ولم يسافر ولو مرة في حياته إلى (نيورو)، فقد جعلت الغائب حاضرا، فكيف نقوم أنا وهو بالانتقاد في بلد لم يكن موجودا فيه، ولم يره بعينه من قبل قط، وكثير من أهل سيكاسو يعرفون أن ما قلته من رحلة إمام الجامع الأكبر (علي

سانوغو) من سيكاسو إلى نيورو غير ثابتة، فقد ظلمته. وننصحك بطلب العفو منه، وأن تعترف في كتابتك القادمة بعدم ثبوت ما قلته فيه، ليكون الجميع على علم بالحقيقة.

حكم التمذهب والقول بأنني مذهبي

قولك في ص4 سطر 17: بأنني منتسب إلى بعض المذاهب.

الجواب: ما هو دليلك على أنني مذهبي؟ قال الله تعالى (قل هاتوا برهانكم). فالسلفي الصادق دائما يعتمد على الدليل، لا على الظن أو التوقع من غير حجة.

إنني من المحترمين لجميع المذاهب الإسلامية، ومعترف بفضائل أئمتها، لأنهم المراجع المأمونة لفهم النصوص غير الصريحة، وبهم وبأمثالهم يعرف الناس الأحكام الشرعية من التحريم والكراهة والوجوب، والسنية، والإباحة للأمر الإلهي، أو الأمر النبوي، وهم أهل استنباط الأحكام من النصوص، لأنهم أهل الاجتهاد المطلق.

وينبغي للجاهل والعالم القصير الباع في العلم التقيد بمذهب واحد من مذاهبهم.

أما العالم الواصل إلى درجة الاجتهاد والترجيح؛ فليس بملزم باتباع مذهب معين[3]

إنني باحث حر وسطي الفكرة غير متقيد بمذهب معين، وغير متعصب لطائفة معينة؛ للمفاسد الكبرى التي جرتها الطائفية إلى الإسلام والمسلمين، وهل للقتال الناشب بين الطوائف الإسلامية في سوريا والعراق واليمن سبب غير الطائفية؟!

إنني أسمِّي نفسي بالاسم الذي سمّى القرآن المسلمين به؛ وهو (المسلمون) فالإسلام هو الاسم الجامع لجميع الطوائف الإسلامية (أنا مسلم) (ملة أبيكم إبراهيم هو سماكم المسلمين من قبل)، مع جواز التسمي بأسماء الفرق الإسلامية، إذا كانت لخدمة الإسلام ولجمع جميع الفرق الإسلامية داخل الوحدة الإسلامية، وأما إن كانت بعض الفرق تعتبر بعض الفرق الأخرى غير مسلمة؛ أو تعاديها أو تقاتلها أو تكفرها، فلا يجوز الانتساب إليها، ولكن إن كانت لإعداد إيجاد إمام واحد للمسلمين يطلق عليه (أمير المؤمنين) فيجوز.

إن لجمهور المسيحيين (البابا) وليس للمسلمين خليفة.

إن معرفة مذهبي أو مذهبك ليس هو العمدة، إنما العمدة هو معرفة الدليل من بينات القرآن، والصريح الصحيح من السنة النبوية، والتوجه إلى المسألة مباشرة للإجابة عليها.

أما التعلق بالشخصيات، ومذاهبها؛ فإنه عدول عن الإجابة إلى غيرها.

[3] - انظر إلى كتاب (خلاصة التحقيق في حكم التقليد والتلفيق) ففيه تفصيل الكلام على أحكام التمذهب

زعـم آخر لم يصح

في ص137 قلتَ: (هل الشيخ حسب هذه الفقرة من الدعاة إلى النفاق إذا والمداهنة، أو أنه من الدعاة إلى الصدع بالحق)؟ ثم قلتَ الجواب: إنه ممن يدعو غيره إلى المداهنة والمداراة وفي ص158 قلتَ: بأنني لم أجرؤ أن أكتب إلى محمود كوما نفسه، وإنما اكتفيتُ بالطلب من الأستاذ (عاقب تورى) أن يتصل بالشيخ محمود كوما ويسأله تعيين المصدر مع رقم الجزء والصفحة، وأنني لم أكتب إليه لأطلب منه الحوار.

الجواب: لا أقول بأنك كذاب مفتر، لأن ذلك مخالف لمكارم الأخلاق حتى عند السلفيين الذين تنتسب إليهم بغير حق، ولكن أقول:

إن أقوالك هذه وأمثالها لم تصح، فإنك تكلمتَ في الأستاذ (عاقب تورى) ولم تره، وأما قولك بأنني لم أتصل بالشيخ (محمود كوما) فقد خالفت به قول الله تعالى: ((ولا تقف ما ليس لك به علم) فإنني اتصلتُ بالأستاذ العزيز المحترم هاتفيا، وسألته عن مصدر قوله في كتابه (الفكر الإسلامي): (إن الشيخ إبراهيم نياس قال: بأن كل من لم يعتنق الطريقة التجانية، ويدخل تحت تربيته التصوفية التجانية هالك لا نجاة له) فأجابني الشيخ (كوما) بأنه نقله من كتاب من كتب الرد على الشيخ إبراهيم نياس.

فأجبتُه قائلا: بأن القول بهلاك المسلم وعدم نجاته لا يجوز إلا لله ولرسوله بواسطة الوحي، وأن نسبة ذلك إلى الأكابر يحتاج إلى إشارة إلى المصدر ورقم الجزء والصفحة من مؤلفاتهم، لا من مؤلفات غيرهم، فانظر هذا الكلام في كتابي (**ملاحظات على آراء بعض العلماء**) ص88

يا أخي المحترم الباحث الفصيح: أسألك بالله الذي لا إله إلا هو، هل بعد هذا تقول: إنني لم أتصل بالشيخ المكرم محمود كوما؟ أليس الاتصال الهاتفي باتصال؟ فاذكر أنت دليلك على أنني لم أتصل به، إن كنت من الصادقين.

في ص42 قلتَ فِيَّ: (فكأنك تريد أن تقول للناس بطريقة ذكية ملتوية الخ)

الجواب: إن كلامي شيء، ومراده شيء آخر، فلماذا تعدل عن قولي الظاهر إلى مراده؟

قلتَ في ص99: بأنني درستُ في معاهد البلاد المغربية.

الجواب: هذا الزعم أيضا ليس بصحيح، فإنني لم أتعلم ولو درسا واحدا في المملكة المغربية، ولم يقل بذلك أحد غيرك، فاتق الله الحق، وقل الحق، واذكر الدليل، وذر الاتهام. فاذكر البلد والمدرسة والمعلم الذي تعلمت على يده في المغرب العربي، إن كنت من الصادقين.

في ص107: ذكرت أنكم سمعتم بأن بعض الجهات الصوفية سارعت إلى مساعدتي في طباعة كتابي (نظرات في كتاب الفتاوى الطوبية)

الجواب: إنني لستُ ممن يعيشون أو يعتمدون على مساعدات الأغنياء في الداخل أو الخارج، فإن هذا الكلام العجيب الصادر منك لم يصح، ولم يقل به أحد سواك، فاذكر اسم من ساعدني على طبع كتابي (نظرات) إن كنتَ من الصادقين، من المعتمدون على مساعدة الأغنياء من الخارج، أهم نحن أم أنتم؟ نترك الجواب للذين يعرفوننا جميعا، إنني لا أريد أن تصدر مني كلمة طعن، ولذلك لم أنطق بكلمة (افتريتَ) ولكن أقول: إن كلامك بعيد عن الصحة بعد القطب الجنوبي عن القطب الشمالي، فلم يساعدني أحد على طبع كتابي (نظرات)، بل نفقته كلها من جيبي والحمد لله الكريم الفتاح الوهاب.

إنني عند ما عزمتُ على تحمل هذا العبء الثقيل الديني، وهو تصفية الإسلام مما ليس من صميمه، وواعدتُ الله على خدمة دينه الذي أنزله على رسوله، وتقديمه على الطائفية التي فرقت المسلمين، وقضت على وحدتهم، وأحدثت الخصومات، والاختلافات، والتفرقات،

سألت الله أن يغنيني ويكفيني حتى لا أعتمد على مخلوق في خدمة الدين، وأعتقد أن ربي أجاب دعائي، والحمد لله رب العالمين، حتى الدَّيْن فلم آخذه من أحد ولو مرة في حياتي، فالفرق بيني وبينكم بعيد بُعْدَ الثِّعْرَى عن ذُكاء.

وفي ص75 قلتَ: والغريب أن الشيخ أبا يوسف واثق بنفسه **ومعجب بها** تماما؛ ولذا تراه لا يسند قوله بأقوال سلفه من الصوفية والطريقيين من أساتذته من المغاربة، فلماذا لا يعضد أقواله بأقوالهم، **أللإعجاب** بعلمه أم أنه غير واثق بأقوالهم في هذا الباب؟

الجواب: إنني أعود وأقول بأنني لم أتعلم في المغرب، وليس لي أساتذة في المغرب، فكيف أكون معجبا بنفسي بسبب عدم نقلي عنهم، فاتق الله ولا تقل إلا الحق وتذكر الوعيد الذي أعده الله للكاذبين، فاذكر اسم البلد والمدرسة التي تعلمت فيها في المغرب. إن أمثال **هذه الطعون** و**الإهانات**، و**الاتهام بالغرور**، و**الإعجاب بالنفس**، و**وصف المخالف بالدناءة والخسة** الخ الصادرة منك كثيرة جدا في كتابك، من أوله إلى آخره، ولا أظن أنك تقدر أن تتخلص من هذا العيب، ولو ندمْتَ وأردتَ الرجوع عنه.

في ص104: وصفتني بالتدليس، وجعلتَه عادة لي، وكذلك في ص105

في ص40 و80: وصفتني بكلمة (تمويه ومراوغات كثيرة) وفي ص53: (بطريقة ملتوية). وفي ص54: سميتني بـ(قامع السلفية) فهل قمع سلفيتك الطعنية قمع لسلفية السلفيين التابعين للسلف الصالح، وهل نسيتَ الفرق الشاسع بين السلفيتين (سلفيتك وسلفيتهم)؟!

ولعلك تظن يا أخي المحترم أنني سأتأثر بهذه المزاعم والاتهامات، أو أنها تسبب انفعالي وردي بالمثل، إنني لو كنتُ أهتم بذلك ما أكثرتُ مِن دعوة العلماء إلى الحوار العلمي السلمي النافع الخالص لله ولنصرة الحق، وإدحاض الباطل، في زمان كثرت فيه أنواع ألفاظ

السباب والخلافات الكثيرة التي لا علاج ولا حل لها أساسا إلا الرجوع إلى الكتاب والسنة، والتحاكم إليهما بواسطة الحوار الديني، والمناقشات العلمية، سواء كانت كتابية أو شفهية أو شريطية، عملا بقوله تعالى: ((فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا)) النساء: 59.

والعلماء فيهم الصالحون المحافظون على آداب الحوار العلمي، وفيهم الطالحون المُخِلُّون بآداب الحوار، فعلى كل من يرحب بالحوار أن يعلم ذلك قبل الإقدام على الحوار كما استعد المجاهدون مع النبي للإصابة بالسهام وضربات السيوف عند الخروج إلى الجهاد في سبيل الله.

الإقحام ونسبة القول إلى من لم يقله

إنك تمدح مخالفك وتعترف بعلمه، ثم تقدح فيه، معارضا نفسك، وتذكر ما يفيد أنه لا يعلم حتى معنى كلمة (قد) من قول الشيخ بأن المسدل يديه في الصلاة (قد يعذب) يوم القيامة، وأن الرسول يقول للمسدلين: (فسحقا فسحقا) ومعلوم أن هذه الكلمة لعنٌ، معناها: فبعدا لكم من رحمة الله، وهي تعني أن المسدلين يعذبون، إذْ يوم القيامة لا يوجد إلا رحمة الله بدخول الجنة، أو عذابه بدخول النار، وكلمة (فسحقا) لا تناسب إلا أهل النار، فهل المسدلون هم أهل النار؟ فلا فائدة في ذكر كلمة (قد) التي يريد قائلها أن يخلص نفسه مما وقع فيه.

إنك تُغالي في الدفاع عن الشيخ فتدعي أن قوله بأن المسدلين قد يعذبون أنه كان يتردد ويشك هل يعذب المسدلون أم لا يعذبون، لذلك قال: (قد يعذبون) لأن كلمة (قد) إذا وقعت قبل الفعل المضارع تعني التردد والشك، وهذا الكلام منك لم يبلغنا أن أحدا من العلماء قاله من السلفيين ولا من غيرهم قبلكم، وهذه الكلمة بدعة مستحدثة لم يسبقكم إليها أحد من أهل العلم في العالم، أي كلمة (قد يعذبون)، وكلمة (فسحقا) الموجهتين إلى المسدلين.

إن كلمة (فسحقا) تنفي هذا (التردد والشك) الذي أقحمته في كلام الشيخ المكرم مودي دوكورى، فقد تعمدتَ إقحامه في كلامه ولم يقله، كما وجه كلامه إلى المسدلين، ولكنك أقحمتَ في كلامه ما هو أكبر وأدهى من (الإسدال) وهو (الإشراك) فقلتَ بأنه كان يعني بالمسدلين (المشركين) كما ذكرتَ في ص25 من كتابك: ومعلوم أن المشركين يعذبون يوم القيامة، فلا (تردد ولا شك) في ذلك عند السلفيين ولا عند غيرهم من الطوائف الإسلامية.

فهل يصح الشك والتردد في عذاب المشركين، وهل تشكون وتترددون في تعذيب من يلعنهم رسول الله يوم القيامة بقوله: ((فسحقا فسحقا) أي بعدا لكم عن رحمة الله، فهل الإسدال من الكبائر المكفرة حتى يقال لأهله (فسحقا)؟.

لماذا لا تقتصر على الدفاع عن الشيخ بالدليل الثابت الصريح في صفحات كتابك كما فعلتُ أنا في صفحات كتابي؟! ولماذا تقحم في كلام الشيخ المكرم ما لم يقله؟! أتدافع عمن يقول بأن المسدلين قد يعذبون يوم القيامة، ويقول بأن الرسول يقول لهم: ((فسحقا فسحقا فسحقا))

ولماذا تزيد كلمة (التردد والشك) و(الإشراك) في كلامه ولم يقله؟ أليس هذا هو عين الإقحام الذي اتهمتني به؟! فهل نسيتَ المثل القائل: (رمتني بدائها وانسلت) أو تناسيتَ عنه؟

من الراد على شلتوت في إنكاره رفع المسيح

في ص161 (39/10) في ردي على إنكار الشيخ محمود شلتوت رفع المسيح عيسى عليه السلام إلى السماء، (132/109) قلتَ: (إن لم يكن هذا الرد منقولا لغيري وأنني انتحلتُه لنفسي).

الجواب: يا أخي المحترم: لماذا تفضح نفسك بهذا الكلام الظاهر البطلان؟! أتريد أن تنكر جهود العلماء لا سيما إذا كانوا من العلماء العجام، مستغربا صدور هذا مني؟! إن سلفيتكم معروفة بإنكار جهود غيركم، والسلفيون يتبرؤون من هذا الصنيع في كتبهم، وهذا من الفروق بينكم وبينهم.

إن الذين نشروا ردي على فتوى الشيخ المكرم شلتوت؛ هم من خريجي جامعات مصر، مقرهم هو مكتبة (ميتا) في باماكو، يصدرون المجلات، وقد نشروا فتوى الشيخ شلتوت في إنكاره رفع المسيح إلى السماء، فلما رددتُ على الفتوى نشروا ردي في أنحاء باماكو، ووصل إلى بعض أقاليم مالي، وأنت لم تكن معي في سيكاسو عند كتابة الرد، ولم تكن في باماكو التي تم نشر المجلة فيها، بل أنت في طوبى، لا علم لك بهذا الأمر، والله تعالى يقول: ((وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ)) الإسراء: 36،

كيف تتجرأ وتقول متعمدا بأن ردي هذا قد يكون منقولا من غيري، وأنني انتحلته لنفسي، فاستمع إلى هذه الأسئلة وأجب عليها إن كنتَ صادقا في تقولك:

ـ من هو صاحب الرد؟ أي من هو كاتب الرد على الشيخ شلتوت؟

ـ هل اتصلتَ بالذين نشروا الرد في مجلتهم لتسألهم عن حقيقة الأمر؟

ـ مَن مِن علماء مالي قال مثل قولتك، أو استغرب صدور هذا الرد مني، وقال إنه لغيري، أو أنني انتحلته لنفسي؟ **الجواب:**.....

من أراد الاطلاع على نص الرد على فتوى الشيخ المكرم شلتوت، فليرجع إلى كتابنا (ملاحظات على آراء بعض العلماء). فإنه كان ردا علميا، مع الحفاظ على آداب الحوار، لا سيما مع الكبار.

في ص86: ذكرت أنني أُثَبِّطُ هِمَمَ المتحمسين من شباب السلفية، وأُمَوِّهَ على العابثين بدينهم من الطرقيين بأنه لا ينبغي التشدد في مسألة التوسل والتمسح بالأضرحة الخ

الجواب: أسألك بالله إن كنت تثق بأنك أمين صادق في النقل أن تشير إلى الصفحة التي نطقتُ فيها بكلمة (التوسل بالأضرحة) إن كلمة (التوسل بالأضرحة) لا توجد في كتابي (نظرات). فاذكر رقم الصفحة التي توجد فيها؛ لأن البينة على المدعي، واليمين على من

أنكر، وأنا أحلف بالله تعالى بأنها غير موجودة في كتابي، فاذكر رقم الصفحة ليرجع إليه الباحثون عن الحق.

حذاف يتهم غيره بالحذف

إنني من أول بحثي إلى آخره أنقل العبارة التي أريد أن أجيب عليها كاملة من غير حذف كلمة أو حرف، وأحيانا أشير بالنقط، أوأكتب (الخ) إذا خفت من الإطالة ليرجع إليه القارئ في مصدره إذا كان المنقول كافيا واضحا.

وقد وصل كتابي إلى كثير من أقاليم مالي وخارجها، فلم يوجد ولو عالم واحد يقول بوجود حذف يخل بالمعنى، أو يجعل العبارة غير كاملة أو غير مفهومة.

فهل ترى عالما من العلماء ينقل ما لا يعنيه ولا يحتاج إلى الرد عليه، أليس نقله من الفضول الذي ذكرتُه سابقا، والنبي عليه وآله الصلاة والسلام يقول: ((من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه))

إنك فحاص بحاث عن المآخذ وعن عيوب الناس، وقد دُرْتَ دورانا كثيرا وذهبتَ بعيدا ورجعتَ طالبا المآخذ؛ فحرمك الله مما تريد، فلم تجد ولو عيبا واحدا ثابتا.

فلماذا هذا الدوران الجم المتكرر حول المسائل، ولماذا لا تتوجه إلى الإجابة عليها مباشرة؟

إن انتقالك بالقلم إلى مدينة نيورو، وإلى إمام سيكاسو، وإلى باماكو الخ ليس بجواب، فردّ على المسألة والأدلة التي ذكرتها واحدا واحدا، من غير خروج وانتقال باليراع إلى البلاد البعيدة.

إني بطبيعتي ميال إلى الاختصار والإيجاز في مؤلفاتي؛ لقلة إقبال الناس على المطولات، ولقلة القراء في بلادنا، ولذلك أقتصر على المسألة أو الكلمة التي لا أوافق عليها، فأنقلها وأرد عليها، وأما تركي لما سواها فهو دليل على موافقتي عليه، أو عدم احتياجي إلى الرد عليه لخفته، أو لعدم خطورته.

أما إذا كان ترك البعض يخل بمعنى النص، أو بمفهومه؛ فإني أنقله كاملا، ويشهد بذلك كل من قرأ كتبي.

إنك حذاف دائما في كتابك ثم تتهم مخالفك بأنه الحاذف، فقد قلتَ في ص140 من كتابك (دفاع): بأنني حكيتُ كلاما في ص64 من كتابي (النظرات) وهو قولي: (ثانيا: لا تعد الطريقة الخ) فلماذا حذفتَ كلمة (أولا) من قولي؟ تبيح لنفسك هذا النوع المسموح من الحذف، ثم إذا فعلتُ مثله سارعتَ إلى جعل ذلك عيبا وحذفا ممنوعا في حقي، وجائزا في حقك، فأين الأمانة والإنصاف؟! {أ تأمرون بالناس بالبر وتنسون أنفسكم}.

في ص142: ولحرصك الشديد على التماس العيوب والمآخذ لجأت إلى القول: بأن نقلي كلام ابن تيمية من كتابه (الفتاوى الكبرى) أولى من نقله من كتاب (موقف ابن تيمية من التصوف) من تأليف غيره.

والغريب أنك كلما اتهمتَ مخالفك بأمر تنسى أنك فعلتَ مثله، فقد نقلتَ في ص53 من كتاب (الدفاع) تعريف الشاطبي من كتاب: (شرح لمعة الاعتقاد) وهو لغيره، لا للشاطبي.

أتظن أن القراء يصدقون كلامك من غير انتباه إلى مثل هذه الأخطاء الفاحشة، الصادرة منك، حيث تلوم مخالفك على أمر ثم تفعل مثله!

علماء يطعنون في أهل العلم كما تطعن فيهم

الشيخ أحمد بن يحيى النجمي في كتابه (دحض بعض شبهات البدري المفتري) ص23 يطعن في مخالفه (مختار إبراهيم البدري السوداني) ويقول في حقه: ((كذاب، دجال، ضال، مضل) اهـ ولا يقتصر على الدفاع عن العلماء الأجلاء، بل يدافع حتى عن بعض الأمراء معهم، مثل دفاعه عن الأمير محمد بن سعود.

وفي ص 35 يصف مخالفه البدري بالجهل والخُبْث، ويقول: ((فَضَحَك اللهُ، وبَيَّنَ جَهْلَك وخُبْثَك الخ))

وفي ص36 يقول: ((تعال يا تافه، ويا سفيه)) ويصفه بالنفاق في ص37 كما وصفتني به في (دفاعك)

وفي ص38 يقول الشيخ أحمد بن يحيى النجمي: ((فإن المسلمين مأمورون بعدم نشر ما يكون من الأمراء من أخطاء، وعليهم أن ينصحوهم سرا، فإن قبل المنصوح؛ وإلا قد برئت ذمة الناصح)) قلتُ: فكيف يعرف الناس أن العلماء نصحوهم سرا مع السكوت عن ذكر الشهود؟ وهل النصح العلني حرام إذا لم يكن طعنا، أو مسببا لضرر؟

الطعن في الشيخ المكرَّم (حسن البنَّا)

وفي ص216 من كتاب (دفع بغي الجائر الصائل) قال مقبل بن هادئ في الشيخ المكرم حسن البنا: (الرجل مبتدع زائغ)

وفي نفس المصدر والصفحة: قال أبو عبد الأعلى خالد بأن أحمد شاكر قال في شأن حزب الإخوان بأنهم خوارج، وأنه حكم على طريقتهم في القتل السياسي أنه نوع استحلال يحكم به عليهم بالردة والمروق من الدين، وهذا مبني على اختياره القول بتكفير الخوارج، استدلالا بالأحاديث الصحيحة.

الجواب: رأيت من الإنصاف أن أشير إلى بعض الحقائق مثل: ما نسب إلى الشيخ أحمد شاكر من تكفير (الإخوان المسلمون) مع أن كلامه لا يفيد عمومهم، ولم يصرح في فتواه بتكفير هم جميعا، بل الذي فهمته من كلامه هو أنه ما كفر إلا الذين قتلوا رئيس الوزراء المصري السابق النقراشي، وقال بأن ((القاتل مرتد خارج عن الإسلام، يجب أن يعامل معاملة المرتدين، وأن تطبق عليه أحكامهم في الشرائع، وفي القانون هم الخوارج كالخوارج القدماء الذين كانوا يقتلون أصحاب رسول الله...))

قلت: وليس من الإنصاف الحكم على الكل بفعل البعض، فحكم القاتل خاص بالقاتل وحده، ولا يجوز تعميمه وإدخال الأبرياء فيه من سائر أعضاء (الجماعة المسلمين).

فالغلاة من كل فرقة لا يحكم بعملهم على المعتدلين منها، فإذا قام مسلم أو نصراني بإفساد؛ يحكم عليه وحده، ولا يحكم على المسلمين أو النصارى كلهم، هذا إذا كان المتهم هو القاتل في الواقع، قال الله تعالى: ((ولا تزر وازرة وزر أخرى))

فماذا يقول (أبو عبد الأعلى خالد) في حكم التقتيل البشع الذي قام به الجيش المصري تجاه الجماعات المتجمعة في ميدان التحرير أيام الانقلاب على (مرسي)؟ فلماذا لم ينكر ذلك؟

نسبة الشيخ حسن البنا إلى الشرك

جاء في كتاب (الفتح الرباني في الدفاع عن الشيخ الألباني) تأليف أحمد بن يحيى النجمي ص52 في (شريط جلسة22 رجب 1418هـ) يقول:

((حسن البنا ليس سلفيَّ العقيدةِ، ولا سلفيَّ المنهج))

وقد نقَدَهُ ـ أي موسى الدويش نقد الشيخ الألباني ـ في هذا الشريط في عدة نواح بعد أن قال: ((إن حسن البنا يُشكر في كونه أخرج الشباب الضائع من المقاهي، والملاهي، والسينما، أو أنه أخرجهم من بعض الظلمات إلى بعض النور))

قلتُ ـ أي النجمي ـ وإذا كان أقرهم ـ أي حسن البنا ـ على الشرك الأكبر، فما هو النور الذي أوجده لهم؟! ولعل الشيخ لم يكن على علم بما وقع منه من الشرك الأكبر، ووحدة الوجود. فأجبت بما يلي:

معاني كلمة (وحدة الوجود)

إن كلمة وحدة الوجود ينقسم معناها إلى عدة معان، منها:

ـ وحدة الوجود الحقيقي: ومعناها؛ الوجود الحقيقي الذاتي، أي هو موجود بذاته، وهو الأول الذي لا بداية لوجود ذاته، ولا موجد له؛ لقوله (إِنَّ اللَّهَ لَغَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ) العنكبوت: 6

وكل موجود مفتقر إليه، وهو موجد كل موجود (**أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ**) فاطر:15

وهذا المعنى هو الذي أرى أن الشيخ سيد قطب يقصده، بدليل قوله: ((إنها أحدية الوجود، فليس هناك حقيقة إلا حقيقته، وليس هناك وجود حقيقي إلا وجوده، وكل موجود آخر، فإنما يستمد وجوده من ذلك الوجود الحقيقي، ويستمد حقيقته من تلك الحقيقة الذاتية، وهي من ثم أحدية الفاعلية، فليس سواه فاعلا لشيء أو فاعلا في شيء في هذا الوجود أصلا، وهذه عقيدة في الضمير، وتفسير للوجود)) الظلال 4002/6 - 4003. فليست الأحدية الذاتية كأحدية الفاعلية.

ـ ولوحدة الوجود معنى آخر: هو وحدة الوجود الواجب، والوجود الواجب هو الذي يجب أن يكون وجوده أزلا وأبدا وجودا ذاتيا حقيقيا، غيرَ مسبوق بالعدم، ولا آئل إلى الفناء. ووجود غيره وجود غير ذاتي، لأن غيره غير موجود بذاته، بل هو موجود بإيجاد الله له، لافتقاره إليه وعدم استغنائه عنه.

هذا ما أرى أنه المعنى المراد عند الشيخ سيد قطب، والشيخ حسن البنا بوحدة الوجود، بدليل قول سيد قطب المذكور.

ولا يعني أن هذه الموجودات الظاهرة هي نفس ذات الله الباطنة، فالعبد غير الرب، والرب غير العبد، قال تعالى: ((**وَمَنْ يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّي إِلَهٌ مِنْ دُونِهِ فَذَلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ كَذَلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ**)) الأنبياء: 29، فحرم مجرد قوله: ولو كان مع التأويل، ولم نتكلم على بقية المسائل الأخرى التي خالف بعض العلماء فيها (سيد قطب) وكذلك ما ذكره الدكتور عبد السلام السحيمي من أن الشيخ القرضاوي قال في كتابه (أولويات الحركة الإسلامية) ص 110 من أن كتبه – أي سيد – تنضح بتكفير المجتمع، وقطع العلاقة مع الآخرين، وإعلان الجهاد على الناس كافة)) فلا نوافق سيد قطب على ذلك.

وقد أطلق البعض كلمة (الكلب) على الشيخ المجاهد الكبير، ناشر العلوم النافعة في أرجاء البسيطة بمؤلفاته القيمة (الدكتور يوسف القرضاوي) فكتب (مقبل بن هادئ) كتابا عنوانه: (إسكات الكلب العاوي: يوسف القرضاوي)[4]

التعليق: إنك أيها الأستاذ المحترم عبد القادر كيجيرا؛ لم تصفني بالكلب العاوي، ولكنك نسبت إليَّ أمورا لا تصدر حتى من الكلب، مثل النفاق، والحذف وقمع السلفية الخ

وذكر أبو عبد الله خالد: أن الشيخ ابن باز أفتى قبل موته بسنتين؛ بأن الإخوان والتبليغ من الفرق الاثنتين والسبعين الضالة.

الجواب: إن نسبة مثل هذه الفتوى الخطيرة إلى كبار العلماء؛ يحتاج إلى ذكر المصدر ورقم الجزء والصفحة؛ للتوثيق، ولأن القول بأن جماعة الإخوان المسلمين، وجماعة التبليغ من الفِرق الـ 72؛ يعني أنهما في النار، نعوذ بالله من قول ذلك. وعلى فرض صحة المذكور فإنه كالجرح المبهم غير المفسر، وهو غير مقبول، ولا يَعْلَم مَن يدخل النارَ إلا الله العلّام الفعال لما يريد الغفار للمستغفرين.

[4] ـ نفس المصدر: 351

طعن موضوع في غير موضعه

في ص158: وصفتني بالمراوغة واللف والدوران، ولم تذكر إلا سببا واحدا؛ وهو أنني أصدرتُ كتابي (نظرات في كتاب الفتاوى الطوبية) مباشرة، دون طلب إبداء الرأي من أحد.

الجواب: أسألك بالله؛ هل تأليف الكتاب ونشره من غير طلب رأي أحد مراوغة ولف ودوران؟! وهل طلب رأي الناس واجب على كل مؤلف، وهل تعلم الغيب حتى تعلم العلماء الذين عرضت عليهم كتابي لطلب آرائهم، وهم عديدون، يعلمهم الله ولا تعلمهم أنت.

أتريد أن تقول: بأن الآلاف من العلماء الكُتَّاب في أنحاء العالم، الذين ألفوا كتبهم ونشروها من غير طلب إبداء رأي من أحد؛ كلهم من أهل المراوغة واللف والدوران؟! لماذا لا توجه هذا الذم والطعن إلى أنفسكم أولا؟! فهل ذكرتم من عرضتم عليه كتاب (الفتاوى الطوبية) وطلبتم منه إبداء الرأي قبل طبعه ونشره؟! {أتأمرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم}.

جاء في كتاب (الأجوبة المفيدة...) للشيخ صالح بن فوزان، قال جمال الحارتي في التعليق ص188: ((ويل لمن يطعن في علماء الأمة ـ إذا لم يتب ـ))

الإعجاب بالنفس مذموم

إنني لا أوجِّه إليك كلمة طعن، ومن مبادئ السلفيين احترام أهل العلم وتقديرهم، والعجب حرام، وهو معدود من كبائر الذنوب عند بعض العلماء ومن وصف غيره به من غير حق فقد فعل حراما.

ومن يحترم الناس لا يوجه إليهم كلمة (العجب) ولا يرميهم بها إلا مع ذكر الدليل الصريح الصحيح؛ لإثبات صحة المدعى والرَّمْي، فلماذا سكتَّ عن ذكر الدليل؟ ومن هو المعجب بنفسه؟ أهو أنت أم مخالفك؟

قلتَ بأنني لا أنقل عن المشائخ؛ لإعجابي بنفسي، ونسيتَ أو تناسيتَ أن المصادر المذكورة في هامش كتابي (نظرات) أكثر من المصادر المذكورة في كتاب شيخكم (الفتاوى الطوبية) بكثير! إن السني الصادق يأمر بالنقل من الكتاب والسنة، ولا يحث أحدا على النقل من المشائخ، ولا يقول أبدا بأن تارك النقل عن المشائخ معجب بنفسه. وهذا من الفروق بينك وبين أهل السنة. فالسلفيون أهل السنة والجماعة في واد وأنت وأمثالك في واد آخر.

يجب عليك الرجوع عن الطبعة الأولى من كتابك إلى طبعة أخرى

وإني على يقين على أنك ستضطر إلى إعادة طبع كتابك (دفاع عن كتاب الفتاوى الطوبية) بعد قيامي بتبيين ما فيه من العيوب والطعون والادعاءات الخالية من الصحة، والتكلم نيابة عن الغير بغير إذنهم، والانتقال بالقلم إلى البلاد النائية، وغير ذلك؛ لتحذف تلك العيوب الفاحشة من كتابك؛ فتكون الطبعة الثانية خالية من تلك العيوب، وعلى هذا؛ فليعلم القراء أن

أرقام الصفحات التي أشرنا إليها في كتابك إنما هي في الطبعة الأولى؛ لأنك لا تتجرأ على إبقاء تلك الأخطاء الفادحة في الطبعة الثانية.

إمام المسلمين في مالي يقدم العلاقة الإسلامية على العلاقة الطائفية

إن إمام المسلمين (م- د) وأمثاله من أهل السنة؛ يتعاملون مع الصوفية، ويحضر بعض احتفالاتهم، ويسمي إمام الحموية وقائدها بأشرف الشرفاء، ويتشاركان مع مسلمي مالي وأئمتهم في الوقوف أمام قانون الأسرة والأحوال الشخصية الجديدة، المشتمل على بنود ومواد تخالف نصوصا بينة من القرآن، مثل رفض القانون لقوامة الرجال على النساء، ورفض القِصاص، ورفض كون حظ الذكر مثل حظ الأنثيين في الميراث الخ

لذلك دعا رئيس المجلس الأعلى الإسلامي جميع الطوائف الإسلامية؛ للوقوف أمام هذا القانون الجديد الغربي المصدر، في الملعب الكبير المسمى (26 مارس) وبناء على ذلك لا نوافق من يرى أنه كاد أن يجانب منهج أهل السنة بتعامله مع الطوائف الصوفية. لأن منهج أهل السنة ينبغي أن يكون إسلاميا لا طائفيا.

أتظن أن فرقة إسلامية واحدة تستطيع أن تقف أمام هذا التيار الجارف، والفكر الغربي المخالف للدين الإسلامي؟

إن رئيس المجلس الأعلى الإسلامي أظهر القوة الإسلامية، والأخوة الإسلامية، ومدى قدرتها على الوقوف أمام أفكار أعداء الإسلام وقواهم، وهي أقوى من الأخوة الطائفية، ومن الأخوة النَّسبية، ولذلك ركز كتاب الله، وسنة رسوله؛ على الحفاظ عليها، ودعوَا جميع المسلمين على اختلاف طوائفهم وفرقهم ومذاهبهم؛ إلى الأخوة الإسلامية وحفظ حقها، ولم يدعُوَا إلى الأخوة الطائفية، لأنها من صنيع البشر ما أنزل الله بها من سلطان، وقد كان ضررها على الإسلام أكبر من نفعها، وما كارثة قتالها في العراق واليمن منا ببعيدة.

هل أنت مصيب في قيامك بنقد كلام الألباني؟

عند تفسير قوله تعالى {وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ} هود: 118 - 119

من المدهش أنك لا تقتصر على مخالفيك؛ بل تتعداهم بقلمك الساخن إلى عالم من أبرز علماء الحديث في هذا العصر، وتحاول تعديل كلامه وتصحيحه، وهذا العالم البارز هو المحدث الشهير الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، الذي انتفعنا وانتفع غيرنا من العلماء في أنحاء العالم بمؤلفاته في الحديث، جزاه الله خيرا، حيث قال في كتاب (موسوعة الجنى الداني) ص 67 كلاما عنوانه كما يلي: ((الجمع بين أن المرحومين لا يختلفون مع وجود الاختلاف بين الصحابة))

فأبيت أيها الإعصار القوي والحبر البحر المطمطم[5] والمصحح المعدِّل المهذِّب لكلام الإمام الألباني، فقلتَ في العنوان الذي ذكره: (إن هذا العنوان غير دقيق؛ وإنما كان الأولى أن يقول: كيف يجمع بين قاعدة: إن المرحومين لا يختلفون مع وجود الاختلاف بين الصحابة) قلتُ: إنك تحترم الشيخ الألباني، لكن ليس من الاحترام أن تقول: بأن كلامه غير دقيق، مع أنه مفهوم، فإن توجيه هذا إلى عالم كبير طائر الصيت إلى أرجاء البلاد نوع من الطعن، والتصحيح الذي فيه الاحترام هو أن تقول: إن كلام الشيخ الألباني يعني (كون المرحومين لا يختلفون مع وجود الاختلاف بين الصحابة) فإن الإمام الألباني لم يستفهم استفهاما إنكاريا، ولم يأت بأداة استفهام إنكاري ولا بغيرها كما فعلت، إن مراده هو أن الاختلاف لا بد منه بين المرحومين، ومنهم الصحابة والتابعون، فقد قال: لا يمكن الاتفاق في مسألة بين عالمين، أو بين شقيقين، أو بين سلفيين، لأن الله خلق المرحومين لهذا النوع من الاختلاف، وأغلب هذا الاختلاف موضعه المسائل الاجتهادية.

أما غير المرحومين؛ فإن اختلافهم مخالف لذلك، لأنهم يخالفون كتاب الله وسنة رسوله، ولا يتحاكمون إلى الله والرسول عند الاختلاف والنزاع، ويخالفون قول الله تعالى: ((فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول))

قال الشيخ الألباني هذا الكلام لتقريب قوله تعالى: ((وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ)) هود: 118 ـ 119، قلتُ: فلا يزال الناس المرحومون مختلفين في المسائل الخلافية الاجتهادية، والمسائل النظرية العقلية، ونحوها.

ولا يزال غير المرحومين مختلفين في بينات القرآن، وفي الصريح الصحيح من السنة النبوية، اختلافا يؤدي إلى مخالفتهما ورد حكمهما، وهو كفر يخرجهم من دائرة المرحومين بنعمة الإيمان والإسلام والانقياد والاستسلام لحكم الله ورسوله.

هذا ما فهمتُه من كلام الإمام السلفي الكبير المحدث الشهير الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، فليس في كلامه استفهام، بل فيه بيان لرأيه وفهمه لقوله تعالى: ((وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ...)) والله العلام أعلم.

وقد جعلتَ كلامه قاعدة مع أنه لم يقل بأنه قاعدة، ثم تتهم مخالفك (يعقوب) بتقعيد القواعد من عند نفسه، وقد نسبتَ أمورا كثيرةً إليَّ وإلى كتابي، ولم يَرَها القُرَّاءُ فيه، فماذا تقول إذا طلب العلماء كتابي (نظرات) وقرأوه ولم يجدوا فيه ما ذكرتَ؟!

[5] ـ في (دفاعك) وجهتَ كلمة (الريح والمستنقع) إلى مخالفك، ووجهت إلى نفسك كلمة (البحر والإعصار) فأنت الإعصار ومخالفك ريح.

جوهر الشريعة

في ص140 من كتابك (دفاع): رددتَ على كلام للشيخ علي جمعة، مفتي مصر قديما، وهو قوله: ((ثانيا: لا تعد الطريقة منفصلة عن تعاليم الشريعة؛ بل هي جوهرها)) وقلتَ: فكيف يكون الجوهر وسيلة...والفرق الذي بين الجوهر والوسيلة معروف لدى الجميع.

الجواب: أرى أن المراد بقوله: (بل هي جوهرها) أن الطريقة هي جوهر الشريعة؛ لأن الطريقة عند الصوفية: هي السيرة المختصة بالسالكين إلى الله من قطع المنازل والترقي في المقامات، كما في كتاب (جامع الأصول) للشيخ الكمشخانوي النقشبندي، وهي سلوك لطريق مقام الإحسان، وهي تزكية (قد أفلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى) (قد أفلح من زكاها)

ولم يقل الشيخ علي جمعة: إن الجوهر وسيلة كما زعمتَ، بل قال: هي جوهرها، وضمير (هي) يعود إلى الطريقة، أي الطريقة جوهر الشريعة، وهذا يعني الجانب الروحي المتعلق بمقام الإحسان؛ وهو جوهر ظاهر الشريعة، المتعلق بمقام الإسلام.

وكون الطريقة جوهر الشريعة يعني: أن الشريعة علم عند الصوفية، والطريقة هي العمل بالشريعة، وهذا هو معنى كون الطريقة جوهر الشريعة، كما أن العمل جوهر العلم؛ لأنه لا ينفع بدونه.

فالعلم هو الطريق إلى العمل الخالص، وهذا ما ظهر لي من مراد الشيخ علي جمعة من ذكره لهذا الكلام، ولذلك يقول الصوفية بأن الشريعة تمثل العلم، والطريقة تمثل العمل، والحقيقة تمثل النتيجة، والإخلاص.

إنك لستَ بصوفي عارف واصل، ولذلك لا يجوز لك التكلم في علوم الصوفية ومعارفهم، ومن تكلم في أمر لا يعلمه فقد خالف قوله تعالى: ((ولا تقف ما ليس لك به علم)).

وعلى فرض صحة تأويلك لكلامه فإن كلمة الإنسان قد تطلق على هذا الإنسان الجسماني الظاهر، وتطلق على روحه الباطن، ولذلك قال الشاعر: وأنت بالروح لا بالجسم إنسان.... أي إنسانيته في الحقيقة بروحه لا بمجرد جسده وإلا كان كالبهائم التي لا تتمتع بروح آدمي.

طعانون آخرون أمثالك في العلماء الكبار

إن أمثالك كثيرون من أهل الطعن؛ الذين ينتسبون إلى السلفية ثم يقومون بالطعن في أهل العلم، إنك تعلن أن رد المخالف على مطاعنك ومخالفاتك هو رد على السلفية، وتقيم نفسك مقام السلفية، كأنك تريد أن تثبت أن الطعن في أهل العلم هو مذهب السلفية، وتسيء سمعتهم بصنيعك، مع أن السلفيين المحقين لا يطعنون في أحد من المسلمين، فضلا عن الطعن في العلماء والمسنين كما تفعل أنت، ومبادؤهم معروفة مكتوبة.

إن سلفيتك أنت، وكل من عليها من أمثالك؛ فهم الذين لا يمسكون ألسنتهم حتى عن العلماء الوسطيين الذين يشهد لهم المنصفون بالجهود الجبارة، التي خدموا بها الإسلام والمسلمين في أقطار الأرض، الذين ركّزوا على الأساسيات والثوابت المتفق عليها، مثل: القرضاوي، ومحمد

الغزالي المصري المعاصر، والحسن البنا، وسيد قطب، والبوطي، وشيوخ الأزهر الشريف الخ الذين لا يركزون على الفرعيات والمسائل الخلافية الاجتهادية، والآراء الطائفية، التي هي من آراء وأفكار البشر غير المعصومين، لا من بينات القرآن، ولا من الصريح الصحيح من السنة النبوية المعصومَيْن، ولا يكفرون ولا يبدعون ولا ينكرون على أحد بسببها.

إن أمثالك يطعنون في هؤلاء العلماء، لا لمسألة أساسية من الأصول ولا من الفروض؛ ولكن لمسائل طائفية، نعم قد يوجد من بعض علماء السلفية من يردون على بعضهم ردا علميا، كالألباني وابن العثيمين، وأمثالهما، من غير طعن، جزاهم الله عن الإسلام خير الجزاء، وكَثَّر الوسطيين المعتدلين من جميع الفِرق الإسلامية، وقلَّل غيرَهم.

أما المذموم: فهو أسلوبكم في الحوار والمناقشة، وهو النيل من العلماء المخالفين لكم في المسائل الخلافية الاجتهادية، بعد اعترافكم بجهودهم العلمية والدينية.

والشيخ المحترم علي بن حسن الحلبي الأثري يكثر الطعن في مخالفه، ويظهر ذلك حتى في عنوان كتابه: (ترغيم المجادل العنيد والتنديد بدفاعه البليد وكشف بعض جهله المديد) أطلق على مخالفه كلمة (السفيه) في ص 129، و(الجاهل) في ص 180، و(البليد) في ص 166 و167 و164 و165، وكررها عشرات المرات (والتعصب المجنون) في ص 160

و(البهتان) في 229. وقوله: إن سيد – سيد قطب - استقى أفكاره من النظريات الشيوعية والغربية. و(المعمور المغرور) ص 162، كما أطلقتهما أنت علي في كتابك (دفاع).

إن الشيخ الحلبي ملأ كتابه (ترغيم المجادل العنيد...) بشتى أنواع الطعن، كما فعلت أنت في كتابك (دفاع).

وقد قال الشيخ جاسم محمد مهلهل الياسين في كتابه (ضوابط في العمل الإسلامي): (النهاية المشؤومة لمن تعمد الطعن والانتقاص من علماء الأمة المرحومة) فليرجع إلى التفصيل في الكتاب من يريده.

مؤلفاتي وثناؤك عليها

وقد أثنيتَ أنت على مؤلفاتي وعلى جهودي في خدمة الدين مرارا، قائلا في ص4 و5 من كتابك (دفاع):

((عالم كبير، وباحث مفلق، وله جهود مشكورة في خدمة المدارس العربية ببعض المقررات، وفي محاولة رد التصوف في مالي إلى المسار الصحيح له، بعيدا عن الشطحات والخرافات، وفي الذب عن أهمية الصلاة، ورفض أن البيعة هي التي تدخل الإنسان في الإسلام الخ))

أنت تثني عليّ بهذه الألفاظ التقديرية؛ لأنني قمت بتصحيح المفاهيم عند طوائف أخرى، وردها إلى المسار الصحيح، ولكن عند ما أوجه مثل ذلك إليكم؛ تنسى كل هذه الجهود، وتتوجه إلي بالرد الحار، ثم لا تكتفي بالرد العلمي، بل تضيف إلى ذلك الطعن، والنيل من الشخصية، وتكثر من ذلك إلى حد الغلو والإفراط، ولا تشعر أنك تَشِين بُحوثَك بذلك، وتُخْرِجُها من دائرة البحوث العلمية، إلى صفوف الوعاظ السطحيين المعروفين في المجتمع بالطعن والبذاءة، مع ما مَتَّعك الله به من سعة الاطلاع والخبرة الفائقة، والقدرة على جمع النصوص الطويلة الكثيرة المتنوعة، بواسطة المكتبة الشاملة، مما قد يؤدي أحيانا إلى تكرير صفحات كثيرة، مع أن الكتاب يُعتبَر بقيمة مضمونه لا بِكِبَرِ حَجْمِه.

الثقة إذا خالفكم صار غير ثقة عندكم

في ص9 ذكرتَ ما يفيد وجود الدسائس في كتابي (نظرات) وقلتَ بأنني أنقل من الكتب بذكاء وحَرْفِية، لا يستطيع فخَه إلا من رجع إلى كتبهم.

وادعيت أنك تقوم بالرد المفحم وكشف عوار كتابي للسلفيين، وأنني خَيَّبْتُ ظَنَّ الناس فِيَّ، فلم يكن هذا التصرف متوقَّعا من مثلي، ولكن للأسف كما قال الشاعر:

قد كنتُ أحجو أبا عمرو أخا ثقة حتى أَلَمَّتْ بنا يوم الملمات.

الجواب: هكذا يفعل التعصب والغلو في المشائخ بالغلاة فيهم، إنكم تفرحون بي عند ما أوجه الرد والحوار إلى غيركم، وتحسنون الظن بي وتسمونني ثقة، ولكن عند ما أخالفكم في الرأي وأرد عليكم بالدليل وأعاملكم بالمثل، يَخِيبُ ظَنُّكم فِيَّ، وتَرَوْن ذلك ملماتٍ ألمت بكم، فإذا وجهتها إلى غيركم فهي ليست ملماتٍ بل محموداتٌ مهماتٌ.

إنكم تظنون أنكم تمثلون السلفيين، وترون أن الرد عليكم رد عليهم، ومخالفتكم مخالفة لهم، ولذلك قلتَ في ص8 بأنني أذم أهل السنة السلفيين، فهل الرد هو الذم وهل المخالفة في الرأي ذم؟ وهل أنتم المعنيون بأهل السنة السلفيين؟ فشتان بينكم وبينهم.

الطعان يعلن العداوة بدلا من الأخوة الإسلامية

ذكرت في ص2 من كتابك: ((قد كانت لكم أسوة حسنة في إبراهيم...))

الجواب: ليتك سكت عن ذكر هذه الآية لأنك تخالف إبراهيم وسائر الأنبياء في سلامة صدورهم من الغل والحقد، وسوء الظن بأهل العلم، وسلامة ألسنتهم من الفحش والسب والطعن، ومحاولة فَضْح الأبرياء، ومحاولة كشف ستر الله عنهم بتقولات وشبهات ومزاعم لم تصح.

إن النبي إبراهيم قلبه سليم كما في قوله تعالى: (إذ جاء ربه بقلب سليم) وتوجد في نفس الآيات التي ذكرتَها كلمة (وبدا بيننا وبينكم العداوة والبغضاء أبدا).

والجواب: ان هذه العداوة وأمثالها لا تكون إلا بين المؤمنين والمشركين.

أما أنتم فنراكم مسلمين كما نرى أنفسنا مسلمين (إنما المؤمنون إخوة) إننا لا نقول لكم: (وبدا بيننا وبينكم العداوة والبغضاء أبدا) وإنما نقول: (المسلم أخو المسلم) (كل المسلم على المسلم حرام: دمه وماله وعرضه) رواه مسلم.

عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ((...ولا تجسسوا، ولا تنافسوا، ولا تحاسدوا، ولا تباغضوا، ولا تدابروا، وكونوا عباد الله إخوانا)) متفق عليه.

وأنت تحاول جادا متعمدا إيقاد الفتنة بين أهل القبض والإسدال، بتأييد الفكرة القائلة بإمكان حرمان أهل الإسدال من الشفاعة المحمدية، وتؤيد من يقول بأن النبي يقول لهم يوم القيامة (فسحقا فسحقا فسحقا) وهذه الكلمة لعنٌ، معناها: فبعدا لكم من رحمة الله. وتعلم أن أهل الإسدال عددهم يبلغ عشرات الملايين في جهات العالم، منهم المالكية والجعفرية، وغيرهم، مع العلم أن الإسدال هو مذهب أهل البيت وعلى رأسهم علي بن أبي طالب كما ثبت في صحيح البخاري كتاب (العمل في الصلاة) وقد ثبت أن الصحابي الجليل ابن الزبير أسدل.

أنت ترى أنك سلفي، والسلفي الصادق لا يتعمد مخالفة الكتاب والسنة، وأنت تخالف قول النبي (ولا تباغضوا) وتعلن (العداوة والبغضاء) على مخالفيك، وتخالف قول النبي (ولا تجسسوا) فقد زعمتَ أنك رأيتني أنا وإمام المسجد الأكبر (سانوغو) وسمعتنا نقوم بانتقادات موجهة إلى زعيم صوفي في نيورو. والحق الذي لا مرية فيه هو أن ما قلتَه بعيد عن الصحة، فإنني هاتفتُ الإمام (سانوغو) وسألته فقال: إنه لم يصل إلى نيورو ولو مرة في حياته، فمن يُصَدِّقُ كلاما لك بعد هذا؟ ومثل هذا الزعم البعيد عن الصحة قد صدر منك مرات كثيرة، وقد بينت العديد منها في هذا البحث تحت عنوان (أقوال واتهامات لم تصح)

والله تعالى يقول: ((**إنما يفتري الكذب الذين لا يؤمنون بآيات الله وأولئك هم الكاذبون**))[6]

وقد خالفتَ النبي في قوله: ((ولا تباغضوا)) فقد بلغ عدد مخالفاتك للسنة عشرات المرات، لأن كل طعنة من طعناتك مخالفة لقول النبي القائل: ((ليس المؤمن بالطعان ولا اللعان ولا الفاحش ولا البذيء)). وكذلك كل كلام لم يكن ثابتا ولا صحيحا من أقوالك التي ذكرت الدليل القطعي على بطلانها وعدم صحتها.

إنني أسألك بالله، وأسأل كل القراء: هل هذه الأخلاق أخلاق أهل السنة السلفيين؟ إنك تسيء سمعة السلفيين، فينبغي لأئمة السلفية أن ينصحوك، لأن المنتسبين إلى السلفية كثيرون، ولكن المتخلقين بأخلاق السلف الصالح قليلون.

---

[6] - النحل: 105

لسانٌ واحدٌ يقدح ومئات الألسنة تمدح

فكيف يستطيع لسان واحد لاذِعٌ طَعَّانٌ أن يؤثر فيمن أثنى عليه وعلى مؤلفاته مئات أو آلاف الألسنة المنصفة في شتى البلاد.

إن طلاب الحق والصواب والدليل لا تهمهم الأمور التي تتعلق بشخصيات الناس، ولا تتعلق بجوهر الدين ولا ببيان الحكم والدليل والجواب الصحيح، فإن الدين حرم التجسسَ والسِّبابَ والبذاءة والطعن والبهتان، وحرم الإسلام الطعن الجائر، لا سيما في العلماء والأئمة والمسنين، وحرم إفساد ذات البين بين علماء المسلمين، وادعاء رؤية العين ما لم تره، وسمع الأذن ما لم تسمعه، وقد جاوزت أنت كل ذلك إلى أمور أخرى لا تعنيك حيث تدخلت بطعنك في مناقشات كانت علمية سلمية نافعة مكتوبة في كتابي (ملاحظات على آراء بعض العلماء) وقعت بيني وبين غيرك، لتحولها من مناقشات سلمية إلى مناقشات عدوانية، إذ بعد رجوعك من جولاتك المتعددة، وانتقالك بقلمك من البلدان المذكورة إلى باماكو، تكلفت التكلم فيما وقع بيني وبين الأخ العزيز محمود كوما من الحوار الكتابي الهادئ العلمي السلمي النافع، من غير إذنه لك ومن غير أن تستأذنه، وحاولت أن تتكلم نيابة عنه، كأنك أنت العالم، مع أنك تعلم أنه عالم ومفت وكاتب، لا يسكت إلا لسبب شرعي أو مشروع.

ولا أدري ماذا تقول إذا رأى كتابك وهو لم يأذن لك أن تتكلم نيابة عنه، فشتان بينك وبينه، وشتان بين الحوار العلمي الذي وقع بيني وبينه، وبين الحوار الطعني الذي توجهه أنت دائما إلى مخالفيك في بلدك وفي خارج بلدك.

إنه سلفي، يحترم أهل العلم، ويحافظ على الأخوة الدينية، ويقدمها على الأخوة الطائفية، ولذلك لم تصدر منه ولو كلمة طعن واحدة موجهة إلى مخالفه.

إنني أحمد الله تعالى على الصلة الطيبة بيني وبين سائر الفِرق الإسلامية أو جلها، سواء كانوا سلفيين أو صوفيين أو شيعيين، وأعاملهم على أساس الأخوة الإسلامية، وأقدمها على الأخوة الطائفية، وعند اختلاف الآراء أدعو الجميع إلى التحاكم إلى كتاب الله وسنة رسوله، بواسطة الحوار الشفهي أو الكتابي أو التسجيلي، كما فعلتُ في كتابي (ملاحظات) عملا بقوله تعالى: ((فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول)) وأقتصر على ذكر البرهان والدليل، ولا أزيد على ذلك شيئا مما حرمه الله ورسوله، من سب أو بذاءة، أو تكلم في أعراض الناس، أومحاولة إفساد ذات البين بين المسلمين، أوإفساد الصلات الطيبة بينهم، مثل ما فعلت بيني وبين أخي في الله (محمود كوما) الذي كلما التقينا نتبادل كلمات الود الديني، ويقول بعضنا لبعض: أحبك في الله، تقديما للأخوة الدينية على الأخوة الطائفية، لكنك ترفض هذه الأخوة الإسلامية، والود الديني، ولا تعترف به بين المتخالفين في المذهب، مع أن الأئمة الأربعة كانوا متخالفين في بعض الآراء والمسائل الاجتهادية، ولكن لم تؤثر في الاتحاد والتوادد وتبادل الاحترام بينهم، ودعاء بعضهم لبعض كما أمر الله

ورسوله، وفي الحديث النبوي ((مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادِّهِمْ وَتَرَاحُمِهِمْ وَتَعَاطُفِهِمْ مَثَلُ الْجَسَدِ إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ عُضْوٌ تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الْجَسَدِ بِالسَّهَرِ وَالْحُمَّى)) رواه مسلم.

إنك لم تقتصر على بلاد مالي، بل جاوزتها إلى المملكة المغربية، ولم تجد عيبا ولا ذما لها إلا رؤيتك أنها موطن التصوف وأنها مهد ومقر للمدرسة المغربية الصوفية عندك، ولا تصفها بالسلفية ولا تعتبرأهلها من أهل السنة والجماعة.

إن طلاب العلم والحق يرفضون كل حوار يتعلق بشؤون الناس الشخصية؛ أو بالبلاد البعيدة لأنه لا ينفع في الدين، بل قد يسبب الإثم، فالمسلم الموفَّق يحرص دائما على ما ينفع الناس، لقوله تعالى: ((فذكر ان نفعت الذكرى)) الأعلى: 9، ولحديث ((احرص على ما ينفعك)) رواه مسلم

من هم السلف والسلفية؟

إن كلمة (السلف) تعني السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار من الصحابة، والذين اتبعوهم بإحسان من التابعين وتابعي التابعين، الذين قال الله تعالى فيهم: ((وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ)) التوبة: 100، والمراد بكلمة (السلف) (السلف الصالح) لا غيرهم. وهذه الآية دليل قوي على أن اتباع السلف الصالح بإحسان من الدين الحنيف.

وأما كلمة (السلفية) فتعني الانتساب إلى (السلف الصالح) باتباع منهجهم بإحسان[7] فإن جمهور السلف الصالح كانوا متمسكين ببينات القرآن، وصريح السنة النبوية الصحيحة، ولذلك كان قرنهم من خير القرون، ثم القرن الذي تلاهم.

فهل تظن أن سلفيتك كسلفية هؤلاء الذين أشار إليهم القرآن الكريم وأثبت أن الله رضي عنهم، ومع ذلك فإن هذا الفضل لا يعني أنهم معصومون، فقد وقع بين بعضهم أمور لا يجوز العمل بها، مثل ما حدث من معركة صفين، وموقعة الجمل، ومثل ما وقع من اختلاف في تعيين من هو الأولى بالخلافة بعد وفاة النبي أهو أبوبكر أم علي؟ مما سبّب انقسام المسلمين إلى شيعة وأهل سنة، وما وقع من البغي من بعضهم بدليل قول النبي لعمار: (تقتلك الفئة الباغية) متفق عليه. وما وقع من القتل البشع العدواني للحسين بن علي وجز رأسه الشريف. وهو مما سبب تفاقم الخلاف والفتنة والعداوة بين الشيعة وأهل السنة.

فبمن تقتدي أنت منهم وبمن لا تقتدي؟ مع علمك وعلم كل من يقرأون كتابك بأنك شتام فتان طعان، بدليل أنواع الطعن التي صدرت منك مرارا.

[7] ـ هذا هو التعريف المختار المحكم في رأينا.

فهل تقتدي بمعاوية وتتبعه في مخالفته لعلي بن أبي طالب وأهل بيته؟ وهل تقتدي بابنه يزيد الذي قتل جيشه الحسين؟ ولم يعاقب قاتليه، ولم يدعهم إلى المحاكمة إلى كتاب الله، وهل تقتدي به في وقعة الحرة التي أباح فيها المدينة وقتل أهلها ثلاثة أيام فهل يزيد بن معاوية من السلف الصالح أم هو من غير السلف الصالح؟ وهل الاقتداء بالسلف الصالح يكون في كل أفعالهم أو في بعضها دون البعض؟

فينبغي التفريق بين السلف الصالح الذين اتبعوا النبي بحق، وتابعي التابعين لهم بإحسان وبين غيرهم.

وينبغي التفريق بين سلفيتك التي تسميها (السلفية الطوبية) وبين سلفية السلفيين الصادقين، والفرق معلوم؛ وقد أثبتُّ الأدلة الكثيرة على وجود الفرق الشاسع بين سلفيتك وسلفية السلفيين في بحثي هذا (**الرد بالبرهان على الطوبوي الطعان**).

إن الطعن إذا كثر وجاوز الحد قد يؤدي إلى رد الفعل من ورثة المطعون فيه، وقد يؤدي إلى ما هو أعظم وأخطر من ذلك، نعوذ بالله من ذلك، لأن معظم النار من مستصغر الشرر، إنني أنصحك وأقول: لا تكن سببا لإيقاد نار الفتنة بين المسلمين أو بين علمائهم وورثتهم.

السلفيون الصادقون وغيرهم

إن السلفيين الصادقين في انتسابهم إلى السلف الصالح؛ هم الذين كانوا على ما كان عليه السلف الصالح من التمسك بالمحكمات البينات من القرآن، والصريح الصحيح من السنة النبوية، وتقديمهما على غيرهما، من الآراء الطائفية بعيدين عن هذه الخصومات والتفرقات والطعون، ومعاداة البعض للبعض، وانقسامهم إلى طوائف كل فرقة تدعي أنها هي الفرقة الناجية، والفرقة المسلمة دون غيرها من الفرق الإسلامية الأخرى.

فجمهور الشيعة يرون أنهم هي، لأنهم التابعون لأهل البيت الذين هم سفن النجاة، والذين ورد فيهم حديث الثقلين، وجمهور أهل السنة يرون أنهم هي؛ لأنهم على ما عليه النبي وأصحابه، كما يفيد حديث انقسام الأمة إلى 73 فرقة، كلها في النار إلا واحدة، هي ما كان عليه النبي وأصحابه، وجمهور الصوفية المحقين يرون أنهم الناجون، لأنهم أهل التزكية والذكر الإحساني، قال الله تعالى: ((قد أفلح من تزكى) الأعلى: 14، (قد أفلح من زكاها وقد خاب من دساها)) الشمس: 9، وقال: ((ولذكر الله أكبر)) العنكبوت: 45

وهذه الأمور كثيرة ومنتشرة في هذا الزمان.

نحن نعترف بالسلفية، وشيوخنا الذين تعلمنا على أيديهم كانوا سلفيين، تابعين لبعض المذاهب السنية الأربعة، ولكن كلمة (السلفية) شيء وفهم الناس اليوم للسلفية شيء آخر، ولذلك تعددت الفهوم لكلمة (السلفية) فنوع سلفيتك الطعانة التي تسميها (السلفية الطوبية) نحن لا نعترف بها، لما بين سلفيتك الخاصة والسلفية العامة المعروفة المنتشرة في جهات العالم من الفرق الشاسع والبون البعيد، وأيضا السلفية التي نعترف بها؛ هي السلفية التابعة

للسلف الصالح، البعيدة عن مخالفة أخلاق السلف الصالح، مثل سلفية الأئمة الأربعة، والتابعين لمذاهبهم بحق، وأيضا إننا نعترف بالسلفية التي يعترف أصحابها أنها غير معصومة، ويعترفون بأن الصحابة، والتابعين، وتابعي التابعين، والأئمة الأربعة، والبخاري، ومسلما، وكل أئمة علم الحديث والفقه، وغيرهم؛ غير معصومين.

فأنت لم تستطع أن تعترف بأنك توافقني في قولي بأن الإمام البخاري غير معصوم، مع اعترافي بقدره الرفيع، وتقديم صحيحه على جميع كتب الحديث عند أهل السنة والجماعة، وجل مؤلفاتي الدينية شاهدة بذلك. فلو كان جوابك علميا لما كان لك جواب آخر إلا قول واحد هو أن تقول (الإمام البخاري غير معصوم أو هو معصوم)، ولا يوجد جواب آخر غير ذلك، ولكنك قمت بالدوران حول هذا الجواب، ولم تجب عليه كعادتك مع بقية المسائل، فلا يعرف القارئ هل تثبت عصمته أو تنفيها، وهل تخالفني أم توافقني.

إنني لا أقول: إنك تعتقد عصمة البخاري، ولكن قولك: بأن من قال إنه غير معصوم فهو متطاول عليه؛ هو السبب الذي دعاني إلى ذكر أدلة على عدم عصمة من هم فوقه في الفضل، وهم الصحابة.

إننا نعترف بسلفية من يقدمون بينات القرآن، والصريح الصحيح من السنة النبوية، على قول السلف وفهمهم، وعلى قول الأئمة الأربعة، وغيرهم، ويعترفون بإمكان صدور الخطإ منهم، لأنهم غير معصومين، ولحديث (كل بني آدم خطاء) ولما روى عبد الرزاق في (المصنف) بسند صحيح، أن ابن عباس قال لمن عارض السنة بقول أبي بكر وعمر: ((يوشك أن تنزل عليكم حجارة من السماء؛ أقول لكم: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقولون: قال أبو بكر وعمر[8]))

وقال الحافظ ابن الجوزي في (دفع شبه التشبيه) ص111: ((وقد سئل الإمام أحمد عن مسألة؛ فأفتى فيها، فقيل له: هذا لا يقول به ابن المبارك! فقال: ابن المبارك لم ينزل من السماء)) ومعلوم أن ابن المبارك سلف للإمام أحمد بن حنبل. وسأذكر الأدلة على عدم عصمة الصحابة والتابعين وأئمة السلف وأئمة المذاهب وأئمة الصوفية الخ عن قريب إن شاء الله تعالى.

فالعمل الذي يوجب تركه أساسا استحقاق العذاب ويوجب فعله استحقاق دخول الجنة؛ هو الواجب المأخوذ من بينات القرآن، أي من محكماته، والصريح الصحيح من السنة النبوية، والنص إن لم يكن مفهوما لا يسمى صريحا[9]، والصريح لا يحتاج إلى فهم، وغير الصريح هو الذي يحتاج إلى الفهم، وفهم السلف الصالح مقدم على غيره؛ لأنهم أعلم الناس بالسنة وأقربهم من عهد النبوة وأعملهم به، وقد قال الله تعالى في التابعين: ((والذين اتبعوهم

[8] ـ الوجيز في عقيدة السلف الصالح أهل السنة والجماعة، ص182

[9] ـ وأنتم تستدلون بحديث غير صريح على أن حالق اللحية ملعون، وهو حديث (لعن الله من أحدث أو آوى محدثا) فأي سلف فهم من هذا الحديث أن الذي لعنه الله هو حالق اللحية؟!

بإحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه)) أي التابعون للسابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، الذين فازوا بنيل رضوان الله الرحمن.

إنك تجر السلفية إلى الحزبية، لأن السلفية عند السلفيين لا تنتسب إلى قوم أو قبيلة، أو بلد، أو دولة، أو جنس معين، وإنما الحزبية هي التي تتصف بذلك.

فلا توجد سلفية مكية، ولا سلفية مدنية، ولا سلفية عربية، ولا سلفية عجمية، ولا سلفية طوبية، ولا سلفية باماكوية، ولا سلفية تمبكتية، ولا سلفية قطرية، ولا سلفية كويتية، ولا سلفية يمنية، ولا سلفية عراقية، ولا سلفية سورية...

وإنما السلفية تنتسب إلى اتباع السلف الصالح من الذين رضي الله عنهم، كما في الآية التي ذكرتُها وهي: ((وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ)) التوبة: 100 وأنت تميز سلفيتك (السلفية الطوبية) الحزبية الخاصة المجهولة عن السلفية العامة المعروفة في جهات العالم.

أمثلة لاختلاف بعض السلف تدل على عدم عصمتهم

ومن الأدلة على عدم عصمة الصحابة، وعلى عدم وجوب اتباعهم في كل ما قالوه أو فعلوه، وعدم بدعية كل ما تركوه وعدم سنية كل ما فعلوه؛ اختلافهم في أمور عديدة، اختلافا غير محمود، وهذان السببان الوجيهان يجعلان ذكرها نافعا. والسببان هما اختلافهم وعدم عصمتهم، ومعرفة أدلة عدم عصمتهم نافعة، والله تعالى يقول: {فذكر إن نفعت الذكرى} ومنها ما يأتي ذكره:

1 ـ اختلافهم فيمن هو الأولى بالخلافة عند وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، أهو (أبوبكر) أم (علي) أم غيره؟ والأدلة التي تؤيد خلافة كل واحد منهما معروفة، وهي مذكورة في كتب الحديث.

2 ـ اختلاف بنت رسول الله عليه وآله الصلاة والسلام (فاطمة الزهراء) مع الخليفة أبي بكر في أمر ميراث النبي وخمس الغنيمة، فأدى منعه إياها إلى ما أدى إليه.
((عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ فَاطِمَةَ وَالْعَبَّاسَ عَلَيْهِمَا السَّلَام أَتَيَا أَبَا بَكْرٍ يَلْتَمِسَانِ مِيرَاثَهُمَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُمَا حِينَئِذٍ يَطْلُبَانِ أَرْضَيْهِمَا مِنْ فَدَكَ وَسَهْمَهُمَا مِنْ خَيْبَرَ فَقَالَ لَهُمَا أَبُو بَكْرٍ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ لَا نُورَثُ مَا تَرَكْنَا صَدَقَةٌ إِنَّمَا يَأْكُلُ آلُ مُحَمَّدٍ مِنْ هَذَا الْمَالِ قَالَ أَبُو بَكْرٍ وَاللَّهِ لَا أَدَعُ أَمْرًا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصْنَعُهُ فِيهِ إِلَّا صَنَعْتُهُ قَالَ فَهَجَرَتْهُ فَاطِمَةُ فَلَمْ تُكَلِّمْهُ حَتَّى مَاتَتْ))[10]
3 ـ اختلاف الصحابة في ترتيب الأفضلية بين الخلفاء الأربعة، وخاصة بين عثمان وعلي، فقد جاء في التعليق على كتاب (قوة الجلاد والألسن الحداد) للشيخ أبي عبد الله محمد حشونة

[10] ـ البخاري، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لا نورث ما تركنا صدقة.

ص 58 (... أن المستقر عند طلبة العلم فضلا عن العلماء أن تقديم علي على عثمان رضي الله عنهما بعد الإقرار بصحة خلافتهما والإشادة بفضلهما، أنه خلاف سائغ عند أهل السنة قالوا به. وافتح ذيل الواسطة) وانظر إقرار جميع شراحها...

ونحن متوقفون عن الجزم بتقديم أحدهما على الآخر؛ لعدم وجود نص صريح صحيح متفق عليه، ولقوله تعالى: (إن أكرمكم عند الله أتقاكم) وقوله: ((هو أعلم بمن اتقى)).

4 ـ النزاع المشهور الذي وقع بين علي ومعاوية، مما أدى إلى النزاع بين المسلمين، وإلى وقوع (معركة الجمل) و(وقعة صفين) وقد أشار النبي إلى أن الفئة الباغية من الجيشين المسلمين هي التي تقتل عمار بن ياسر، فقال: ((تقتلك الفئة الباغية))

5 - حديث (ما تريدون من علي، ما تريدون من علي، ما تريدون من علي إن عليا مني وأنا منه، وهو ولي كل مؤمن بعدي) صححه الألباني في صحيح الجامع... (2/ 98) رقم الحديث 5598، وأحاديث غدير خم المذكورة في مسند أحمد التي تفيد أن عليا كان مكروها مبغوضا عند بعض الصحابة، وإبغاض علي بن أبي طالب وغيره من أهل البيت حرام.

6 - أمر يزيد بقتل أهل المدينة وإباحتها ثلاثة أيام، وفي ذلك يقول الحافظ ابن كثير: (وقد أخطأ يزيد خطأ فاحشا في قوله لمسلم بن عقبة أن يبيح المدينة ثلاثة أيام، هذا خطأ فاحش، مع ما انضم إلى ذلك من قتل خلق من الصحابة وأبنائهم (البداية والنهاية) (734/5) انظر التفصيل في كتاب (الفتنة) تأليف سعد يوسف أبو عزيز ص 298.

إن جيش يزيد وأصحابه أعلم بما يريده وبما يرضيه وما يفرحه ولولا ذلك لاقتصروا على قتل الحسين ولم يوجد آثار عشرات السهام في جسده الشريف، فَلِمَ جَزَّ الجازُّ رأسَه، وحمله إلى يزيد، أ للتزلف إليه؟ أم لرجاء جائزة من يده؟

7 ـ ومن الأدلة على عدم عصمتهم حديث ((أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما خرج إلى حنين مر بشجرة للمشركين يقال لها ذات أنواط يعلقون عليها أسلحتهم فقالوا يا رسول الله اجعل لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط فقال النبي صلى الله عليه وسلم سبحان الله هذا كما قال قوم موسى اجعل لنا إلها كما لهم آلهة والذي نفسي بيده لتركبن سنة من كان قبلكم)) صحيح الترمذي للألباني.

8 ـ وكذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه لم يكن يعلم سنة الاستئذان حتى أخبره بها أبو موسى واستشهد بالأنصار وعمر أعلم ممن حدثه بهذه السنة[11]

9 ـ وتذاكر هو (أي عمر) وابن عباس أمر الذي يشك في صلاته فلم يكن قد بلغته السنة في ذلك حتى قال عبد الرحمن بن عوف عن النبي صلى الله عليه وسلم: ((إنه يطرح الشك ويبني على ما استيقن))[12]

[11] ـ رواه البخاري (6245) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

إنني قضيت معظم حياتي العلمية والدينية ولم أنطق بمثل هذه الإجابات وأمثالها، ولم أكتبها في كتاب من كتبي لولا غلوك في تقديس الأشخاص وعدم الاعتراف بعدم عصمة البخاري، مع علمك بعدم عصمة من هم أفضل من البخاري، مثل الصحابة الذين رضي الله عنهم، والتابعين لهم بإحسان. إن سكوتك عن إثبات عدم عصمة البخاري من الأسباب التي تلجئ المخالف إلى الكلام في أمور ما كان يظن أنه يتكلم فيها. أو يكتبها في الحال أو المستقبل،

مع أن عادتي هي توجيه مؤلفاتي الدينية إلى جواهر المسائل، وليس من عادتي الدفاع عن نفسي، أو الثناء عليها، أو ذكر الخلافات التي وقعت بين بعض السلف، إنني لما أثبتُّ عدم عصمة البخاري مع جلالة قدره قلتَ: إنني تطاولتُ عليه، ولم تعترف بأنه غير معصوم ولذلك قلتُ: حتى الصحابة لم يكونوا معصومين، فضلا عن البخاري وغيره من أئمة الأمة، وذكرت أمثلة لذلك كدليل على ثبوتها.

ـ إن الصحابة مع ما خصهم الله تعالى به من الفضل العظيم والرضوان الكبير، غير معصومين، والدليل على ذلك هذه الخلافات التي وقعت بين بعضهم، سكتنا عن الكثير منها عند ما لا ينفع ذكرها، أما ما كان ذكره لإثبات عدم عصمتهم، ولدرء الغلو فيهم، وللإعلام بأن جل هذه الخلافات سببها التأويل، لا البغض والعداوة؛ فإن ذكرها نافع، لقوله تعالى: ((فذكر ان نفعت الذكرى))

ـ إنك لا تستطيع أن تثبت أن الإمام البخاري معصوم، والقول بأنه غير معصوم هو الحق. فهل قول الحق تطاول؟ وهل الإمام البخاري أعظم من أبي بكر وعمر؟ فإذا لم يكونا معصومَيْن، فكيف يكون البخاري معصوما، مع أنهما أعظم وأشرف منه.

ـ في صحيح البخاري أن قوله تعالى: {ثم دنا فتدلى فكان قاب قوسين أو أدنى} يعني أن الذي دنا هو رب العزة، فما الذي تقوله أنت: أ هو جبريل أو رب العزة؟ وإذا قلت أنت بأنه جبريل؛ فهل يكون قولك هذا تطاولا على الإمام البخاري؟ مع أن الراجح عند جمهور أهل السنة هو أن الذي دنا هو جبريل، لا رب العزة سبحانه وتعالى. وكذلك القول في رأي البخاري في مسألة خلق لفظ القرآن وعدم خلقه.

كلمة السلفية بمفهومها الواسع لا الضيق

إن كلمة (السلفية) بمفهومها الضيق: فرقة خاصة لها مبادئ خاصة، تتخذها أنت معيارا لمعرفة السلفيين.

فها أنا أتعرض لبيان السلفية بالمعنى الواسع؛ ليعلم الناس أن المعنى الضيق الذي حصرتم فيه معنى السلفية؛ ظلم وهضم لحق السلفية المعروفة.

---

[12] ـ أخرجه مسلم (571) من حديث أبي سعيد الخدري

فالسلفية بمعناها الواسع: تشمل مذاهب الأئمة الأربعة، وجميع أتباع مذاهبهم بحق، أي تشمل جميع أهل السنة والجماعة العاملين بها من غير اقتصار على مجرد التسمي بها. فالسلفية تعتمد على العمل، لا على مجرد الاسم، وكثير من المذاهب والفرق الإسلامية فيها العاملون بكثير من أعمال السلف الصالح والتاركون لبعضها.

فإذا كان سبب اتباع السلف الصالح هو أنهم العاملون بالسنة؛ فإن كل عامل بصريح السنة الصحيحة يمكن نسبتهم إلى السلفية، مع العلم أن السلفية درجات بعضها فوق بعض، فالبعض عاملون بجسد السنة في مقام الإسلام، والبعض عاملون بروحها وحقيقتها في مقامي الإيمان والإحسان.

ولذلك ينبغي الرجوع إلى مفهوم كلمة السلفية، وإلى ضبطها بحدودها وموضوعها؛ حتى يكون الناس على بينة من أمر السلفية.

القول بـ(السلفية الطوبوية) تقسيمٌ للسلفية إلى ثلاثة أقسام

إنها مخالفة للسلفية التابعة للسلف الصالح، ودونك ما أعترف بها من هذه السلفيات وما أنكرها كما يأتي:

1 ـ سلفية أعترف بها وأؤيدها: وهي سلفية الأئمة الأربعة، وأتباعهم بحق، لأنها غير مخالفة للسلف الصالح.

2 ـ سلفية لا أنكرها: وهي سلفية السلفيين، المنتشرة في كثير من دول العالم الإسلامي، لأنها منسوبة إلى اتباع السلف الصالح.

3 ـ سلفية أنكرها: وهي سلفيتك، سلفية الطعن والسِّباب التي تسميها (السلفية الطوبية) وأمثالها؛ لأنها منسوبة إلى بلد طوبا، وليست منسوبة إلى اتباع السلف الصالح.

إن السلفية الطوبية (السلبغاسية) سلفية حزبية طائفية متنطعة، إنها سلفية الطعن والتجسس، واتهام أهل العلم بما هم برآء منه، سلفية التماس العيوب لأهل العلم والدين، سلفية الفتنة وتفريق وحدة المسلمين؛ بسبب التعصب للطائفية وإنكار المسائل الخلافية الاجتهادية، مثل نسبة معلقي القرآن لجلب المنافع أو دفع المضار إلى الشرك الأكبر فقد جاء في كتاب (الفتاوى الطوبية) ص 23: أن تعليق الآية القرآنية لأجل الحفظ وجلب المنافع ودفع المضار شرك أكبر بالله...)، سلفية تقديس المشائخ، ورفعهم إلى مستوى لم يصل إليه غير الأنبياء والمرسلون عليهم الصلاة والسلام.

إنها السلفية العاجزة عن مواجهة الدليل بالدليل، وقرع الحجة بالحجة، إلا مع الاستعانة بالطعن والبذاءة، والإخلال بأدب الحوار، سلفية اللف والدَوَرَان، والإقبال والإدبار حول المسألة من غير إجابة عليها مباشرة، سلفية التميز عن السلفيين، وسأستدل على كل واحد من هذه الأمور، من كتابك الطعان الشتام المعتدي على حرمات أهل العلم، وقد قال النبي

عليه وعلى آله الصلاة والسلام: ((سباب المسلم فسوق)) وفي صحيح البخاري، ((أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن فاحشا ولا متفحشا)) رقم 6029 فهل يكون السلفي الصادق فاحشا متفحشا؟

ـ إن سلفية الأئمة الأربعة سلفية صحيحة؛ لأنهم اعتمدوا على عمل السلف الصالح، لا على الانتساب إليهم بمجرد اسم السلفية، ولم يبلغنا أن أبا حنيفة، أو الشافعي، أو أحمد أو محمد بن عبد الوهاب أو ابن تيمية؛ أنكر على مالك في مسألة الإسدال، أو طعن أحدهم في الآخر، كما فعلتَ أنت في سلفيتك المخالفة لسلفيتهم.

إن الطعن واتباع السلف الصالح ضدان لا يجتمعان.

إن الله تعالى نهى عن سب المشركين، والطعن فيهم وفي معبوداتهم بقوله: ((ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله فيسبوا الله عدوا بغير علم)) والسب مناف لمكارم الأخلاق، لا سيما سب العلماء، والطعن في أعراضهم البريئة.

مع العلم أن أهل السب والفحش والبذاءة هم وعاظ معروفون في بلادنا، وهم منتسبون إلى العلم من غير رسوخ فيه. وما كنتُ أظن أنه يوجد مسلم عالم ينتسب إلى السلفية ثم يكون طعانا فاحشا بذيئا مثل أولئك الوعاظ المنتسبين إلى العلم من غير رسوخ فيه! فكيف يصح لعالم الانتساب إلى السنة مع وجود مثل هذه الصفات والأخلاق فيه! وليس كل مدع للسلفية سلفي الخلق والعمل.

إن سلفيتك ليست موافقة لسلفية الشيخ محمد بن عبد الوهاب، ولا لسلفية الشيخ ابن تيمية، ولا لسلفية الأئمة الأربعة.

رسالة الشيخ محمد بن عبد الوهاب

ها هو الشيخ محمد بن عبد الوهاب في رسالته إلى السويدي عالم العراق مخبرا إياه بعقيدته التي منها قوله:

((...عقيدتي وديني الذي أدين الله به، مذهب أهل السنة والجماعة، الذي عليه أئمة المسلمين، مثل الأئمة الأربعة، وأتباعهم إلى يوم القيامة[13]))

وقال مثله بالضبط لفظا ومعنى في رسالته الثانية والعشرين[14] التي وجهها إلى كل من تصل إليه من المسلمين.

فنحن نعترف بالسلفية الموافقة لسلفية الأئمة الأربعة، وأتباعهم، التابعة لجميع مبادئها في حدود بينات القرآن، والصحيح الصريح من السنة النبوية، ثم المتفق عليه من إجماع متيقَّن.

---

[13] ـ مجموع مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب، الرسائل الشخصية، الرسالة الخامسة، ص21، مجلد 3

[14] ـ نفس المصدر، ص83

أما سلفيتك: سلفية الغلو والطعن، فلا نعترف بها، سلفية العجز عن الاقتصار على الرد العلمي، دون اللجوء إلى الفحش والبذاءة والاستعانة بها.

إن الحوار العلمي وقع بيني وبين العديد من العلماء الأجلاء، بغية إظهار الحق، منهم الأستاذ العزيز المكرم عبد الوهاب سيلا، وقد جمعتُ حواري معه وسميتُه (حكم العقد على الحمل من الزنا) سأنشره إذا سمح العمر إن شاء الله تعالى، لينتفع المسلمون به، ولن يروا فيه ولو كلمة واحدة من الطعن أو الإهانة أو الاعتداء، وكل من قرأ البحث من المنصفين سيفرح لما يراه فيه من تبادل الاحترام بين الجانبين المتخالفين، وبذل الوسع في الرد بالدليل، وتحري الصدق، وهو نعم المثال للحوار الهادئ العلمي السلمي النافع.

فاحترام العلماء شِنْشِنةٌ للسلفيين الصادقين المعتدلين، وسيعرف القراء الفرق الشاسع بين أسلوب كتاب (حكم العقد على الحمل من الزنا) وبين أسلوب الحوار الذي وقع بيني وبينك.

أدلة على كون سلفيتك مخالفة لسلفية بن عبد الوهاب وابن تيمية

قال الشيخ محمد بن عبد الوهاب في رسالته الأولى[15] التي أرسلها إلى أهل القصيم لَمَّا سألوه عن عقيدته قال: ((أُشْهِدُ اللهَ ومَن حضرني إلى قول الله تعالى: (فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة) الحجرات: 6))

وها أنا أنقل منها بعض ما يناسب موضوع هذا النقد العلمي، قال في الرسالة المذكورة:

((وأقر بكرامات الأولياء، وما لهم من المكاشفات، إلا أنهم لا يستحقون من حق الله تعالى شيئا، ولا يُطلب منهم ما لا يَقدر عليه إلا الله...))

ثم قال في الإيمان: هو بضع وسبعون شعبة، أعلاها شهادة أن لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق، وقال بأن سليمان بن سحيم افترى عليه أمورا لم يأت أكثرها على باله، فمنها قوله: ((إني مبطل كتب المذاهب الأربعة، وإني أقول: إن الناس من ست مئة سنة ليسوا على شيء، وإني أدعي الاجتهاد، وإني خارج عن التقليد، وإني أقول إن اختلاف العلماء نقمة، وإني أكفر من توسل بالصالحين، وإني أكفر البوصيري في قوله: يا أكرم الخلق... وإني أحرم زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم، وإني أنكر زيارة قبر الوالدين وغيرهما، وإني أكفر من حلف بغير الله، وإني أكفر ابن الفارض، وابن عربي، وإني أحرق دلائل الخيرات، وروض الرياحين، وأسميه روض الشياطين...)) ثم قال الشيخ محمد بن عبد الوهاب: جوابي عن هذه المسائل أن أقول: ((سبحانك هذا بهتان عظيم[16]))

---

[15] ـ مجموع مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب، مجلد 3، الرسائل الشخصية، ص 7، 8

[16] ـ نفس المصدر، الرسائل الشخصية، الرسالة الأولى، ص 5 ـ 8

هذه عقيدة للشيخ محمد بن عبد الوهاب، أما أنت فتنكر مشهور مذهب بعض هؤلاء الأئمة الأربعة، وهو مذهب المالكية في إسدال اليدين في الصلاة، ومثل القول بأن المسدلين قد يعذبون، وأن الرسول يلعنهم يوم القيامة قائلا: (فسحقا فسحقا فسحقا).

ومعلوم أنه لم يوجد من علماء الأمة وأئمتها السلفيين وغيرهم من لعن المسدلين، أو قال: إنهم يمنعون من الشفاعة المحمدية، أو قال بأنهم قد يعذبون، أو أن معلق القرآن لدفع الضر وجلب النفع مشرك، أو أن حالق اللحية ملعون، ولم يقل بذلك الشيخ ابن تيمية، ولا الشيخ محمد بن عبد الوهاب ومشايخه مثل ما قلت أنت وشيخك.

ثانيا: إن الشيخ محمد بن عبد الوهاب تبرأ من تكفير (ابن الفارض) و(ابن عربي) مع أنهما متهمان عند كثير من العلماء باعتقاد الحلول والاتحاد ووحدة الوجود، وأنت تكفر طرقيين ليسوا على هذا الاعتقاد، وتسمي حتى المسدلين منهم بالمشركين، كما هو ثابت في كتابك (دفاع)

الصوفية ثلاثة أقسام عند ابن تيمية

لا أصل لسلفيتك حتى عند أبرز المؤسسين لفكرة السلفية، وهو الشيخ ابن تيمية للأدلة الآتية:

أ ـ إنه مع إنكاره على الصوفية يقبل تقسيم التصوف إلى تصوف محق، وتصوف غير محق، فالصوفية عنده ثلاثة أقسام:

1 ـ صوفية الحقائق

2 ـ صوفية الأرزاق

3 ـ صوفية الرسم[17]

قلتُ: إن الشيخ ابن تيمية يفرق بين التصوف الصافي المشروع القائم على الشريعة الطاهرة المطهّرة، الذي أطلق عليه (صوفية الحقائق) وبين التصوف المزيف المبني على الغلو والدجل والجهل والتغرير، وليس ممن ينكرون التصوف كله على الإطلاق. فهو يركز إنكاره على معتقدي وحدة الوجود والحلول والاتحاد غالبا، وأما أنت فتركز على طرقيين وتسميهم مشركين وتَنْفي عنهم الإيمان بحجة أنهم يستغيثون بمشائخهم، وتسكت عن بيان كيفية هذه الاستغاثة وصيغتها ولا تبينها. فهل يكون التوسل بالصالحين استغاثة شركية، مع وجود الخلاف فيه، ونسيت أنك عارضت نفسك بوصفك قائد الطريقة الحموية الشيخ (بويي حيدر) بالشيخ الصالح. فاذكر صيغة الاستغاثة التي كفرت بسببها مخالفيكم إن كنت من الصادقين.

[17] ـ كتاب: موقف ابن تيمية من التصوف والصوفية، ص99

ب ـ إن ابن تيمية يمدح الشيخ عبد القادر الجيلاني، ويثني عليه مرارا، ويعده من كبار المشائخ، وينقل عنه أحيانا كلمةً بقدرِ سطرٍ واحدٍ أو سطرَيْن، ويشرحها بما يسع عدة صفحات، كما فعل في كتاب (طب القلوب) الجامع بين كلامه وكلام تلميذه العلامة السالك العارف بالله وبطريق السير والسلوك إلى ملك الملوك، ولِمَ لا وهو مؤلف كتاب (مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين) الشيخ ابن قيم الجوزية، الذي أحيا روح السنة وحقيقتها (مقام الإيمان والإحسان)، ولم يقتصر على إحياء مجرد جسمها وظاهرها (مقام الإسلام). وكتبه شاهدة بذلك مثل كتابه (طريق الهجرتين) وغيره.

جـ ـ إن ابن تيمية لم يتعرض لمسألة إنكار الإسدال، مثل تعرضك لها، ولم يجعل أهل الإسدال من الملعونين، كما فعل محمد المرزوق الفلاتي، ولم يقل بأنهم قد يمنعون من الشفاعة المحمدية يوم القيامة، أوأنهم يذادون عن حوض النبي، أوأن النبي يلعنهم يوم القيامة بقوله: (فسحقا فسحقا فسحقا)، ولم يقل بأن الملائكة يقولون بأنهم غيروا وبدلوا بعده، كما قال الشيخ العزيز الحاج مودي دوكورى في كتابه (الفتاوى الطوبية) ص 30.

د ـ إن الشيخ ابن تيمية لم ينكر على متخذي التمائم والنشر من القرآن للتبرك، أو الاستشفاء، ولم يقل حتى إنها بدعة، بل أجازها في كتابه (مجموع الفتاوى) وأجازها تلميذه ابن قيم الجوزية في كتابه (الطب النبوي) وكتابه (زاد المعاد)

وقد أثبتُّ بعض نصوصهما في ذلك في كتابي (نظرات في كتاب الفتاوى الطوبية)، وكتابي (ثلاث رسائل)، فليرجع إليهما من يريد قراءة أقوالهما وغيرهما في النشر والتمائم من القرآن المجيد.

السلفية الطوبية

إن سلفيتكم حزبية محدثة، والدليل على أنها غير السلفية المعروفة، أنكم ميّزتم سلفيتكم بهذا الاسم الجديد المستحدث (السلفية الطوبية) إننا لأول مرة نسمع بسلفية منسوبة إلى بلد أو مكان معين، فلو فتح هذا الباب لتفرقت وحدة السلفية، وكان لكل بلد سلفيته: السلفية الكائية، السلفية النيوروية، السلفية المصرية، السلفية الجزائرية... وهذا أمر محدث ليس من الدين (وكل بدعة ضلالة).

وأخيرا قد يكون لكل حزب من هذه السلفيات المحلية إمام وقائد واحد لا يعترف بإمامة إمام آخر أكبر منه في السلفية، ولا يجمعها إمام واحد، مع العلم أن السنة لا تقر إلا فرقة إسلامية واحدة بإمام واحد. والدليل على ذلك حديث حذيفة[18] الذي أمره النبي فيه بمفارقة سائر الفرق الإسلامية الأخرى عند تعدد الفرق وأئمتها.

[18] ـ نص الحديث ((...دُعَاةٌ عَلَى أَبْوَابِ جَهَنَّمَ مَنْ أَجَابَهُمْ إِلَيْهَا قَذَفُوهُ فِيهَا قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ صِفْهُمْ لَنَا قَالَ هُمْ مِنْ جِلْدَتِنَا وَيَتَكَلَّمُونَ بِأَلْسِنَتِنَا قُلْتُ فَمَا تَأْمُرُنِي إِنْ أَدْرَكَنِي ذَلِكَ قَالَ تَلْزَمُ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ وَإِمَامَهُمْ قُلْتُ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ جَمَاعَةٌ وَلَا إِمَامٌ قَالَ فَاعْتَزِلْ تِلْكَ الْفِرَقَ كُلَّهَا وَلَوْ أَنْ تَعَضَّ بِأَصْلِ شَجَرَةٍ حَتَّى يُدْرِكَكَ الْمَوْتُ وَأَنْتَ عَلَى ذَلِكَ))

إننا لا نكون بادئين ولكننا مستعدون للرد على كل بادئ كما هو مشاهد وواقع.

وكُتُبُنا: (ملاحظات) و(شبهات) و(نظرات) كلها ردود على البادئين، وعلماء مالي وأصحاب المكتبات شهداء على ذلك.

إنكم بتمييزكم سلفيتكم عن السلفية العامة إلى الخاصة؛ بتسمية سلفيتكم بـ (السلفية الطوبية) أتيتم بأمر، لا نعرف أحدا سبقكم إليه من السلفيين، ومع ذلك تعلنون أن كل محدثة بدعة وضلالة، أليست سلفيتكم بدعة مستحدثة؟

ولو كان التمييز والتسمية الصادرة منكم متعلقة بالإسلام، أو ببعض المذاهب الفقهية، أو الفرق الإسلامية، أو أوصافها، مثل كلمة (أنصارالدين) أو (تنظيم الدولة الإسلامية) ونحوها؛ لكان الأمر أهون، ولكن التسمية بكلمة (السلفية الطوبية) تخالف كل ذلك، بل تفيد التعصب للمكان، وفيها رائحة التعصب للقومية، والتميز عن السلفيين الذين يرون أن كلمة (السلفية) نسبة إلى السلف الصالح، لا تتعلق بمكان أو قومية، بل كلمة (السلفية) تعني العمل بما كان عليه السلف الصالح، وهو ما كان عليه النبي وأصحابه من العمل، فالعمل هو العمدة لا مجرد الانتساب إلى الاسم من غير عمل ولا تخلق.

ولا أدري كيف تنظرون إلى السلفيين؛ حتى ميزتم أنفسكم عنهم، وسميتم أنفسكم باسم يخالف الاسم الذي ينتسبون إليه.

إني أنصحكم بحذف هذه الكلمة (السلفية الطوبية) من مؤلفاتكم، لكي لا يظن بعض القراء أن هذه التسمية ليست منكم، وإنما هي من مشائخكم.

سلفيتك غير سلفية السلفيين

في ص94 قلت: (إن الشيخ أبا يوسف دوكورى يعاني من الرد على مسائل لم تطرح أصلا في كتاب (الفتاوى الطوبية) وكأنه ألف هذا الكتاب للرد على العقيدة السلفية عموما، وفي هذه البلاد خصوصا...)

الجواب: أتظن أن الرد على سلفيتك (السلفية الطوبية) الطعانة الفتانة الشتامة؛ هو الرد على العقيدة السلفية الوهابية عموما؟!

إن الفرق بين السلفيتين شاسع ظاهر؛ في السلوك والأخلاق، وحتى في الاسم.

إنك تزيد أقوالا كثيرة على نصوص أقوال الشيخ المكرم مودي دوكورى، وعلى نصوص أقوالي وتنقص منها ما لم نقله، ومن قرأ كتابك ير الكثير من ذلك.

حتى في هذه الكلمات التي ذكرتَها في ص94 زدتَ كلمة (الوهابية) على كلمة (السلفية) فخالفتَ بذلك جل السلفيين في أقطار الأرض، بل بدأ السلفيون يكرهون بل يمنعون إضافة كلمة (الوهابية) إلى كلمة (السلفية)؛ لأنها نسبة إلى إنسان معين، وليست نسبة إلى السلف الصالح.

هكذا بعد كل عدة صفحات من كتابك من أوله إلى آخره يجد القارئ زيادة كلمة (الوهابية).

إن سلفية الإخوة الأعزاء الذين قمنا بمناقشة أفكارهم في كتابي (ملاحظات) ليست كسلفيتك، إنهم يحترمون أهل العلم، ويُثْنون على جهودهم في نشر الدعوة، وإحياء روح الحوار العلمي السلمي النافع، ولا يُخِلُّون بالأخوة الإسلامية، ولا يحيدون عن تبادل الاحترام، لأنهم جميعا يعرفون أنني أتعامل مع جميع الفرق الإسلامية على أساس الأخوة الإسلامية، لا على أساس الأخوة الطائفية، ويعرفون أنني بعيد عن التعصب الطائفي، وأنني لا أخص الحوار بفرقة إسلامية دون الأخرى، وكتابي (ملاحظات) دليل ظاهر على ذلك. بخلاف سلفيتك المكفرة[19] للطوائف الإسلامية المخالفة، وحرمان أهلها من الشفاعة المحمدية يوم القيامة.

سلفيتكم وبدعها في الدين

إنكم أتيتم ببدع محدثة لم يسبقكم إليها أحد من السلفيين، هو قولكم بأن أهل الإسدال قد يعذبون وأن النبي يلعنهم بقوله: (فسحقا فسحقا فسحقا).

ومن بدعكم: ـ القول بأن حالق اللحية ملعون. فالعلماء مختلفون في كونه محرما أو مكروها، أما القول بأن حالق اللحية ملعون فبدعة، لم يبلغنا أن أحدا من السلف الصالح قال بذلك. ونحن نطالبك ونطالب شيخك ألف مرة عن دليل صريح صحيح، غير الحديث الذي استدللتم به فإنه غير صريح، وليست فيه كلمة اللحية ولا لعن حالقها.

ـ **ومن بدعكم ومحدثاتكم** القول: بأن الصلاة خلف المرسِل يديه لا تصح، إلا إذا كان متأولا بأن القبض مستحب أو جائز أو حسن، ولذلك تركه...[20]

ولم يبلغنا أن أحدا قال مثل هذا القول من السلف الصالح، فإن إمام المدينة المنورة، الشيخ (عبد العزيز بن صالح) زار جمهورية مالي في عام 1976م وحكم بأن صلاة القابض خلف المسدل صحيحة وبالعكس، ولم يذكر أي استثناءات. كما ذكر الشيخ مودي دوكوري.

ومن بدعكم: تسميتكم لسلفيتكم بـ(السلفية الطوبية) والرد على ذلك موجود في موضعه في هذا الكتاب. وتوجد بدع ومحدثات أخرى، سوف نبينها في وقت ذكرها في المستقبل إذا اقتضت الحاجة.

ومنها قول شيخك في الفتاوى الطوبية ص 23: أن تعليق الآية القرآنية لأجل الحفظ وجلب المنافع ودفع المضار شرك أكبر بالله. مع اعتراف السلفيين بالاختلاف في تعليق القرآن. وقد أجازه ابن تيمية في (فتاواه)، وابن قيم الجوزية في (الطب النبوي) و(زاد المعاد) وغيرهما.

---

[19]- التي تسمي المسدلين (مشركين).

[20] ـ انظر: كتاب الفتاوى الطوبية، ص32، وجوابه في كتاب: نظرات في كتاب الفتاوى الطوبية، ص18

سلفيتك تحتاج إلى تصفية وتصحيح

إننا ننصح أئمة وقادة السلفيين أن يضاعفوا جهودهم في تصفية الفكرة السلفية، وتنقيتها من أفكار المنتسبين إليها بغير حق، الذين يُدْخلون فيها ما هي بريئة منها، ويُبْرِزونها للناس كأنها سلفية الطعن والبذاءة والفتنة، والعجز عن الاقتصار على الحوار العلمي السلمي البناء، وعدم احترام مشهور بعض المذاهب السنية، وخاصة المالكية في مسألة الإسدال، ويؤلفون الكتب المثيرة للفتن بين الفرق الإسلامية، التي قد تؤدي إلى الخصومات والعداوات وتفريق وحدة المسلمين، وتفريق مساجدهم ومدارسهم، مثل كتابكم (سلاح القابض) وأمثال ذلك، مما جعل بعض أعداء الإسلام في أنحاء العالم لا يتهمون بالإرهاب إلا السلفية، ولا يتهمون غيرهم من الفرق الإسلامية بالإرهاب، مع أن السلفيين التابعين للسلف الصالح بريئون من ذلك.

أما المنتسبون إلى السلفية بمجرد الاسم من غير تخلق بأخلاق السلف الصالح؛ فهم المتهمون عند الأغلبية بالإرهاب.

فينبغي لقادة السلفية؛ أن يبعثوا وفودا من العلماء المعتدلين في سلفيتهم، إلى الجهات التي أثيرت فيها الفتن والخصومات، وسفكت فيها الدماء باسم السلفية، لإعلام الناس بأن السلفية بريئة عن تصرفاتهم، وأفكارهم، كما ينبغي أن يوقفوا تمويلهم ومساعدتهم، لقوله تعالى: ((وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ)) المائدة: 2

والأولى قصر التمويل والدعم على السلفيين المعتدلين، الذين لم تسمع منهم ولو كلمة طعن واحدة في أهل العلم، ولا كلمة تكفير للمسلمين، لا سيما في المسائل الخلافية الاجتهادية، فلا بد من العودة إلى كلمة (السلفية) وتصحيح مفهومها، وتبرئتها من كل الأفكار التي ليست من صميمها، والرد على أعداء الإسلام الذين يتهمون الإسلام بالإرهاب، فالمتمسلفون الذين يحاولون دعوة جميع السلفيين الأبرياء إلى مشاركتهم في الطعن والبذاءة، وإيقاظ الفتن التي بدأت تنام ويخبو لهيب نارها، ويحاولون تحويل المناقشات العلمية الفردية إلى مواجهات عامة بين الطوائف الإسلامية كما فعلتم أنتم، فلا شك أنكم فاشلون خائبون في هذه المحاولات، فلن يشارككم أحد من أهل الدين الحريصين على وحدة المسلمين، الكارهين للفتن والخصومات والعداوات، والحروب، كما في كتابكم (سلاح القابض) وكلمة (سلاح) توحي بالحال والمضمون إلى الفتنة كما في الأبيات المكتوبة على غلافه المختلفة الوزن، وهي:

هذا سلاحك أيها القابض فاغتنم به واضرب به هام أهل الإرسال الخ

قلتُ أي (يعقوب دوكورى): سلاح الحجة لا يضرب به إلا هام الفكرة، لا هام صاحب الفكرة، إلا إذا كان المراد هو هام فكرة الإرسال، لا هام أهل الإرسال، ولا شك بأن القول

بإمكان تعذيب أهل الإرسال، والقول بمنعهم من شفاعة النبي يوم القيامة؛ نوع من ضرب هام أهل الإرسال، بالسلاح المذكور، بل هو أكبر منه..

وهل للمناقشات العلمية السلمية قتال غير أسلحة الأدلة؟ وهل كلمات الطعن هي من أسلحة الحوار العلمي؟

إن الحوار العلمي: تبادل للآراء، وتعاون على طلب الحق، بواسطة الأدلة الشرعية، من بينات القرآن، والصريح الصحيح من السنة النبوية، وبما فهمه منهما الفقهاء المعتمدون الراسخون في العلم، واستنبطوه منهما.

من المتهمون بالإرهاب اليوم في العالم؟

أنتم وأمثالكم المتهمون بالإرهاب، وأعني بكلمة (أنتم) أنت وأمثالك الذين ذكرتَ أسماءهم في مقدمة كتابك (دفاع) المليء بالطعن والبذاءة، ونسبة الدناءة والخسة والمراوغة (المخادعة) إلى أهل العلم المخالفين لكم في الرأي والفكرة.

إن الفتن والخصومات والعداوات إلى حد حمل السلاح بين الطوائف الإسلامية، والقيام بالعمليات التفجيرية حتى في بيوت رب العالمين، مبدأها قيام طائفة من طوائف الغلو والتنطع والتشديد في الدين بالطعن في مذاهب الفرق الإسلامية الأخرى المخالفة لهم، وهذا الاعتداء قد يؤدي إلى رد الفعل والمجازاة بالمثل، وقد يتفاقم إلى ما لا تحمد عقباه.

وهناك سؤال مهم: من هم المتهمون بالقيام بهذه التفجيرات في المساجد؟! ومن هم القائمون بإيقاد نار الفتن، وتفريق وحدة المسلمين بسبب إنكار الإسدال، والقول بأنهم يُلْعَنون يوم القيامة بكلمة (فسحقا) وأنهم قد يعذبون، ويكفرون من يعلقون القرآن للتبرك وينسبونهم إلى الشرك الأكبر، وينكرون الاحتفال بالمولد النبوي، من غير توجيه مثل هذا الإنكار إلى الاحتفال بافتتاح مسجد جديد وتدشينه عند وضع أول لَبِنة؟!

إنهم أمثالك وأمثال أمثالك الذين لا يزالون يطعنون في مذاهب الغير منذ سنوات إلى هذا اليوم، ويحاولون إيقاد نار الفتنة والمواجهة بين الفِرَق والمذاهب الإسلامية، وبذلك أساؤوا سمعة الإسلام، دين السماحة والسلام، فكانوا سببا لقيام أعداء الإسلام برمي الإسلام بالعنف والإرهاب، والحق أنهم هم الإرهابيون، وللدول الإسلامية وحدها محارِبون مُدَمِّرون، ولبلاد أفريقيا وبلاد الإسلام محتلون مستعمرون، ولأهلها غاشمون مستعبدون، ثم هم لمساوئهم عن الناس يخفون ويسترون، وللعقول والأفكار يغزون ويتلاعبون، وبوسائل الإعلام يخدعون العالم ويتسترون {وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ} الصف: 8.

بعض صفات أهل السنة والجماعة

فهذه بعض صفات السلفيين الصادقين التابعين للسلف الصالح، المنقولة من كتبهم، مثل كتاب (الوجيز في عقيدة السلف الصالح...) لتحكم على نفسك إن كنت منهم أم لا؟ ومن أقوالهم ما يلي:

ـ أنهم أهل الوسط والاعتدال بين الإفراط والتفريط، وبين الغلو والجفاء.

ـ اقتصارهم في التلقي على الكتاب والسنة والاهتمام بهما، والتسليم لنصوصهما، وفهمهما على مقتضى منهج السلف الصالح.

ـ ليس لهم إمام معظم يأخذون كلامه كله، ويدعون ما خالفه، إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ـ تركهم الخصومات في الدين، ومجانبة أهلها، وترك الجدال والمراء في مسائل الحلال والحرام، ودخولهم في الدين كله.

ـ يتصفون باللين للمؤمنين، والشدة والغلظة على الكافرين.

ـ حرصهم على الجماعة والألفة، ودعوتهم إليها، وحث الناس عليها، ونبذهم للاختلاف والفُرْقة، وتحذير الناس منها.

ـ كثرة سترهم لإخوانهم المسلمين، وشدة مناقشتهم لنفوسهم في مقام التورع، ولا يحبون أن تظهر لأحد عورة، ويشتغلون بعيوبهم عن عيوب الناس، ويجتهدون في ستر عيوب الآخرين، ويكتمون الأسرار، ولا يبلغون أحدا ما يسمعونه في حقه، ويتركون معاداة الناس، ويُكْثِرون من مداراتهم، وعدم مقابلة أحد بسوء، فهم لا يعادون أحدا من المسلمين.

قال النبي عليه وآله الصلاة والسلام: ((من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرا أو ليصمت)) متفق عليه.

وقال أيضا: ((من صمت نجا)) صحيح سنن الترمذي للألباني.

وقال أيضا: ((المستبَّان ما قالا فعلى البادئ ما لم يعتد المظلوم))[21]

ـ النهي عن سوء الظن والتجسس واتباع عورات المسلمين، لأن ذلك يفسد العلاقات الاجتماعية، ويفرق بين الجماعات، ويزرع الفساد.

ـ عدم التعصب للجماعة التي ينتسب إليها الفرد، والترحيب بأي جهد محمود يقدمه الآخرون، ما دام موافقا للشرع، وبعيدا عن الإفراط والتفريط.

ـ احترام علماء الأمة المعروفين بتمسكهم بالسنة، وحسن المعتقد، وأخذ العلم عنهم، وتوقيرهم، وعدم التطاول عليهم، والكف عن أعراضهم، وعدم التشكيك في نياتهم، وإلصاق

[21] ـ صحيح مسلم، رقم 2588/6387

التهم بهم، دون التعصب لهم أيضا، إذا كان كل عالم يخطئ ويصيب، والخطأ مردود على صاحبه، مع بقاء فضله وقدره ما دام مجتهدا. انتهى باقتصار من كتاب (الوجيز في عقيدة السلف الصالح أهل السنة والجماعة) إعداد عبد الله الأثري، مراجعة جماعة من كبار علماء السلفيين.

هذه بعض صفات وأخلاق السلفيين التابعين للسلف الصالح أهل السنة والجماعة. وأسألك بالله الذي لا إله إلا هو هل أنت منهم من حيث الخلق والسلوك والصفات أم لا؟ إن هذه الأخلاق والصفات موجودة في أخينا العزيز الدكتور بشير دوكورى وأمثاله من أنجال الشيخ العزيز المكرم مودي دوكورى، وكنتُ أظن أنك مثلهم ولكن خاب ظني فيك.

أقوال بعض السلفيين في حفظ اللسان

جاء في كتاب (الفتاوى المهمة في تبصير الأمة) لجمع من العلماء: ابن باز، والألباني، وابن عثيمين، ص61: أن الواجب علينا جميعا: أن نحذر، وأن نتنبه إلى الحق، وأن نتواصى به، وأن نكون حافظين لألسنتنا من الوقوع في ورثة الأنبياء وهم العلماء.

وقد أحسن ابن عساكر ـ رحمه الله ـ إذ قال في فاتحة كتابه (تبيين كذب المفتري): ((ولحوم العلماء مسمومة، وعادة الله في منتقصيهم معلومة)) انتهى.

وجاء في كتاب (المعتقد الصحيح الواجب على كل مسلم اعتقاده) تأليف الشيخ عبد السلام آل عبد الكريم ص62 أنه (نقل عن السلف الصالح مناظرات كثيرة، وكلها من الجدال المحمود الذي توفر فيه: العلم، والنية، والمتابعة، وأدب المناظرة. اهـ

وجاء في كتاب (التربية على منهج أهل السنة والجماعة) تأليف الدكتور أحمد فريد ص127:

7 ـ آداب اللسان: قال تعالى: ((ما يلفظ من قول إلا لديه رقيب عتيد)) ق: 18 وقال النبي صلى الله عليه وسلم: ((ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرا أو ليصمت)) وقال: ((إن العبد ليتكلم بالكلمة ما يتبين فيها يزلّ بها في النار أبعد ما بين المشرق والمغرب)) رواه مسلم.

قال النووي: في هذا الحديث حَثٌّ على حفظ اللسان، فينبغي لمن أراد أن ينطق أن يتدبر ما يقول قبل أن ينطق، فإن ظهرت فيه مصلحة تكلم، وإلا أمسك[22]. اهـ

وجاء في كتاب (الدعوة إلى الله توجيهات وضوابط) ص34 تأليف د. عبد الله الخاطر. قال: ((وعلينا أيضا: أن نراجع النفس ونحاسبها دائما، وأن لا ننشغل بأخطاء الآخرين عن عيوبنا، وعلى الإنسان أن ينشغل بعيوبه قبل أخطاء الآخرين، فلا يكون سباقا في أن يقول: فلان يقول كذا، أو أولئك يعملون كذا، فلا ينظر إلى عيوبه ولا يصححها))

[22] ـ شرح النووي على صحيح مسلم (18/ 117)

وجاء في كتاب (ضوابط في العمل الإسلامي) تأليف حاسم مهلهل الياسين ص91 قال: ((الستر أحب إلى العلماء من الفضيحة، قال بعض تلاميذ أبي العباس تميم بن محمد بن أحمد التميمي: كان أبو العباس يوما جالسا على باب داره، إذ وثب وقال لأصحابه: قوموا فادخلوا، فدخلوا وأغلق الباب، ولا يدرون ما السبب، فقال: رأيت رجلا من أصحابنا سكران، فلم أرد أن تروه، فقالوا له: من هو؟ فقال: أنا سترته منكم ثم أخبركم به؟! وما هذا إلا ليبقى حسن الظن قائما بين المسلمين))

وجاء في كتاب (كشف الشبهات ورد الاعتراضات عن الدعوة السلفية) إعداد الشيخ علي بن حسن الحلبي ص65 قال: فقول صاحب الشبهة (السلفيون يطعنون)... هذه المقولة طعن في الدعوة، لأن أصحاب الدعوة السلفية يؤذيهم القدح في العلماء، كيف لا؛ وهذه الدعوة المباركة إنما مدارها وعمادها وأصلها على العلم، واحترام العلماء، وتقديرهم.

منهج أهل السنة في نقد الرجال

قال الشيخ الفوزان: (...لا بد أن يُبَيَّن الخطأ من الصواب، أما الأشخاص فليس في تناول شخصياتهم فائدة، بل فيها مضرة، نحن لا نتعرض للأشخاص؛ وإنما نبين الأخطاء، ونبين الصواب للناس، من أن يأخذوا الصواب ويتركوا الخطأ، وليس الهدف من ذلك هو النيل من الشخصيات أو التشفِّي منها...) من كتاب (الأجوبة المفيدة عن أسئلة المناهج الجديدة) للشيخ الفوزان، ص156

وقال في ص187: س74: (كثر في هذه الفترة السب والطعن في العلماء الكبار...)

وقال في ص190 و191: (فعلى المسلم أن يمسك لسانه، وألا يتكلف ما لا يعنيه، أما أن يتناول الأحكام الشرعية، ويخطّئ ويصوّب، ويتكلم في أعراض ولاة الأمور، وفي أعراض العلماء، ويحكم عليهم بالكفر والضلال؛ فهذا خطر عظيم عليه، وأما هم فلا يضرهم كلامه فيهم)

وقال في ص201: جـ/ يجب احترام علماء المسلمين؛ لأنهم ورثة الأنبياء.

تقديسكم لمشائخكم

أنت تقول: بأنني متحامل على الشيخ، في ص 155، لا لسبب إلا أنني قلتُ: لا أعلم أحدا قال بأن حالق اللحية ملعون مِن علماء الأمة.

وأنا أسألك بالله: ما معنى التحامل؟

إن تقديسك لشيخك جعلك ترى هذا الكلام الصادق تحاملا، مع أنه ليس بتحامل عند العلماء، بل هو تلميح إلى عدم وجود نص صريح صحيح من كون حالق اللحية ملعونا.

إن الكتاب إذا وُجد فيه الطعن لا يكون معتبرا عند العلماء؛ لأن العلماء متفقون على أن الطعن دليل على العجز عن الحوار العلمي، ويكون عارا للكتاب ولكاتبه إلى قيام الساعة،

ولا أريد أن يصيبني هذا العار، ولذلك حافظت في كتبي على آداب الحوار، ونزهت لساني وقلمي عن الطعن في العلماء.

ولذلك أنا على يقين بأنك ستؤوب بالفشل، وستخيب محاولاتك كلها، وسيظهر الحق الذي يريد الله تعالى إظهاره، وسيعلم القراء مَن منّا على الحق، ومَن على غيره.

إنني ألّفت كتاب (التصوف: تنقيته من الأفكار المنحرفة والوافدة) وكتاب (العلاقة بين الشريعة والحقيقة) وكتاب (المخلوق عبد لا رب) وكتاب (أحدية الموجد ووحدة الوجود) للرد على بعض الأفكار المنحرفة عند بعض الغلاة من الصوفية، وأثبتُّ أن بعض كبار مشائخهم نطقوا بالشطحات؛ فأنكر بعضهم ذلك؛ ولكن لم يقولوا بأنني مغرور مغمور كما قلتَ، ولم يقدسوا مشايخهم إلى حد رفعهم فوق سؤالهم عن الدليل، فلا يُسألون عن دليلهم، ومع ذلك أنت تقول: بأنهم يقدسون مشائخهم، وتنسى غلوك في تقديسك لشيخك إلى حد أنك تستنكر أن يُسأل عن دليله في قوله بأن حالق اللحية ملعون.

إن التكلف ظاهر في كثير من صفحات كتابك، ومع ذلك أنت تتهم مخالفك بالتكلف بغير دليل مقبول.

ومن تكلفك قولك في ص155: بأن اللعن في اللغة المحلية قد يكون معناه: الطيش والخطر (كراتو karato) فيكون معنى الكلام: أن حالق اللحية في خطر.

أسألك بالله: أليس تفسيرك لكلمة (اللعن) بـ (الخطر) تكلفا ظاهرا؟! وكذلك قولك بأن معناه: أنه في خطر؟ يا أخي العزيز: إن اللعن معروف، والخطر معروف، والفرق بينهما معروف، والتكلف ظاهر. فاذكر المصدر المعتبر الذي يفسر اللعن بالطيش والخطر.

لماذا تطلق دائما كلمة (الوهابية) على أهل السنة؟

إنني لم أنطق بكلمة (الوهابية) ولو مرة في كتابي (نظرات)، وكثير من إخواننا السلفيين يكرهون إطلاق هذه الكلمة عليهم، ولكنك تطلقها عليهم مرارا وتكرارا، فتقول في كتابك (دفاع): ((فنقترح أيضا اعتبار مذهب أهل السنة والجماعة (الوهابية) كذلك الخ.

إن كلمة (السلفية) تعني: اتباع السلف الصالح، لا اتباع الشيخ محمد بن عبد الوهاب، مع أن كلامك ليس بصحيح؛ لأن كلمة (مذهب أهل السنة والجماعة) يدخل فيها مذاهب الأئمة الأربعة، ولم يبلغنا عن أي عالم في العالَم يطلق كلمة (الوهابية) على المذاهب الأربعة، أو على أهل السنة والجماعة؛ فالسلفية نسبة إلى (السلف الصالح) والوهابية نسبة إلى (الشيخ محمد بن عبد الوهاب) وهذه النسبة غير مناسبة؛ لأنها في الحقيقة نسبة إلى (الوهاب) وهو الله، لا إلى كلمة (عبد) من كلمة (عبد الوهاب). فالمرجو أن تصحح هذا وأمثاله الكثيرة في بحثك وغيره.

من هم موقدو نار الفتنة بين المسلمين؟

إن موقدي نار الفتنة بين المسلمين وفرقهم؛ هم من يحاولون دائما إلزام الناس العملَ بأفكارهم وآرائهم، وينكرون المذاهب الأخرى، وينكرون على أصحابها، ولا يعترفون بالخلاف الاجتهادي.

إننا لم ننكر ولو مرة واحدة على أحد عملَه بمذهبه، فهذا لا يوجد في أي كتاب من كتبنا، وإنما أُورِدُ الأدلةَ الثابتة ليكف المنكرون عن الإنكار، ما دامت تتعلق بالمسائل الخلافية الاجتهادية، وما دام الدليل موجودا، وليس صاحب الدليل كفاقده.

فالذي يجب على الجميع هو العمل بمقتضى بينات القرآن، وصريح السنة النبوية الصحيحة، والإجماع المتيقَّن، فالواجب الاشتغال بالواجب وتقديمه على غيره؛ لأنه الذي يستحق تاركه العقاب، وفاعله الثواب.

ولا داعي إلى الإنكار على المخالف بسبب المسائل الخلافية الاجتهادية التي لا توجب عقابا، فالأهم ما يوجب العقاب لا ما لا يوجبه.

مسألة القبض والسدل

29 ـ هل القبض سنة مؤكدة أم سنة مستحبة؟

في 29 سطر14: رددتَ على ما نقلتُ من مذهب السلفية وهو لفظ: ((وكل ما عدا شروط الصلاة، وأركانها، وواجباتها، مما ذكر في صفة الصلاة؛ فهو سنة لا يؤثر تركه في صفة الصلاة))

فقلتَ: (ويرد عليه قول الدردير ما نصه: فصل: سُنَّ لساه عن سنة مؤكدة أو سنتين خفيفتين أو مع زيادة ولو شكاً سجدتان قبل السلام...)).

جوابي: كلامك هذا يدل على أن سلفيتك تخالف سلفية سائر السلفيين أو جمهورهم في حكم سجود السهو.

فقد جاء في كتاب (مذكرة فقه للشيخ ابن العثيمين)، ج1، ص165:

((إن الواجب تَبْطُل الصلاةُ بتركه عمدا، أما السنة فلا تبطل الصلاة بتركها عمدا)) هذا ما عليه كثير من السلفيين في جهات الأرض، وأما أنت فتخالفهم.

أما ما يتعلق بجانبنا فنقول: إن السنة سنتان:

ـ **سنة مؤكدة**: يُسجد لتركها سهوا.

ـ **وسنة غير مؤكدة**: وهي السنة الخفيفة وهي المستحبة المندوبة، لا يُسجد لتركها سهوا في المذهب المالكي، إلا إذا ارتقت إلى مرتبة السنة المؤكدة؛ مثل ترك مستحبتين أو ثلاثة، فإن

تاركها يسجد للسهو؛ لأنها بمثابة ترك سنة مؤكدة، هذا هو الموجود في كتب المذهب المالكي، حتى في كتاب (أقرب المسالك) فإنه لا يعني ترتب سجود السهو على تارك سنة مستحبة واحدة بقوله: (سنتين خفيفتين) بل يعني أن ترك سنتين مستحبتين بمثابة ترك سنة مؤكدة واحدة، فكيف تصدقه على ما لم يقله؟!

إنني نقلتُ ما قاله الشيخ ابن العثيمين؛ لأُثْبِتَ أن القبض سنة مستحبة، ولا سجود على ترك سنة مستحبة، وإنما السجود على تارك سنة مؤكدة عند المالكية، بخلاف ما ذكرتَ من (أن القبض من السنن المؤكدة كالوتر عند الحاج مودي دوكورى) ص29

ولذلك يرى ترتب سجود السهو على تارك القبض، مخالفا بذلك مذاهب جمهور أهل السنة.

وكلام الشيخ الدردير الذي ذكرت ما يفيد أنك تصدقه، يعني ترتب سجود السهو على تارك سنة مؤكدة، لا على تارك سنة مستحبة، والقبض ليس بسنة مؤكدة عنده، فما هو وجه تصديقك له؟! مع أنك تخالف مذهبه في القبض والإرسال.

وترى ما يراه الشيخ الحاج مودي دوكورى من القول بأن على الساهي عن القبض (أن يسجد قبل السلام لتركه سنة مؤكدة)[23] والدردير لم يقل بذلك.

ثبت في كتب فقهاء السلفية، مثل كتاب (الجامع لأحكام فقه السنة) لابن عثيمين (384/1) فقد قال: ((ورد عن عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما أنه قال: (من السنة وضع اليد على اليد في الصلاة) وورد عن علي نحوه، فهذا يعني به السنة المستحبة)).

هذا قول ابن عثيمين من الأئمة الكبار للسلفيين يخالف قولك، وتحاول الرد عليه بقولك: إنه من رأي بعض العلماء.

قلتُ: بل هو رأي جمهور العلماء من أهل السنة.

ثم إن ابن عثيمين قال: ((ولكن عند الفقهاء إذا قالوا: سنة؛ فإنما يَعْنُون السنةَ المستحبة فقط من أجل التبيين والتوضيح والتفريق للناس بين الواجب والمستحب، الواجب الذي لا بد منه، والمستحب الذي يمكن تركه)) انتهى كلامه.

ولا يحتاج إلى تأويل لأنه ظاهر، يشهد بأن وضع اليد على اليد في الصلاة سنة مستحبة يمكن تركها.

وأنت تخالف جمهور السلفيين، وتقول: بأن القبض سنة مؤكدة.

والشيخ أبوبكر جابر الجزائري السلفي يَعُدُّ القبض من السنن غير المؤكدة، وهو عنده من المستحبات التي لا سجود على تاركها، وذلك في كتابه (منهاج المسلم) فليرجع إليه وإلى أمثاله من كتب السلفية مَن أراد.

---

[23] - الفتاوى الطوبية (30/1)

فماذا تريد أنت بهذه النقول الكثيرة للأحاديث النبوية وغيرها من الأدلة التي يقرأها العلماء، ولا يكاد الكثير منهم يعرف جوهر الحكم من كلامك؟ ماذا تريد بهذا اللف والدوران الكثير؛ أهُوَ لِتَحْكُمَ بِعَدم جواز الإسدال، أو عدم استحبابه؟ فهل تنكر كونه مشهور مذهب مالكٍ؟ فهل أدلتك كافية لرد أدلة جواز الإسدال؟ كلا وحاشا.

في ص20 سطر4: هل تريد أن تقول: بأن ابن الزبير خالف السنة بإرساله يديه في الصلاة بعد أن أثبتَّ أنت أن القبض سنة، وأن تاركها يسجد للسهو؟ وقد أقررتَ بأن الصحابي ابن الزبير أسدل يديه في الصلاة، ولم تستطع أن تنكر ذلك.

فهل تقول: إن ابن الزبير قد يُعَذَّب ويُمنع من الشفاعة؛ لأنه يسدل يديه في الصلاة؟

في ص30 قلتَ: بأن القبض من السنن المؤكدة عند الحاج مودي دوكورى.

أذكر لنا ولو عالما واحدا معتبرا من العلماء السلفيين وغيرهم يقول بأن القبض سنة مؤكدة كالوتر! إن هذا منكم قول شاذ ظاهر. والشذوذ مذموم عند أهل العلم.

في ص 44 سطر6: أيهما أولى بالتقديم قول السبكي في مالك أم قول ابن القاسم فيه؟ لا شك أن قول ابن القاسم في إمامه مالك أقوى من قول السبكي فيه، مع جلالة قدر السبكي، لأن ابن القاسم لازمه في حياته وعمل بمذهبه، فهو من أعرف الناس به ومن أقرب أتباعه يشهد بذلك علماء المذهب المالكي.

ص27: لماذا هذا الدوران المتكرِّر حول المسائل التي اختلفنا فيها وحول أجوبتي الواضحة، فلماذا العدول عن الجواب مباشرة؟ بل دائما تورد عبارات أخرى لم أنطق بها، ولا تقوى أمام أدلتي الواضحة؛ مثل مطالبتي بذكر الخلاف في كون (شرع من قبلنا شرعا لنا)، وأنا لم أذكر ولم أنطق بهذه الكلمة؛ بل ذكرتُ مذهبَ علمائنا ورأيَهم الموافق لرأي الإمام الشافعي؛ وهو أن الأمة المحمدية غير مأمورة باتباع أنبياء الأمم السالفة ورسلهم، ولم أنكر على المخالفين حتى تأمرني بذكر الخلاف، والذي قلتُه ثابت، فليس في القرآن نص صريح، ولا في السنة النبوية نص صريح صحيح؛ يوجب علينا اتباع أنبياء الأمم السالفة. و(شرع من قبلنا شرع لنا) لا يعني وجوب شرعهم علينا، بل يعني جواز العمل واستحبابه إذا لم يخالف شرعنا.

وهو مصدر فرعي مختلف فيه، وليس نصا من الكتاب أو السنة.

ونسيتَ أنت أنك ذكرتَ مسائل عديدة فيها خلاف ولم تذكر الخلاف، فكيف تأمرني بذكره بقولك: ((فكان على الشيخ بحكم اطلاعه الواسع أن يشير إلى هذا الخلاف بين الأصوليين، ثم يشير إلى أنه مع رأي الإمام الغزالي)) ثم لا تجد كلاما صريحا لترد على دليلي؛ فتلجأ إلى ما تسميه المفهوم، وتعدل عن المنطوق الظاهر.

وبيان ذلك أن شيخك قال في (الفتاوى): ((فمن خالف الأنبياء والمرسلين في الصلاة يُخشى عليه))

قلتُ أنا: في كلمة (يُخشى عليه الخ) إنما تُقال لمن خالف أوامر الله الواجبة، ونواهيه الصريحة المحرمة، الموجودة في كتبه التي أنزلها على رسله، ولا تُقال في ترك مسألة خلافية فرعية اجتهادية ليست من الواجبات، ولا حتى من السنن المؤكدة عند العلماء؛ بل هي سنة مستحبة، والمستحبات: لا عقاب على تاركها باتفاق جميع الفقهاء.

فأجبتَ على قولي هذا بأنه يدل بمفهوم مخالفته على أن الإسدال لو كان سنة مؤكدة؛ لكان تاركها مستحقا للعذاب، هذا كلامك لا كلامي. فلماذا دائما تُقْحِم وتُدْخِل في كلامي ما لم أقله ولم يوجد من أي صفحة من كتابي (نظرات) ولا هو داخل حتى في مفهومه ولا في مفهوم المخالفة.

فلا شك أن سببه أنك لم تجد الجواب، وتدور وتجول وتستعين بما تسميه مفهوم كلامي، وتعدل عن منطوق كلامي الصريح إلى المفهوم المزعوم.

ولو أجبتَ إجابة واضحة على كلامي لقلتَ: بأن من خالف الأنبياء والمرسلين في ترك القبض في الصلاة يخاف عليه من عذاب الله. ولكنك عدلتَ عن قول ذلك؛ لأنك تعلم أن جميع الفقهاء لا يقولون بأن المسدل يديه في الصلاة مخالف للأنبياء والمرسلين، وأنه يُخشى عليه من العذاب، لأن العذاب منفي عنه باتفاقهم. وأما قولك: بأن كلامي يدل بمفهوم مخالفته على أن الإسدال لو كان سنة مؤكدة لكان تاركها مستحِقا للعقاب.

فجوابه: إن هذا كلام مُصْطَنَعٌ منك، فلا يوجد في كتابي، فَرُدَّ على ما نطقتُ به، ولا تعدل عنه إلى ما لم أنطق به، فهذا يجعل القراءَ في حَيْرَةٍ من الجواب، فلا يَدْرُون هل تجيب عليَّ أو على غيري، وهل تخالفني أو توافقني، فلماذا العدول عن منطوق الكلام إلى مفهومه، مع أنك لم تَرُدَّ على مفهوم كلمة (يخشى عليه).

إن مرادي بذكر الأدلة؛ هو إثبات مشروعية الإسدال وجوازه؛ للتخفيف من حِدَّة الخلاف، لأن المخالف المنصف إذا علم بوجود الدليل عند المخالف أمسك عن الإنكار، أو خفّفه.

أما أنت فكل أدلتك أو جُلُّها ليست لمجرد إثبات سنية القبض؛ وإنما هي لإنكار جواز الإسدال، فلا تقبل أن نُسْدِلَ أيدينا، بل تنكره، مع أننا تركناكم تقبضون أيديكم من غير إنكار منا عليكم، فشتان بين مرادي المخفّف للخلاف، وبين مرادك المُشْعِل لنار الخلاف وفتنته. ونعوذ بالله من إيقاظ الفتنة النائمة.

اعلم أنه لو انضم إليك جميع علماء الدنيا؛ ليثبتوا بدليل شرعي عدم جواز إسدال اليدين في الصلاة لم يستطيعوا، لأن القول بأن المسدلين تاركون للواجب يعني هم مذنبون مستحقون للعذاب، إنني على يقين بأن ذلك لا يقال إلا بنص صريح صحيح قطعي، وهو غير موجود، ولن يكون موجودا أبدا.

الإسدال مذهب الجعفرية ومشهور مذهب المالكية

في ص20: ذكرتَ ما قلتُه في اتفاق المذاهب الإسلامية على جواز الإسدال، وعدم اتفاقهم على جواز القبض، لأن القبض لا يجوز في المذهب الجعفري، وهو من المذاهب الإسلامية. وقلتَ بأنني استدللتُ على ذلك من كتب الخوارج الإباضية، وأنني لم أجد لذلك مستندا من كتب المذاهب السنية ولا الجعفرية.

الجواب: إنك دائما كعادتك تدور حول ما قلتُ ولا تجيب عليه، إنني أثبتُّ أن الإسدال هو مذهب الجعفرية، ومشهور مذهب المالكية، وقولي هذا ثابت ثبوت جبل ثور وجبل حراء، لأنك لا تستطيع أن تقول بأن الإسدال ليس هو مذهبهم. فَذِكْرُ المذهبية شيء، وذِكْرُ مستَنَد المذهب شيء آخر. فارجع إلى مؤلفاتهم لتعرف مستندهم وأدلتهم في إثبات الإسدال، ومن مؤلفاتهم كتاب (دعائم الإسلام) وكتاب (وسائل الشيعة) وغيرهما، ففيهما ذكر بعض أدلتهم.

فأرجو منك أيها الأخ العزيز أن تفرق بين الأمرين، فكأنك توافقني مرارا في جوهر المسألة، فلا تكاد تنفي أو تنكر أن الإسدال هو مذهب الجعفرية ومشهور مذهب مالك، ولكنك تُحجم عن إثبات ذلك وتطالبني بذكر المستَنَد من كتبهم، مع علمك بالأدلة العديدة التي ذكرتُها لإثبات جواز الإسدال. فلماذا لم تقل بأن الإسدال ليس هو مشهور مذهب مالك، ولا هو مذهب الجعفرية؟ لماذا؟ لماذا سكتَّ؟ لماذا الدوران حول الجواب؟

ولو أجبتَ مباشرة من غير دوران لقلتَ: بأن الإسدال ليس هو مذهب الجعفرية، ولا هو مشهور مذهب مالك، وعند ذلك يظهر حقا أنك تخالفني، مع علمك بأن مذهب مالك من المذاهب السنية. ومع ذلك تصر على إنكار مشهور مذهبه وما عليه جمهور أتباعه.

وثبوت الإسدال عن علي بن أبي طالب للاستعانة، الثابت في صحيح البخاري، دليل من الأدلة على مذهب المالكية في ثبوت الإسدال في الصلاة. وحديث الاستعانة في الصلاة وقول الإمام مالك متطابقان تماما لا خلاف في الجوهر.

إنك تَرُدُّ على كلام آخر غيرِ كلامي غالبا، وتذكر اسما آخر غير اسمي مع أنني لا أرضاه، وهذا مخالف للأمانة العلمية.

إنني أركز دائما على أهل البيت وأُقَلِّلُ من ذكر كلمة (الشيعة) لأنها تعني شيعة أهل البيت، ولا تعني أهل البيت، وأستعمل كلمة (الجعفرية) لأنها نسبة إلى عالم كبير من علماء أهل البيت؛ فالنسبة إلى جعفر الصادق نسبة إلى أهل البيت، لا إلى الشيعة، مع العلم أن الجعفرية من الشيعة، ولكني أحافظ على الألفاظ المنسوبة إلى أهل البيت لا إلى شيعتهم، أي أعني باستدلالي بمذهب الجعفرية الاستدلال بمذهب إمامهم جعفر الصادق الذي ينتسبون إليه، وإن كان مذهبه هو مذهبهم، لأن الشيعة الجعفرية ليسوا هم أهل البيت، وأما جعفر الصادق فهو من أهل البيت، وليس المتبوعون (العترة) كالمنتسبين إليهم وإلى أتباعهم (الجعفرية)، والفرق بين التابع والمتبوع معروف.

موقفنا بين الشيعة وأهل السنة

إنك تتهمني بالنزعة الشيعية، لأنني أعلن مودتي لأهل بيت رسول الله، وأذكر فضائلهم وحقوقهم، وإذا وجدت حديثا صحيحا رووه عن رسول الله أعمل به وأدعو إلى العمل به، كما أفعل مع الأحاديث الصحيحة التي رواها الصحابة عن رسول الله عليه وآله الصلاة والسلام. وكما يعاملهم الأئمة: الشافعي، وأبو حنيفة، الخ. وأراني مقصرا في حقهم إن لم أفعل ذلك وأخاف من لوم النبي وذمه أو إعراضه عني يوم القيامة إذا لم أعلن مودة أهل البيت وفضلهم الخ.

وأرى مثل ما يراه العلماء الكبار الدعاة إلى التقريب بين الفريقين مثل يوسف القرضاوي، ومحمود شلتوت (شيخ الأزهر سابقا) والحسن البنا، ومحمد مصطفى المراغي، وغيرهم من علماء أهل السنة، وشرف الدين الموسوي، وآية الله اقا حسين البروجردي، ومحمد تقي الدين القُمِّي، ومحمد جواد مغنية، وغيرهم من علماء الشيعة.

إن الخلاف بين علماء الشيعة وعلماء أهل السنة خلاف معتبر عند الشيخ العالم الشيعي شرف الدين الموسوي، كما في كتابه القيم (الفصول المهمة في تأليف الأمة). وقد اختلفوا في التفاضل بين أبي بكر وعلي. فذهب أهل السنة إلى تفضيل أبي بكر وعمر على علي وإلى تقديمهما عليه في الخلافة، وقال الشيعة، بأفضلية علي، وتقديمِه، ولكلٍّ دليلُه. أما التفاضل بين عثمان وعليٍّ، فقد تخالف فيه حتى علماء أهل السنة، فقال جمهورهم بتفضيل عثمان، وخالفهم بعضهم، منهم أبو حنيفة؛ فإنه ما كان يقدم عثمان على عليٍّ. وقد جاء في كتاب (بدائع الصنائع) أن ابنه حمادا، قال: إنه قال: عليٌّ أحبُّ إلينا من عثمان، ولكنه مع إيثاره عليا بالمحبة لم يكن ممن يَسُبُّ عثمان بل كان يدعو له بالرحمة إن ذُكر.

ورد في كتاب (الإسلام وحركة التاريخ) ص 420-421: ينبغي أن تُرَدِّدَ مع الإمام الخميني كلمة قالها منذ حوالي سبعة عشر عاما في خطبة له في جمادى الأولى 1384 هـ: (الأَيْدِي القَذِرَةُ التي بَثَّتِ الفُرْقَةَ بين الشيعي والسني. إنها أيدي الاستعمار).

ولم يكن الشافعي وأبو حنيفة ومالك وأحمد والسيوطي وأمثالهم رافضيين، ولكن يوجد غلاة من أهل السنة، كما يوجدون من الشيعة، وهؤلاء الغلاة مثلك هم الذين ينكرون على كل مسلم أعلن حبه لأهل البيت وأعلن فضائلهم وتوقيرهم ومدحهم، يتهمون فاعلي ذلك بالتشيع، كما التهمتني به أنت.

وقد كان الشافعي يخاطبهم بشدة، كما فعل في كتابه (ديوان الإمام الشافعي) حيث قال:

إن كان رفضًا حُبُّ آل محمد فليشهَدِ الثقلان أنِّي رافِضِي

فليراجع ديوانه من يريد الاطلاع على الأبيات التي نظمها في ذكر فضائل أهل البيت، وإلى غيرها في مقدمة كتابه (الأم).

الشافعي ومحبة أهل البيت

وقد ذكر الشيخ محمود مطرجي طَرَفًا من المحنة التي أصابت أهل بيت النبي في تعليقه على كتاب (الأم) للإمام الشافعي ج1 ص 3 ما خلاصته: ... والإمام الشافعي خاصة، الذي رآى آل البيت النبوي يُنَكَّلُ بهم أشدَّ تَنْكِيلٍ، فجَهَر بحُبهم دون خوف، كغيره من الفقهاء الذين خافوا بطش العباسيين. مع أن الإعلانَ عن حب آل البيت يُعَرِّضُ صاحبَه إلى أفْدَح المآسي، وهو القائل كما مر:

إن كان رفضا حب آل محمد فليشهد الثقلان أني رافضي

وكذلك كان الإمام أبو حنيفة معلنا بحبه لأهل البيت، كما في كتاب (بدائع الصنائع) (11/1-12).

إن حب الإمام الشافعي لأهل البيت عقيدة دينية، وليس نهجا سياسيا، أو تشيعا مذهبيا، فالشافعي يؤمن بإمامة أبي بكر ثم إمامة عمر ثم إمامة عثمان ثم إمامة علي، فولاؤه للإسلام، وما عليه جمهور المسلمين.

أهل البيت في شعر الإمام الشافعي

أبيات قيمة منقولة من (دوان الإمام الشافعي) في حب أهل البيت وتأييدهم. قال الإمام الشافعي في حب آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم:

تــأوَّهَ قلــبي والفـؤادُ كــئِيــب وأَرَّقَ نَوْمِي فالــسُّهاد عَجِيب

فَمَن مُبْـلِغٌ عني الحسينَ رسالةَ وإن كَرِهَـتْها أَنْـفُـسٌ وقلوب

لـئــن كان ذنــبي حـبَّ آلِ محمدٍ فـذلك ذنبٌ لـستُ عنه أتوب

هم شُفعائي يومَ حَشْري ومَوْقِفي إذا ما بَدَتْ للـناظرينَ خُطوبُ

وقال أي الشافعي: في حب آل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم:

آلُ الـنـبيِّ ذَرِيعـتِي وهُـمُ إلـيه وسيـلـتِي

أرجو بهم أعطى غدًا بِيَدِي اليمينِ صحيفتي

وقال الشافعي في سفن النجاة:

ولما رأيتُ الناسَ قـد ذهبـتْ بهم مذاهـبُهم في أبْحُـرِ الغَيِّ والجَهْــل

ركِبْتُ عَلى اسْمِ اللهِ في سُفُنِ النَّجَاهْ وهُمْ آلُ بيتِ المصطفى خاتمِ الرُّسُل

وأمسَكْتُ حَـبلَ اللهِ وهـوَ ولاؤُهُمْ كـما قــد أُمِـرْنا بالـتمسكِ بالحَـبْلِ

فَخَلِّ عـلـيًّا لِي إمـامًـا ونَـسْـلَهُ وأنـتَ مِـنَ الباقـين في سائِرِ الْحِلِّ
وفـضْلُ أبي بَكْـرٍ إذا ما ذكَـرْتُه رُمِيـت بِنَـصْب عند ذِكْري لِلْفَضْلِ
فلا زِلْتُ ذا رَفْض ونَصْب كلاهُما بِحُبَّـيْهما، ما حـتَّى أُوَسَّدَ في الـرَّمْل

تشيُّع الإمامِ أبي حنيفةَ

جاء في الكتاب القيم: (بدائع الصنائع) (1/11-12) ما ملخصه:

إنه يصح أن نقول إن أبا حنيفة كانت فيه نَزْعَةٌ شِيعِيَّةٌ... ولم يكن تَشَيُّعُ أبي حنيفةَ من التشيُّع الذي يُعْمي صاحبَه عن إدراك فضائلِ الصحابةِ وترتيب درجاتِهم، فقد كان مع تَشَيُّعِه لآلِ عليٍّ، يضع أبا بكر وعمرَ في المكان قبل عليٍّ، وكان يذكر بالتقدير والإكبار وتَقْوى أبي بكر وسجاياه، ويجعل عمر بعد أبي بكر، ولكنه لا يقدم عثمان على علي... روى عنه ابنه حماد أنه قال: (عليٌّ أحبُّ إلينا مِن عثمانَ). ولكنَّه مع إيثارِه عليًّا بالمحبة لم يكن ممن يَسُبُّ عثمانَ بل كان يَدْعُو له بالرحمة إن ذُكِرَ. ا.هـ باختصار.

فما تقول يا طالبَ الحق في موقف هؤلاء الأئمة الأعلام من حُبِّ أهلِ البيت وذِكْر فضائلهم، مثل أبي حنيفة والشافعي والسيوطي[24] ومسلم وغيره من رجال الحديث أمام ضغط الأمراء وبطشهم الشديد وحبسهم القاسي وقتلهم الفظيع، وهو غير موجود اليوم، فقد ذهبت أيام أولئك الأمراء، فلماذا الخوف والإمساك عن ذكر فضائلهم وحقوقهم؟.

سبب حب العترة هو الإسلام لا التشيع

إنني لا أرى من الصواب إطلاق كلمة التشيع على من قدم عليا على عثمان من أئمة أهل السنة، وكان حبه له أكثر من حبه لعثمان، إذ يمكن أن يكون غير منتسب إلى مذهب ولا إلى فرقة، فلا ينتسب إلى شيعة ولا إلى سنة بسبب الفتنة الكبرى التي سببها تفرق المسلمين إلى فرق جلها متعادية، مع أن نبي الإسلام يجعل الفِرْقَةَ الإسلامية واحدة فقط، لها إمام واحد، هو الخليفة في الدولة الإسلامية، ويأمر بمفارقة جميع الفرق الأخرى. وقد أمر حذيفة بمفارقة جميع الفرق المتعددة. ولحديث (تفترق أمتي إلى ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة...) وهي الجماعة، جماعة المسلمين الذين هم على ما كان عليه النبي وصحبه من العمل ببينات القرآن والصريح الصحيح من السنة النبوية، لأن النار لا يستحقها إلا تارك مفروضاتهما وفاعل محرماتهما. وعلى رأس المفروضات المنجية من النار: أركان الإسلام الخمسة. وأما سواها من السنن والمستحبات والنوافل التطوعية، فإن تاركها يفوته ثوابها العظيم وما تسببه من نيل الدرجات العليات في الجنات، ويسبب ترك السنن الذم، ولكن لا يسبب دخول النار. ويلي النصَ الصريحَ الصحيحَ الاجماعُ المتيقَّن، ثم القياس الصحيح. وقد ذكرنا وظيفة السنة في بحثنا (نظرات في الفتاوى الطوبية) فليرجع إليه من أراد، فإنه بحث

[24] ـ اقرأ كتابا للسيوطي عنوانه (إحياء الميت) في ذكر فضائل أهل البيت.

مهم موثق بذكر المصادر المعتبرة. فكل من أحب أهل البيت واعترف بفضائلهم وحقوقهم من أهل السنة فهو شيعي وسني؛ فالشيعي الصادق سني، والسني الصادق شيعي في مذهبه، ومسلم في دينه. والأصل الدين لا المذهب، فكل سني صادق يحب أهل البيت، وكل شيعي صادق لا يسب ولا يكفر صحابة النبي الذين قال الله في حقهم: ((وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ))[25].

موقفي بين الشيعة وأهل السنة والمذاهب الأخرى

وها أنا أذكر موقفي بين الشيعة وأهل السنة في أبيات نونية من البحر الوافر، مع شرح بعض كلماتها بإيجاز. ولكن من أراد التفصيل والزيادة فليرجع إلى شرحها المفصل. والأبيات هي:

وَمَدْحِي الآلَ ليس بمدح شيعِي ... ومدحي الصحبَ ليس بمدح سُنِّي[26]

ولـيس التابعـون[27] وإنْ تَرَقَّوْا ... كَمتبوعين غُرٍّ[28] أهلِ يُمْن[29]

خـلافـهـمُ بـلا حـُكْمٍ بِنـارٍ ... وتـكـفـيرٍ ونَفْـيٍ نـيـلَ أَمْـن[30]

عَلِيٌّ قـال في عُـمَرَ: ذهـبْتَ ... نَـقِـيَّ الـثَّـوْبِ أنـت قـلـيلَ شَـيْـنِ[31]

عَلِـيٌّ طاهِـرٌ[32] بالنَّـصِّ نُورٌ ... سَلِـيمُ القَـلْبِ عند الْفِـرْقَتَـيْـنِ

فَهُمْ أهلُ النصوصِ رَأَوْا نَبِيِّي[33] ... خصائصُ ذَيْـنِ ما كانـت لِـذَيْـنِ[34]

---

[25] - التوبة: 100

[26]- أي مدحي لأهل البيت ليس مدحا للشيعة، ومدحي للصحابة ليس مدحا لأهل السنة.

[27]- أتباع أهل البيت والصحابة هم الشيعة وأهل السنة، والمتبوعون هم أهل البيت المطهرون، والصحابة السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار.

[28]- غر: مشهورين.

[29]- اليمن: البركة.

[30]- أي الخلاف الذي وقع أحيانا بين بعض الصحابة وأهل البيت.

بلا حكم بنار أي بلا حكم بدخول النّار، فلا يجوز للشيعة أن يحكموا بدخول أهل السنة أو خلفائهم النار، كما لا يجوز لأهل السنة أن يحكموا بدخول الشيعة النار. ونفي الأمن: يعني نفي السلامة من عذاب الله، والحكم بكفر أتباع المذهب المخالف.

[31]- الشَّيْنُ: العيب. قال الإمام علي بن أبي طالب في حق الإمام عمر بن الخطاب: "للهِ بَلاءُ فُلانٍ، فَلَقَدْ قَوَّمَ الْأَوَدَ، وَداوَى الْعَمَدَ، وَأَقامَ السُّنَّةَ، وَخَلَّفَ الْفِتْنَةَ، ذَهَبَ نَقِيَّ الثَّوبِ، قَلِيلَ الْعَيْبِ" (نهج البلاغة – خطبة 223) قال شارحه (ابن أبي الحديد) (م 6 ج 12 ص 196): (فإذا اعترف أمير المؤمنين بأنه أَقامَ السُّنَّةَ، ذهبَ نَقِيَّ الثوبِ، قليلَ العيبِ، وأنه أدَّى إلى الله طاعتَه، واتقاه بحقه، فهذا غاية ما يكون من المدح) لله بلاء فلان: لله ما صنع. الأود: العِوَجُ. الْعَمَدُ: المرض.

26 - علي طاهر لأنه من أهل البيت الذين نص كتاب الله على تطهيرهم بقوله: (إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا) فهو طاهرٌ زَكِيٌّ سليمُ القلبِ عند الفرقتين (الشيعة وأهل السنة) وعند سائر المسلمين

وكُـلٌّ بَلَّـغُوا المعصومَ نَــصًّا صحيــحًا بَـيِّــنًا بِالْمَـرْجِــعَـيْـنِ
مِنَ القرآن مُحْكَــمِهِ الْمُنَجِّــي وسُنَّــةِ مَــنْ أَتَــى بالمصدَرَيْـنِ[35]
أُحِبُّ الْفِــرْقَـتَيْنِ بـلا غُـلُــوٍّ لِحُبِّــي المصطفى مِنْ غيرِ مَيْـنِ[36]
ولكـن مِـدْحَـتِــي لِـلْآلِ زادتْ لِفَـضْلِ قَـرابَةٍ طَهُـرَتْ كَعَـيْــنِ[37]
دَعُـوا الأسْماءَ إنْ كانتْ تُفَرِّقْ خُذُوا (الإسلامَ) جامِعَ كُـلِّ ذِهْــنِ[38]
وَتَــابِعُ أحْـمَـدَ سُنِّـي وَشِيـعِي وذا (الإسلامُ) يَـحْضُنُهُمْ كَحِصْنِ[39]
ويُوجَدُ دائـما قَــوْمٌ غُــلاةٌ وَمُعْـتَـدِلُونَ ضِمْـنَ الْجـانِبَيْـنِ
وقُـوَّةُ دِينِنـا حَـتْـمًا تَــعُـودُ إذا اتَّحَـدُوا بِــلا حِـقْـدٍ وَبَيْـنِ[40]
وَهَـذا رَأْيُـنـا نَحــوَ الْمَذاهِـبْ جَـمِيـعًا دُونَ إنْــكــارٍ وَغَـبْـنِ[41]
مَـذاهِبُـنــا صَنـائِـعُـنا وَإِسْلا مُـنا مِـنْ رَبِّـنــا الْبارِي لِكَـوْنِ[42]
عَلَى الهادِي الصَّلاةُ مع السَّلامِ وعِـتْـرَتِـهِ وَأَصْحـابٍ كَمُــزْنِ[43]

---

[33]- نبيي: أي نبيي محمد عليه وآله الصلاة والسلام.

[34]- خصائص ذين: خصائص هذين الفريقين، وهما أهل البيت والصحابة، ما كانت لذين: أي لم تكن للشيعة وأهل السنة، لأن الصحابة وأهل البيت هم الذين رأووا النبي ووردت في فضائلهم النصوص.

[35]- أي أهل البيت والصحابة كلهم بلغوا عن الرسول، والمعصوم مما بلغوه هو البينات من آيات القرآن، والصريح الصحيح من السنة النبوية.

[36]- أي أحب أهل بيت النبي وصحبه حبا صادقا. من غير مين: أي من غير كذب.

[37]- كَعَيْن: الماء الصافي الساقي للعيون الفرعية.

[38]- الذهن: الفهم والعقل.

[39]- يحضنهم: يَضُمُّهُم ويُرَبِّيهم.

[40]- أي إذا اتحد الشيعة وأهل السنة، وتسامحوا وتقاربوا، فإن العزة والقوة الكبرى التي كانت للمسلمين في عهد النبوة والخلفاء تعود إلى المسلمين. البين: الانفصال والتباعد.

[41]- غبن: نقص.

[42]- من الخطأ الفاحش إحلال المذهب والفِرْقَة والطريقة وأُخُوَّتِها – وهي من صنع البشر-محل الإسلام وأخوته الذي جاء به النبي من عند الله. فالعذاب يوم القيامة لمن لم يكن مسلما، لا لمن لم يكن منتسبا إلى مذهب أوفرقة أو طريقة، أو أي طائفة معينة، لأن الله أنزل الإسلام، ولم ينزل الطائفية. فالإسلام واحد رباني، والمذاهب والفرق والطرق فمتعدِّدةٌ بشريَّةٌ.

[43]- الآل والصحب يأخذون علوم الدين عن النبي، ويُبلغونها إلى أمتِه، كما تُوصِلُ السُّحُبُ الأمطارَ إلى جهات الأرض لنفع عباد الله، والسَّحابُ هو: المُزْنُ يحمل الماء، والواحدة: مُزْنَةٌ. وحديث (عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين) الوارد في سنن الترمذي وغيره، وحديث (وأنا تارك فيكم ثقلين: أولهما كتاب الله... وأهل بيتي) الوارد في صحيح مسلم وغيره، ليس المراد منهما أن الخلفاء وأهل البيت مصدران مع الكتاب والسنة، أو أن سنةَ كلٍّ منهما سنة مستقلة عن سنة النبي، بل المراد منهما في رأينا أنهما الحاملان لما جاء به النبي من عند الله من كتاب وسنة، والمبلِّغان لهما إلى الغير، لأن مصادر التشريع الإسلامي تكون قولا وعملا، ولا تكون شخصا، والمصدران الأساسيان هما الكتاب والسنة، والكتاب كلام الله،

إنني مسلم، ولست مذهبيا ولا منتسبا إلى طائفة معينة، لأنني أرى أن الطائفية والتعصب لها هي من الأسباب الأساسية لتفرق المسلمين ولما أصابهم من تباغض والتخاصم والمعاداة، وأحيانا إلى التقاتل، كما هو واقع اليوم في اليمن والعراق بين الشيعة وأهل السنة.

إنني لا أريد التشيع ولا أدعو إليه، ولا أنتسب إلى الشيعة ولا إلى أهل السنة، ولكن دائما أنتسب إلى الإسلام، وأدعو إلى حب أهل بيت النبي المطهرين وصحابته السابقين من الأنصار والمهاجرين والتابعين لهم بإحسان. فأهل البيت شيء، والشيعة شيء آخر، والفرق بينهما معروف، وكذلك يقال في الصحابة وأهل السنة. فإن أهل البيت والصحابة هم الذين وردت في شأنهم النصوص الصريحة الصحيحة من الكتاب والسنة، وهم الذين رأوا النبي وصحبوه وأمرهم بتبليغ الدين بقوله (فليبلغ الشاهد منكم الغائب). بخلاف الشيعة وأهل السنة، فإنهم ليسوا كذلك. وليسوا منهم، وإنما هم منتسبون إليهم.

وأعوذ بالله العلي العظيم من أن أكون من الذين انتسبوا إلى أهل البيت لا لحبهم ولا لفضلهم ولا لامتثال أمر الله ورسوله فيهم، ولكن لأغراض شخصية ومطالب دنيوية، يصيحون باسمهم كأنهم أعرف الناس بهم، وهم من أجهل الناس بهم، يأخذون باسمهم أموال الناس، فيظن العوام أن أهل البيت كانوا مثلهم في حب متاع الحياة الدنيا والتحيل لجمع أموالها والتمتع بملاذها، وهم برآء منهم براءة الذئب من دم يوسف. ولكن الله تعالى سيميز الطيب من الخبيث ويظهر الحق يوما ما، وإن طال اخفاؤه وإعلان غيره.

أدلة مهمة على جواز الإسدال

هذه أدلة مختصرة على جواز إسدال اليدين في الصلاة، وهي كما يلي:

حديث الاستعانة: قال ابن عباس رضي الله عنهما: ((يستعين الرجل في صلاته من جسده بما شاء، ووضع أبو إسحاق قَلَنْسُوَتَه في الصلاة ورفعها، ووضع عليٌّ رضي الله عنه كفه على رُسْغِه الأَيْسرِ[44]، إلا أن يَحُكَّ جلدا أو يُصْلِح ثوبا))[45]

يستفاد من هذا الأثر ما يأتي:

والسنة عند الفقهاء هي أقوال الرسول وأفعاله وتقريراته. حتى الرسول نفسه فإنه مبلغ عن الله، وكلام الله المبلَّغ أَعْظَمُ؛ لقوله تعالى: (ولو تقول علينا بعض الأقاويل لأخذنا منه باليمين الخ).

[44] ـ الرسغ: العضو بين المرفق والكف، وهو ما يغسل في الوضوء، فالرسغ: هو الساعد

[45] ـ رواه البخاري، انظر تحفة الباري، 21 ـ كتاب العمل في الصلاة، باب استعانة اليد في الصلاة إذا كان من أمر الصلاة (المجلد الثاني، ص159) وانظر فتح الباري، 21 ـ كتاب العمل في الصلاة، باب استعانة اليد في الصلاة إذا كان من أمر الصلاة (المجلد الثالث، ص 106)

1 ـ هذا الأثر الوارد في صحيح البخاري الذي ذكره ابن عباس يصلح أن يكون دليلا من الأدلة لِما قاله الإمام مالك في القبض، كما في رواية ابن القاسم عن مالك في (المدونة) ونصها: ((وقال مالك: في وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة قال: لا أعرف ذلك في الفريضة، ولكن في النوافل، إذا طال القيام فلا بأس بذلك يعين به على نفسه))[46] فكأن هذا تفسير للأثر المَرْوِي عن ابن عباس.

2 ـ إن الأثر الذي ذكره ابن عباس لا يصلح دليلا للرواية الأخرى في مذهب مالك، التي تفيد القبض حتى في الفرض، وإنما يصلح الأثر المذكور دليلا على جواز القبض في النافلة إذا حدث ما يدعو إليه، كالاستعانة لطول القيام في النافلة، ورواية ابن القاسم مقدمة عند جمهور المالكيين على غيرها، وهي مقدمة عندهم على الرواية القائلة بأن مالكا قال: لا بأس بالقبض في الفرض والنفل، وهي التي رجّحتُها لأن نسبة أمر إلى مذهب معين لا يعني عدم جوازه في مذهب آخر، فمذهب مالك هو الإرسال، وأجاز القبض في مذهبه وغيره ولم يحرمه.

3 ـ إيراد البخاري أمثلة أخرى في صحيحه مثل: الاستناد على عصى، أو على جدار، أو التعلق بحبل وغيره؛ دليل على أن الأمور المذكورة ليست من سنن الصلاة ولا من مستحباتها عند عليٍّ ولا عند ابن عباس والبخاري، ووضع القلنسوة ورفعها، ووضع عليٍّ كفه على رسغه الأيسر، وحك الجلد وإصلاح الثوب، كلها أمثلة للاستعانة المذكورة في بداية الأثر الذي ذكره ابن عباس، وبعضها معطوفة على بعضها بواو العطف، فلا داعي للعدول إلى غير ذلك

4 ـ الحك غير خاص باليد اليسرى، بل قد يعمّ اليدين وغيرهما، وعلى هذا فتخصيصه بحك اليد اليسرى ليس بمقبول، فليس بمعقول أن يقال بأن وضع الكف على الرسغ الأيسر هو الحك أو إصلاح الثوب؛ للفرق الظاهر بين الحك والوضع.

5 ـ الذي فهمناه من كلمة (إلا) الاستثنائية هي أن علياً يرفع كفَّه اليمنى عن رسغه اليسرى عند ما يريد أن يحك جسده أو يصلح ثوبه، ثم يعيد وضعهما على السرة، لأن العلة لا تزال موجودة وهي التعب بسبب طول القيام، ولا ينتهي إلا بالانتهاء من صلاة النافلة، ويفهم من هذا أن الإسدال وقع مرة، والقبض مرتين، مرة عند الاستعانة به، ومرة بعد حك الجلد أو إصلاح الثوب.

6 ـ أليس وضع الكف اليمنى على الرسغ الأيسر من باب الاستعانة؟ كوضع القلنسوة ورفعها؟ إن المرء يفعلها عند وجود السبب الداعي إليها وإلا فلا، أي عند الحاجة وهي الاستعانة ونحوها، ولولا الاستعانة ما وضع عليٌّ اليد على اليد.

7 ـ وأما القول بأنه (كان عليٌّ إذا قام إلى الصلاة فكبّر ضرب بيده اليمنى على رسغه الأيسر، فلا يزال كذلك حتى يركع، إلا أن يحك جلدا أو يصلح ثوبا) فهذا النص ليس

---

[46] ـ المدونة الكبرى (217/1)

موجودا في صحيح البخاري، الذي نحن بصدد الكلام فيه، وهو مخالف للأثر الذي ذكره ابن عباس، بل الذي فيه هو أن الاستعانة هي السبب في وضع القلنسوة ورفعها، ووضع اليد على اليد، ولولاها لم يقع شيء من ذلك. وسكت راوي الأثر عن الحكم عليه بصحة أو ضعف أو وضع الخ

وعلى فرض صحته فإنه يدل على جواز القبض أو استحبابه، ونحن لم ننكر ذلك، لكن لا يدل على عدم جواز الإرسال.

8 ـ الأثر المذكور خاص بالاستعانة، ومعلوم أن الاستعانة لا تكون في الفرائض لعدم طول ركعاتها، وهي لا تجاوز أربع ركعات، وإنما تكون في النوافل لإمكان طول ركعاتها، حيث يصلي البعض العشرات من الركعات، ويطيل القراءة إلى المئات من الآيات أحيانا.

9 ـ إذا كان القبض هو مذهب أهل المدينة، فهل يعقل أن يكون الإرسال هو مشهور مذهب مالك، مع العلم أن عمل أهل المدينة من مبادئ مذهبه، فلا شك أن مالكا لا يُتوقع أنه يخالف عمل أهل المدينة؛ لأنه من مبادئ مذهبه.

وأما الحديث الوارد في موطأ مالك: (حَدَّثَنِي يَحْيَى، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ أَبِي الْمُخَارِقِ الْبَصْرِيِّ، أَنَّهُ قَالَ : مِنْ كَلاَمِ النُّبُوَّةِ : " إِذَا لَمْ تَسْتَحْي فَافْعَلْ مَا شِئْتَ " وَوَضْعُ الْيَدَيْنِ إِحْدَاهُمَا عَلَى الأُخْرَى فِي الصَّلاَةِ، يَضَعُ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى...) فإن الحديث ضعيف، قال أبو عمر في التمهيد في شأن عبد الكريم بن أبي المخارق البصري الذي روى الحديث عن مالك: ((وعبد الكريم هذا ضعيف لا يختلف أهل العلم بالحديث في ضعفه... كان مؤدب كتاب وكان حسن السمت غر مالكا منه سمته ولم يكن من أهل بلده فيعرفه))[47]

10 ـ حديث (كان الناس يؤمرون...)

جاء في كتاب (رسالة في حكم سدل اليدين في الصلاة على مذهب الإمام مالك) للعلامة محمد بن محمد المغربي المعروف بالشنقيطي، ومعه (قبض اليدين وإرسالهما في الصلاة دراسة حديثية وفقهية) كتبها أحمد مصطفى قاسم الطهطاوي، ص 55 ـ 56. نقلا عن مُلاَّ علي القاري الحنفي في (شرح موطأ محمد) في قول سهل (كان الناس يؤمرون الخ) قال: ((يعني: يأمرهم الخلفاء الأربعة، أو الأمراء، أو النبي صلى الله عليه وسلم، يعني أنه محتمل لذلك))

قلتُ (ي/ دوكورى): الأمراء لا يأمرون بالقبض إلا من كانوا يسدلون في عهد النبوة قبل الأمر، فلو كانوا قابضين لكان الأمر أمرا بتحصيل الحاصل؛ لأن القابض لا يؤمر بالقبض، والسادل لا يؤمر بالسدل، والجالس لا يقال له اجلس، والواقف لا يقال له قف، ولو كان الآمر هو النبي لكان نص الحديث (كان النبي يأمر الناس...) بصيغة الفعل المعلوم، لا بصيغة الفعل المجهول.

---

43 ـ التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر.

11 ـ الدليل على أن الإرسال هو مذهب أهل البيت المطهَّرين، وعلى رأسهم علي بن أبي طالب، الذي دل الأثر المذكور على أنه ما كان يقبض إلا للاستعانة، هو أن الإرسال مذهب جعفر الصادق وأبيه الباقر وغيرهم من أئمة أهل البيت، وهو مذهب الجعفرية المنتسبين إلى الإمام جعفر الصادق.

وهذا استدلال بمذهب المتبوعين وهم أهل البيت الذين ورد فيهم حديث الثقلين وغيره كما في صحيح مسلم وغيره، لا بالشيعة المنتسبين إليهم، فالشيعة شيء، وأهل البيت شيء آخر، كما أن أهل السنة شيء، والصحابة شيء آخر؛ لأنهم الذين وردت فيهم النصوص، لا في الشيعة ولا في أهل السنة.

في ص16: قلتَ: ليس هناك نص صريح من آل البيت أن النبي كان يسدل رغم كثرة الأحاديث التي تدل على أنه كان يقبض.

الجواب: إن كون الإسدال مذهب الجعفرية، وكون الاستعانة سبب وضع علي كفه على رسغه الأيسر، كما في صحيح البخاري يكفي دليلا على جواز الإسدال؛ لحديث الثقلين الوارد في صحيح مسلم، ونصه: ((وأنا تارك فيكم ثقلين أولهما: كتاب الله: فيه الهدى والنور، فخذوا بكتاب الله، وأهل بيتي: أذكركم الله في أهل بيتي)) وقول النبي عليه وآله الصلاة والسلام في حديث آخر ((وإنهما لن يتفرقا حتى يردا علي الحوض))[48]. ولو لم يكن النبيُّ مُسدِلا لكان عملُ عليٍّ مخالفا لعمل الرسول ولتفرقا فيه، مع أن النبي يقول: (ولن يتفرقا) أي القرآن والعترة لن يتفرقا، ومعلوم أن النبي كان خلقه القرآن، وهذا يفيد أن الرسول والعترة لن يتفرقا، فكيف يختلف عمل علي مع عمل النبي، وعليٌّ هو رأس العترة الطاهرة لا سيما أن مسألة القبض والإسدال لا يتعلقان بالأصول ولا بالفرائض، وإنما يتعلقان بالمسائل الخلافية الاجتهادية التي لا داعي إلى التشديد فيها، لانتفاء العذاب عن المسدل.

في ص 20 من كتابك (دفاع): قلت (انني لما أعوزني الدليل في المذاهب السنية أو الشيعية، لجأتُ إلى الاستدلال على ذلك بكتب الطائفة الإباضية من الخوارج، وقد صححتَ قولي عند ما قلتُ: إن الإسدال مذهب سعيد بن المسيب، وإبراهيم النخعي، والحسن البصري، وعطاء بن رباح، وكلهم من كبار التابعين، وابن الزبير، وابن سيرين، ومشهور مذهب الإمام مالك) صححت ذلك ولم تستثن منهم إلا سعيد بن المسيَّب. فقلت: (ونسبة السدل إلى من ذُكر أسماؤُهم صحيحةٌ ما عدا سعيد ابن المسيَّب. فلم أقف على نسبة السدل إليه).

جوابي على أقوالك هو أنك حكمتَ على نفسك، لأنك عارضتَ نفسَكَ، حيث أنكرتَ جواز الإسدال، ثم صححتَ نسبةَ السدلِ إلى بعض كبار التابعين؛ إبراهيم النخعي، والحسن

[48] ـ رواه أحمد، وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير (2457)

البصري الخ، وإلى الصحابي الجليل ابن الزبير. ثم كتبتَ في نفس ص 19 من كتابك (دفاع) أن ابن رجب يقول: وحكى ابن المنذر إرسال اليدين في الصلاة عن ابن الزبير والحسن والنخعي، وأنت بنفسك أقررتَ هذا ولم تنكره.

ثم قلت: فالصحيح أن أغلب أئمة السلف من الصحابة والتابعين على القبض، بل لم يُرْوَ السدلُ عن أحد من الصحابة ما عدا ابن الزبير...

فهل هذا الدليل القوي الذي صححتَه أنت هو من أقوال الإباضية؟

فهل تقول إن الصحابي الجليل ابن الزبير خالف سنة النبي بإسدال يديه في الصلاة؟
الجواب:...؟

إنني لا أظن أن سنيا محترما للصحابة يقول بأن صحابيا مثل ابن الزبير يخالف عمل الرسول ويرسل يديه في الصلاة إذا كان النبي يقبضهما.

وقد قال الشوكاني في كتاب (نيل الأوطار) (201/2): رَوَى ابنُ المنذرِ عن ابنِ الزبيرِ أنه كان يُرسلهما، ولا يضع اليمنى على اليسرى).

تساؤلات تكشف عن الحق وتُثْبِت أن الإسدال جائز

1- أليس كون الصحابي ـ ابن الزبير- وإبراهيم النخعي، والحسن البصري، وعطاء بن رباح، من كبار أئمة التابعين مسدلين كافيا لجواز الإسدال؟ وأنت بنفسك صححت نسبة الإسدال إليهم.
2- أليس الحديث الذي رواه البخاري في كون الاستعانة هو سبب وضع ابن إسحاق قلنسوته ورفعها، وكون عليٍّ يضع كفَه على رسغه الأيسر، كافيا ودليلا على جواز الإسدال؟ وقد أفاد كلام مالك وكلام الليث أن طول القيام في النافلة هو سبب جواز وضع الكف على الرسغ الأيسر في الصلاة. وكل ما ذكره البخاري في كتاب (العمل في الصلاة) من وضع القلنسوة ورفعها ووضع الكف على الرسغ الأيسر وحك الجلد وإصلاح الثوب كما في نص الحديث وما زاده ابن حجر شارح صحيح البخاري؛ من الاستناد إلى الجدار أو على العصا أو إمساك الحبل الخ كلها للاستعانة. والاستعانة بالأمور المذكورة سببه عند مالك والليث طول القيام في صلاة النافلة، فمن الذي ذكر سببا آخر غير ذلك؟

وقد كتبتَ أنت في ص 19 أن ابن عبد البر قال: وقال الليث: سدل اليدين في الصلاة أحب إلي، إلا أن يطول القيام، فلا بأس أن يضع اليمنى على اليسرى. أليس هذا الكلام الصحيح الذي أثبتَّه أنت ولم تنكره دليلا على جواز الإسدال؟

انتبه إلى المطابقة الظاهرة الموجودة في حديث الاستعانة وكلام مالك وكلام الليث، ففي حديث البخاري ذكر الاستعانة، وفي كلام الليث ذكر طول القيام وفي كلام مالك ذكر الاستعانة مع ذكر طول القيام، وأن موضعه النافلة فليس في صلاة الفريضة طول قيام غالبا

وإنما طول القيام يكون في النافلة، ولذلك جاء في كتاب (الموطأ) أنه كان القارئ يقرأ بالمِئِينِ، حتَّى كنا نعتمد على العصا من طول القيام) كما في (السِّيَر).

فهل بعد كل هذا تقول بأنني أعوزني الدليل في المذاهب السنية والشيعية؟ ألا يكفي ما جاء في كتاب (نيل الأوطار) من أن الإسدال هو مذهب جعفر الصادق وأبيه الباقر. فارجع إلى كتاب (وسائل الشيعة) لترى العديد من الأحاديث التي رواها أئمة من الشيعة في إسدال اليدين في الصلاة، وفيه يسمون القبض أحيانا بالتكفير والتكتف.

وفي كتاب (روح الصلاة) تأليف عالم كبير مشهور معروف في العالم الإسلامي وهو العلامة الشيخ عفيف عبد الفتاح طبارة، تكلم على مذهب الجعفرية في الإسدال، وقال في ص 280 (أما التكتف في الصلاة وهو وضع اليد اليمنى على اليسرى تحت السرة في القيام، كما هو مستحب عند المذاهب الأربعة[49] فلفقهاء الشيعة ثلاثة أقوال: الأول: أنه حرام في الصلاة ومبطل لها، والثاني: أنه حرام غير مبطل، والثالث: أنه لا حرام ولا مبطل إذا تكتف في الصلاة بدون أن يقصد أنه مأمور به شرعا)، فهذا مذهب الجعفرية في القبض. وأنا لا أقول بذلك، لأن القبض جائز في نظري.

في ص27 من كتابك: تحاول أن تثبت أن القبض سنة مؤكدة، وأن من تركه وأسدل فقد خالف النبي وغيره من المرسلين، وأن كونه (سنة مسنونة) كما في كتاب (الاستذكار) لابن عبد البر، دليل على أنه سنة مؤكدة.

الجواب: هذه أدلة واهية لا تستحق الرد، وأمثالها كثيرة في كتابك. فإن كتاب الاستذكار ليس مصدرا من مصادر التشريع، ولم يذكر دليلا، لا حديثا صريحا ولا غيره على أن القبض سنة مؤكدة، فإن كنتَ تفهم من كلمة (سنة مسنونة) أن القبض سنة مؤكدة؛ فنحن لا نوافقك على ذلك، ولا أظن أن الجمهور من العلماء السلفيين وغيرهم يوافقونك على ذلك.

إنني لم أنكر القبض حتى تأتيني بأدلة على إثبات سنيته، وإنما أنا ركزتُ على جواز الإسدال، مع ذكر أدلة جوازه؛ لتتوقفوا أو تقللوا الإنكار على المسدلين.

إننا لم ننكر جواز القبض وسنيته، وإنما رجحنا كونَه جائزا أو مستحبا، لا واجبا ولا سنة مؤكدة، ورجحنا جواز الإسدال، واستحبه الكثير من العلماء المؤيدين له في كتبهم.

نفي الجواز يعني التحريم

ص21 سطر12: إن قولك بأنني عارضت نفسي بنفسي ونقضتُ عنواني الأول؛ دليل على أنك لم تتفطن إلى المعنى الدقيق لكلمة عدم اتفاق المذاهب الإسلامية على جواز القبض، إن معناه: أنهم لم يتفقوا على عدم حرمة القبض، بل القبض محرم عند الجهور من فقهاء المذهب الجعفري، فالتجويز ضد التحريم، فمن قال لشيء بأنه لا يجوز؛ فكأنه قال بأنه

[49]- وقال في الهامش: (روي عن الإمام مالك إرسال اليدين وصار إليه أكثر أصحابه).

محرم لا مكروه، لأن المكروه لا يقال بأنه لا يجوز، بل هو جائز مع الكراهة، وعلى هذا؛ فقولك بأنني عارضتُ نفسي بنفسي يدل على أنك غير منتبه للمعنى الدقيق لما يدخل في لفظ (الجائز) وما لا يدخل فيه، فالمكروه داخل في الجواز مع الكراهة، وأما المحرم فلا يدخل في الجواز أبدا، ولا يقال فيه (لا يجوز).

في ص18 قلتَ حول حديث وائل بن حُجْر: ((إنه لو كان يصلح دليلا على السدل لاستدل به المالكية المتقدمون الذين اعتمدوا على السدل، ولكنهم إنما استندوا على رواية ابن القاسم أنه كره القبض في الفرض))

جوابي: إن تقييد استدلال العالم بمذهب غير لازم، فإن الاستدلالَ بالكتاب والسنة أولى وأقوى من الاستدلال بالمذهب، وأين الدليل على وجوب أو مطلوبية الاستدلال بمذهب؟ إن مشهور مذهب مالك هو الإسدال، وقد ذكرتُ الدليل وهو أثر ابن عباس في صحيح البخاري الذي يفيد أن الاستعانة هي السبب في لجوء الإمام عليٍّ إلى القبض في الصلاة، وهذا يفيد أنه كان يسدل يديه في صلاة الفرض والنافلة، ولا يقبض إلا في النافلة أحيانا، بسبب الاستعانة خاصة، والاستعانة لا تكون غالبا إلا لطول القيام، وطول القيام موضعه النافلة، لأنه يصل أحيانا إلى ساعة فأكثر، مما قد يُلجئ المصلِّيَ إلى الاستعانةِ.

إذا أوصلني البحث إلى الاطلاع على حديث يصح أن يكون دليلا لقول مالك وقول الليث في أن وضع الكف على الرسغ الأيسر للاستعانة موضعه النافلة لطول القيام أليس ذلك محمودا؟ لماذا لا تعترف بوجود الدليل؟ فإذا وجدتُ حديثا في صحيح البخاري يؤيد قول مالك والليث فما المانع من ذلك؟

إن الرواية التي تفيد أن الإسدال هو مذهب الإمام مالك؛ لم يتفق عليها أصحابه، ولكن رواية ابن القاسم مقدمة على غيرها عند جمهور المالكيين.

ورواية ابن القاسم تفيد أن القبض لا يلجأ إليه إلا للاستعانة بسبب طول القيام، في النافلة.

القبض جائز عندنا والإسدال غير جائز عندكم

إنني أذكر أدلة جواز الإسدال ومشروعيته، مع اعترافي بمشروعية القبض؛ ليزول الخلاف المفرِّق أو يخف، وأنت تصر على إنكار أدلة المسدلين؛ لأن المسدلين تاركون للسنة في نظركم، وأن شفاعة النبي لأهل سنته لا للمسدلين، فمتى يزول الاختلاف المفرِّق؟! مع أن المسألة خلافية اجتهادية، لا إنكار فيها عند الأئمة الأربعة وغيرهم من الأئمة المعترفين بالخلاف، والأدهى من ذلك أنكم تؤيدون القولَ بأن المسدل قد يُعَذَّبُ يومَ القيامة، ويَلْعَنُه الرسولُ بقوله: (فسحقا فسحقا فسحقا). وهذا لعن مُوَجَّهٌ إلى المسدلين.

ص19 من كتابك (الدفاع): حاولتَ أن تنفي جواز استنباط إسدال اليدين من حديث أبي حُميد (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام إلى الصلاة يرفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه، ثم يكبر حتى يقرّ كل عظم إلى موضعه معتدلا...)

قلتُ (ي/ دوكورى): أنا أخالفك في هذا النفي؛ لأني أرى أنه لا يوافق المفهوم من الحديث؛ لأن موضع اليدين قبل تكبيرة الإحرام هو الجنبان، أي الجنبان هما موضع اليدين قبل تكبيرة الإحرام، والمفهوم من كلمة (حتى يقر كل عظم في موضعه) هو عودتهما إلى موضعهما الذي كانتا عليه، كما أن الأرض موضع اليدين في السجود، والفخذان موضعهما في الجلوس.

ص 19سطر14: لا أخالفك في زيادة كلمة (بعض) لأنني كنتُ زدتُها عند التصحيح الأخير لكتابي (نظرات)، ولكن قولك إنني لو قلتُ بأن (بعض) أئمة السلف يجيزون السدل لكان أقوم، ص20 فيه الرد على نفسك، لأنه يعني أنك أجزتَ الإسدال لإقرارك بأن بعض أئمة السلف يجيزونه، فإذا أثبتَّ أن بعض أئمة السلف يجيزون السدل؛ أليس ذلك دليلا على أنك خالفتَ نفسك في إنكار الإسدال والقول بعدم جوازه؟ فهل تذكر قولا هو رد على نفسك؟! وهل تنفي جواز السدل ثم تجيزه من غير شعور!

فلماذا لا تستطيع أن تُصَرِّحَ بجواز الإسدال وإن لم تقل باستحبابه؟! مع أنك تعلم أنني أقر استحباب القبض، وأقر بأنه من مسائل الخلاف الاجتهادية التي لا إنكار فيها، فمن شاء قبض، ومن شاء سدل، فلا وجوب ولا عقاب.

القبض مستحب عندنا ولا ننكر على من قال هو سنة

وأنا أتعجب من الأدلة الكثيرة التي ذكرتَها لإثبات سنية القبض! فمن الذي أنكر سنية القبض أو استحبابه؟ في أي صفحة يوجد هذا من كتابي؟ إننا لا نقول بأنه سنة مؤكدة، ولا ننكر على من قال بأنه سنة مؤكدة، وإنما نُرجح جوازه أو استحبابه، كما نُرجح جواز السدل.

فالبحث العلمي يتطلب منك الاقتصار على ذكر الأدلة على عدم جواز الإسدال؛ لأن جواز الإسدال هو الذي ذهبتُ إليه وأثْبَتُّه بالأدلة، فلماذا الدوران والذهاب والإياب الكثير إلى ذكر أدلة سنية القبض، مع أنني لم أنكر سنيته؟!

إنني أثبتُّ استحباب القبض، ولم أنكر سنيته، لا يوجد في كتابي (نظرات) ولو كلمة واحدة في إنكار استحباب القبض أو سنيته، وإنما نقلتُ من أقوال من كرهوا القبض كما في مشهور مذهب مالك، ومن أقوال من حرّموه أو جعلوه من مبطلات الصلاة كما في المذهب الجعفري، ثم قلتُ بأنني لا أقول بذلك؛ وإنما نقلتُ أقوالهم ليعلم القراء ما هم عليه، وليعلموا أن مسألة القبض والإسدال؛ مسألة خلافية اجتهادية.

القبض إما مستحب وإما جائز عند بعض كبار علماء المالكية

إن الخريجين من معاهد الدول المؤيدة للقبض هم الذين نشروا القبض وشددوا في الإنكار على علمائنا السادلين، الذين كانوا على المذهب المالكي، وبدّعوهم، وبنى الكثير منهم مساجد سموها مساجد أهل السنة؛ لتمييزها عن بقية المساجد، التي يرى بعض السلفيين أنها مساجد أهل البدع، حتى اضطر أهل السدل إلى رد الفعل والجزاء بالمثل. وصار بعضهم يرون عدم صحة الصلاة خلف القابض، كما كان بعض القابضين يرون عدم صحة الصلاة خلف المسدل.
وقد أخبرني الأخ الثقة يحيى جا في سيكاسو: بأن إمام بعض مساجد أهل القبض رفض الصلاة على جنازة بحجة أن الميت كان يصلي مسدلا.

وقد سأل الناس إمام المدينة المنورة الشيخ عبد العزيز بن صالح عند زيارته لجمهورية مالي عام 1976م: فأجاب بصحة صلاة القابض خلف المسدل، وصحة صلاة المسدل وراء القابض، وهدّد القائلين بعدم صحة الصلاة.

فلما اشتد الإنكار اضطر أهل السدل إلى القيام برد الفعل ضد أهل القبض، وصاروا يعلنون كراهة أهل القبض ومعاداتهم؛ معاملةً بالمثل، فلما رأيتُ أن الكثير صاروا يكرهون القبض بسبب ذلك إضافة إلى كراهة أهله حتى ظن الكثير بأن القبض مكروه في مذهب مالك باتفاق علماء المذهب؛ رأيتُ من الواجب تصحيح هذا الخطأ، فليس كراهة القابضين وذمهم ككراهة القبض وذمه ومعاداته؛ فإن كراهة القبض غير جائزة، لا سيما إذا كان كارهه ممن يعلم الأحاديث الواردة فيه، الدالة على استحبابه حتى عند بعض علماء المالكية، إذا كان خاليا من الاعتماد، والاعتماد نوع من الاستناد والاتكاء، وفي الحديث النبوي (من رغب عن سنتي فليس مني) والسنة إما سنة مؤكدة أو سنة غير مؤكدة (مستحبة ومندوبة) ولذلك كما بينا الأدلة على جواز الإسدال لمنكريه كذلك نبين الأدلة لكارهي القبض على جوازه، بل على استحبابه، حتى عند بعض كبار علماء المالكية، وقد ورد ذكر أسمائهم في كتاب (رسالة في حكم سدل اليدين في الصلاة على مذهب الإمام مالك) تأليف محمد بن محمد المغربي، المعروف بالشنقيطي.

إن شيخ المالكية العراقيين القاضي عبد الوهاب بن نصر البغدادي قال في (الاشراق) 241/1 - 242): ((في وضع اليمنى على اليسرى روايتان، إحداهما: الاستحباب، والأخرى: الإباحة))

وإن الفقيه ابن رشد ذكر في كتابه (البيان والتحصيل) ما نصه: ((وذهب مالك في رواية مطرف وابن الماجشون عنه في (الواضحة) إلى أن فعل ذلك أفضل من تركه وهو الأظهر، لما جاء في ذلك من (أن الناس كانوا يؤمرون به في الزمان الأول، وأن النبي كان يفعله)) وفيه أن القاضي أبابكر بن العربي المالكي ذكر في كتابيه (القبس شرح الموطأ)347/1، و(أحكام القرآن)1990/4 المسألة فقال: ((اختلف علماؤنا في ذلك على ثلاثة أقوال: الأول: لا توضع في فريضة ولا نافلة؛ لأن ذلك من باب الاعتماد، ولا يجوز ذلك في الفرض، ولا

يستحب في النفل، الثاني: إنه لا يفعلها في الفريضة، ويفعلها في النافلة استعانة؛ لأنه موضع ترخص، الثالث: يفعلها في الفريضة وفي النافلة، وهو الصحيح؛ لحديث مسلم عن وائل بن حُجْر أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة))

وفيه أن الحافظ ابن عبد البر قال: ((لا وجه لكراهية من كره ذلك؛ لأن الأشياء أصلها الإباحة، ولم ينه الله عن ذلك ولا رسوله)) وقال في كتابه (الكافي): ((وضع اليمنى منهما على اليسرى أو إرسالهما كل ذلك سنة في الصلاة))

وفيه أن المسناوي ألف كتابا بعنوان (نصرة القبض والرد على من أنكره في صلاتي الفرض والنفل)[50]

وفيه أن العلامة محمد الأمير المالكي قال في كتابه (المجموع) في الفقه المالكي ـ الذي لم يُصَنَّفْ مثلُه أو قَلَّ مثلُه ـ عدَّ القبضَ من فضائل الصلاة عند قوله (وقبض يديه إن تسنن أي قصد سنة القبض)

والكتاب (رسالة في حكم سدل اليدين...) للشنقيطي، معه كتاب آخر بعنوان (قبض اليدين وإرسالهما في الصلاة ـ دراسة حديثية وفقهية) يعلق على كل حديث نقده الشنقيطي، فيوافقه أحيانا، ويخالفه أحيانا، مثلا خالف الشنقيطي فقال بأن حديث وائل بن حُجر صحيح متصل بعد أن أيد الشنقيطي القول بأنه ليس بمتصل، والكتاب كتاب علمي مهم جدا؛ لأهمية كل بحث معه تعليقُ مُخالِفِه أو رُدُودِه.

سبعة عشر كتابا في تأييد السدل

(موجودة في مكتبتي الخاصة)

1 ـ (سدل اليدين في الصلاة ـ أحكامه وأدلته) تأليف د. محمد عز الدين الغرياني. وهو قوي الأدلة، فيه ذكر جماعة من السلف المسدلين والمجيزين للإسدال.

2 ـ (القول الفصل في تأييد سنة السدل) تأليف الشيخ محمد عابد مفتي المالكية بمكة سابقا، وهو كتاب مهم، نقد جميع أحاديث القبض نقدا علميا، وهو رد على رسالة (هيئة الناسك) للشيخ محمد المكي بن عزوز.

3 ـ (رسالة في حكم سدل اليدين في الصلاة على مذهب الإمام مالك) تأليف الشيخ محمد بن محمد المغربي، المعروف بالشنقيطي، ومعه (قبض اليدين وإرسالهما في الصلاة دراسة حديثية وفقهية) وهو أهم هذه الكتب؛ لما معه من تعليقات وردود مخالفه، والحكم على الأحاديث وغير ذلك.

4 ـ (إبرام النقض لما قيل في أرجحية القبض) للشيخ محمد الخضر بن ما يأبى الشنقيطي، مفتي المالكية بالحرم المدني، ت 1353هـ

[50] ـ الكتاب موجود عند المؤلف، ي/ دوكورى، بعنوان (نصرة القبض والرد على من أنكر مشروعيته في صلاة الفرض) لمحمد بن أحمد المسناوي المالكي.

5 ـ (كتاب أعذب المقال في دليل الإسدال) تأليف محمد عابد بن حسين مفتي المالكية بالحجاز.

6 ـ (صلوا كما رأيتموني أصلي) مع توضيح المقال في مسألة القبض والإرسال، فيه القول بالسدل عند التابعين، ونقد بعض أحاديث القبض.

7 ـ (قبض اليدين في الصلاة ومشروعية الجمع بين الصلاتين) تأليف الشيخ محمد صنقور.

8 ـ (رسالة في حكم السدل) للشيخ محمد بن محمد المغربي المعروف بالشنقيطي.

9 ـ (نصرة الفقيه السالك على من أنكر مشهورية السدل في مذهب مالك) تأليف الشيخ محمد الشهير بالكافي التونسي أحد مدرسي الحرم النبوي، حققه وصححه محمد محمود ولد محمد الأمين.

10 ـ (مرشد الخائض في صلاة السادل والقابض) يشتمل على (استحباب السدل في الصلاة وأنه مشهور مذهب الإمام مالك) وهو رد على (هيئة الناسك في أن القبض في الصلاة هو مذهب الإمام مالك) وكلتا الرسالتين موجودتان في (مرشد الخائض)

11 ـ (معيار العدل في أدلة القبض في الصلاة والسدل) للشيخ دمب واقى الساكن في باراويلي

12 ـ (علل الأحاديث الواردة عن القبض في الصلاة) للشيخ علي كلطغ جلو، وفيه نقد أحاديث القبض بأسلوب غير قوي، وقد رد عليه المهتدي في بحث قيم سماه (تبيان النقض لما قيل من تعليل أحاديث القبض)

13 ـ (موقف الفصل في أدلة القبض والسدل) للشيخ سعد بن عمر تورى الساكن في سيغو.

14 ـ (ما قل ودل في أدلة القبض في الصلاة والسدل) للشيخ أحمد التجاني الفوتي، الموجود ضريحه في أبيدجان.

15 ـ (الرحلة المراكشية) فيه نقد الكثير من أحاديث القبض.

16 ـ (جواب السؤال ما هو دليل الإسدال) وهو الرسالة الثالثة في كتاب (ثلاث رسائل) للمؤلف يعقوب دوكورى.

17 ـ (نظرات في كتاب الفتاوى الطوبية) للمؤلف أيضا، فيه ذكر أدلة جواز الإسدال في الصلاة، وهو بحث مهم.

سبب تركيزي على مسألة الإسدال والسلفية وحلق اللحية والطعن

إن سبب تفصيل الكلام في بيان مفهوم كلمة (السلفية) والإكثار من الرد على قول القائل بأن المسدل قد يمنع من الشفاعة المحمدية يوم القيامة، هو جعلك (السلفية) أساسا لهذه المسائل، واعتبار نفسك سلفيا، وإخراج مخالفيك من دائرة مفهوم كلمة (السلفية) مع سعة مفهوم هذه

الكلمة، فإنه يشمل كل عامل بما كان عليه السلف الصالح، ويشمل أتباع المذاهب الأربعة، وأهل السنة والجماعة، وتعلم أن المذهب المالكي من المذاهب السنية، فلماذا التشديد في إنكار الإسدال وهو مشهور مذهب الإمام مالك؟ فلو كنتَ تحترم المذاهب الأربعة السنية لما أنكرتَ مشهور مذهب مالك إلى حد ادعاء حرمانهم من الشفاعة؛ وهو إسدال اليدين في الصلاة.

وها أنا أعود وأقول بأنني أكثرتُ التركيز على مسألة (الإسدال)، وعلى إنكار القول بأن حالق اللحية ملعون، وعلى توضيح مفهوم كلمة (السلفية)، وعلى خطورة الطعن؛ لأنها من أخطر المسائل المذكورة في كتاب (الفتاوى الطوبية) وكتاب (دفاع عن الفتاوى الطوبية)

الضعف أمام الدليلِ والمسألةِ والدورانِ حولهما

من الملاحظ أنك تنشط وتقوى عند الطعن وعند طلب العيوب، وتَضْعُفُ وتذهب وتجيءُ وتكثر الدوران عندما تريد أن تجيب على المسألة فإن توجهتَ إليها للإجابة فإنك تجيب إجابة ملتوية ليست صريحة في نفي ما أثبتناه أو إثبات ما نفيناه وأحيانا تزيد على القول ما ليس منه، مثل ما قمت به من تعديل كلام شيخك في قوله بأن المسدلين أيديهم في الصلاة قد يُمنعون من الشفاعة المحمدية، وأن الرسول عليه وآله الصلاة والسلام يقول لهم: (فسحقا فسحقا فسحقا) أي فبُعدا فبُعدا فبُعدا عن رحمة الله. فقلت بأن مراده بالمسدلين المشركون أليس من الاعتداء الجلي إطلاق كلمة المشركين على المسدلين؟

وعندما علمتَ أنه لا يوجد أحد يؤيدكم على هذا القول الخطير، حتى أهل القبض أنفسهم وكل السلفيين يخالفونكم فيه؛ لجأتَ ـ كعادتك ـ إلى المراوغة التي اتهمتني بها بغير حق، وقلتَ ما يفيد أن المسدلين المعنيين بحرمانهم من الشفاعة، والذين يقول النبي لهم (فسحقا) هم من المشركين الذين يستغيثون بمشائخهم من أهل الطرق، وشيخك لم يقل هذا، وإنما أنت الذي أقحمته وأدخلته في كلامه، إنه جعل الاسدال هو سبب لعنهم وإمكان تعذيبهم، لا الإشراك الذي زدته في كلامه.

وأنت تغير وتزيد وتذهب إلى القول بأن سبب شرك المسدلين هو استغاثتهم بمشائخهم، وتسكت عن تعيين هؤلاء المسدلين الذين اتهمتهم بالشرك، ولا تذكر أسماءهم ولا اسم جماعتهم في طوبى أو غيرها، ولا صيغة الاستغاثة أو كيفيتها؛ ليعلم القراء: هل هي الاستغاثة الشركية، أم هي استغاثة المخلوق بالمخلوق فيما يستطيعه، كما استغاث رجل من شيعة موسى بموسى عليه السلام على عدوه، وهو ثابت في القرآن المجيد {فاستغاثه الذي هو من شيعته على الذي من عدوه}.

وهذا الدوران الكثير، والمراوغة المتكررة، والذهاب والإياب؛ يصدر منك دائما كلما أردت الإجابة على قولي أو دليلي، لأن الإجابة على الكلام الثابت الصحيح ليست بهينة، وإنما السهل هو الدوران حوله.

إنك لم تحترم أهل الإسدال وتعلم أن عددهم يبلغ عشرات الملايين في جهات العالم، من أهل المذهب المالكي المنتشِر في المملكة المغربية، وموريتانيا، والسنغال، ومالي، وغيرها من دول افريقيا الغربية، واعتديت عليهم، وتعلم أن طعنك في مشهور مذهبهم السني المختار المفضل لديهم، والقول بأنهم قد يُمنعون من الشفاعة المحمدية، وأنهم قد يُعذبون، وأن النبي يقول لهم يوم القيامة: فسحقا فسحقا، اعتداء منك عليهم وانتهاك لحرمتهم، وأنا لا أعاملك بالمثل لكي لا أُسَمَّى طعَّانًا كما سُمِّيتَ طعَّانًا، وسوف يأتي الله أحكم الحاكمين بعالم أو علماء عاجلا أو آجلا يعاملونك بالمثل، ويردُّون إليك كل طعن وبذاءة وجَّهتَها إلى أهل العلم الأبرياء.

ليس الله تحت العرش وليست حملة العرش تيوسا

إنك تُشدِّد النكيرَ على المسدلين أيديهم في الصلاة، وتحكم بأنهم محرومون مِن شفاعة النبي، وأنهم قد يُعذبون، مع العلم أن مسألة القبض والسدل مسألة تتعلق بالعبادة وبسننها، لا بفرائضها، ولا بالعقيدة.

فلماذا لا تنكر العقيدة التي تفيد أن الله تحت العرش لا فوقه، فما حكم هذه العقيدة الخطيرة الموجودة في كتاب (فتح المجيد شرح كتاب التوحيد)؟

وكأن قوله تعالى ((أأمنتم من في السماء الخ))، وحديث الجارية وغيره؛ هو الذي جعل البعض يعتقدون أن الله في السماوات السبع، وقد قرأتُ ذلك في بعض الكتب، وكلَّمتُ بعض من يعتقدون ذلك، فسألتُهم: هل السماوات السبع تحت العرش؟ فقالوا: هي تحت العرش؛ فقلتُ: فإذا كان الله في السماوات السبع أو في السماء الدنيا التي نرى النجوم فيها فوقنا؛ فيعني ذلك أن الله تحت العرش ما دامت السماوات السبع التي قلتَ بأن الله فيها تحت العرش.

أليس اعتقاد كون الله تحت العرش مبطلا للعقيدة؟ والله سبحانه وتعالى يقول: ((الرحمن على العرش استوى)).

إنني لا أفسر السماء بالسماوات السبع الشداد؛ لأن سماء الشيء يعني ما علاه، فالذي علا الكون هو العرش، فهو سماء الأكوان وكل المخلوقات تحته، وليس سماء الأرض التي نراها فوقنا، هذا ما أفسر به السماء، والله أعلم بالصواب، ثم يا أخي المحترم (عبد القادر كيجيرا) أنت ترى حديث الأوعال في كتاب (فتح المجيد) وهو يعني أن فوق السماوات بحرا عظيما، وفوق هذا البحر ثمانية أوعال، أي ثمانية تيوس بأظلافها المتباعدة، وعلى ظهورها العرش العظيم، والله على العرش، فهل حملة العرش ملائكة أم تيوس؟ وهل إنكار هذه العقيدة أولى أم إنكار الإسدال في الصلاة؟ الجواب:.....

دعاء المتوسِّل أو دعاؤه مع دعاء المتوسَّل به

قال ابن تيمية: توسل معاوية بن أبي سفيان بيزيد بن الأسود الجرشي قائلا: ((اللهم إنا نستشفع ـ نتوسل ـ بخيارنا يا يزيد ارفع يديك، فرفع يديه، ودعا، ودعا الناسُ حتى سقوا))

ولهذا قال العلماء: يستحب أن يُسْتَسْقَى بأهل الدين والصلاح، فإذا كانوا من أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فهو أحسن[51]

وتوسل عمر بالعباس قائلا: ((اللهم إنا كنا نتوسل إليك بنبينا فتسقينا، وإنا نتوسل إليك بعم نبينا فاسقنا))[52] وقول عمر (فاسقنا) يفيد أن التوسل جمع بين دعاء المتوسل به ودعاء المتوسل) كما في توسل الضرير (الأعمي): (اللهم هب لي كذا بتوسلي بعبدك الصالح فلان؛ لما له عندك من مقام ومنزلة)، فلا نعرف نصا صريحا صحيحا في منع مثل هذا التوسل، فمن كان عنده نص صحيح صريح فليأت به، فكما كان للعمل الصالح منزلة عند الله، فكذلك لعامله منزلة عند الله تعالى.

فكما يجوز التوسل إلى الله بالعمل الصالح كذلك يجوز التوسل بعامل الصالح، ولو كان ميتا وكما يجوز التوسل بدعاء الحي وحده، مع العلم أن المجيب هو حي لا يموت وهو الله الخالق، لا المتوسل به إليه وهو المخلوق، أي التوسُّل بالميت يجوز كالتوسُّل بالحيّ؛ لأن المتوسَّلَ إليه حيٌّ لا يموت، وهو المعبود المدعو المجيب جل جلاله، لا المتوسَّل به، الذي لا يجيب الداعيَ ولا يجيب المتوسِّلَ حيًّا أو ميِّتًا.

ولا يزال الآلاف من عباد الله الذاكرين الله كثيرا والذاكرات؛ يتوسلون إلى الله بنبيه ذي المقام المحمود؛ ويقضي الله تعالى حوائجهم، وهذا مجرب، فليس من جرّب كمن لم يجرّب.

ونحن نعوذ بالله تعالى من أن يجعلنا من أهل التكفير، ومن الذين يعدون المسلمين من المشركين؛ بسبب المسائل الخلافية الاجتهادية؛ مثل مسألة القبض والإرسال، ومسألة التوسل بالأنبياء والصالحين.

إن أسلوبي في الكتابة معروف لدى القراء في الداخل والخارج، وتقاريظ الكثير من العلماء شاهدة بذلك، ورضا هم وثناؤهم الذي يصل إليَّ باستمرار بواسطة الرسائل والهواتف شاهدة بذلك.

ولذلك أنا على يقين بفشلك، وخيبة ظنك في حرصك الشديد، ودورانك العديد بيراعك اللاذع من بلد إلى آخر؛ لطلب العيوب والمآخذ غير الموجودة، لأن المعتبَرَ هو: ما يعرفه الألوف من الناس، لا ما تقوله أنت وحدك. فالعمدة في مسألة التوسل هو دعاء المتوسَّل به، أو دعاء المتوسَّل به مع دعاء المتوسِّل نفسِه، كما هو ظاهر في توسل الضرير. والله تعالى أعلم.

النبي رحمة {قل بفضل الله وبرحمته فبذلك فليفرحوا}

شددتَ الإنكار عليّ عند كلامي على قوله تعالى: ((قل بفضل الله وبرحمته فبذلك فليفرحوا هو خير مما يجمعون)) يونس: 58 وترى أنني خالفت المفسرين، لأنني استنبطتُ منه أن

---

[51] ـ قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة لابن تيمية، ص193، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط

[52] ـ نفس المصدر.

رسول الله رحمة بدليل قوله تعالى: ((لقد جاءكم رسول من أنفسكم إلى قوله: بالمؤمنين رؤوف رحيم)) وبقوله: ((وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين))

ما هو دليلك على أن علماء هذا الزمان من العرب أو العجم لا يمكن توفر شروط التفسير فيهم؟ وأيضا أين المخالفة؟ أتظن أنهم يقولون: بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليس رحمةً؟ فاذكر لي ولو تفسيرا واحدا يمنع إطلاق كلمة (الرحمة) على النبي.

إن القرآن رحمة، والإسلام رحمة، كما في التفاسير، فلماذا لا يكون نبي الإسلام رحمة، وقد ثبت ذلك في الكتاب والسنة، فهل ينكر سلفي ما ثبت في الكتاب والسنة ويتركه لكلام مخلوق ولو كان مفسِّرًا؟!

إن تفسير كلمة بغير ما فسرها به المفسرون ليس بحرام، لا سيما إذا كان ذلك صادرا من عالم بالتفسير، وهل من المستحيل أو من الممتنع أن أكون مفسرا، أو يكون الشيخ المحترم مودي دوكورى رحمه الله تعالى مفسرا؟!

إنني لم أقل بأن الرحمة المذكورة في قوله تعالى: ((قل بفضل الله وبرحمته فبذلك فليفرحوا هو خير مما يجمعون) هي النبي محمد، فلم أقل بالتفسير، وإنما قمتُ بالاستنباط، أي استنباط جواز الفرح والسرور بفضل الله ورحمته، والنبي محمد رحمة ينبغي الفرح بها، بدليل حديث (أنا رحمة مهداة) فالمفسرون فسروا كلمة {وبرحمته} بالقرآن وبعضهم فسروها بالإسلام، ونحن استنبطنا منها أن النبي رحمة، فينبغي التفريق بين التفسير والاستنباط، وأظن أنك تعرفه ولكنك تعمَّدتَ إنكار الاستنباط.

سنة النبي وسنة الخلفاء

في ص54 قلتَ في حديث (عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين) بأنه لا فرق بين سنة النبي صلى الله عليه وسلم وسنة الخلفاء الراشدين؛ لأن الخلفاء تابعون للرسول، وبذلك وصفوا بالراشدين، فالواو هنا واو عطف فقط لا تفيد مغايرة، وليس صحيحا أن الواو تقتضي المغايرة غالبا... ثم استدللتَ بقوله تعالى: ((من يطع الرسول فقد أطاع الله))

الجواب: إن طاعة الرسول هي طاعة الله، ولكن هل تجب طاعة الرسول إذا لم يأمر الله بطاعة الرسول، إن الله تعالى أمر بطاعة الرسول ولذلك وجبت طاعته، فكانت طاعته واجبة تبعا لوجوب طاعة الله، وهل المساواة بين طاعة الله وطاعة رسوله يعني المساواة بين الله ورسوله، وهل يعني أن كلامه مساو لكلام الله في الفضل والمرتبة؟! إن سنة النبي معصومة، فهل سنة الخلفاء معصومة؟ إن المعصوم هو المضمون وغيره غير مضمون، وقد ذكرت أمثلة للاختلافات التي وقعت بين بعض السلف، لإثبات عدم عصمتهم.

إننا نعمل بأعمال الخلفاء التي وافقوا فيها عمل رسول الله، ولا نتبعهم فيما أخطأوا فيه لأنهم غير معصومين، فإن كنت لا تؤمن بعدم عصمتهم فارجع إلى بعضها في باب (أمثلة

لاختلاف بعض السلف) في هذا الكتاب، ومن أخطر هذه الأخطاء، قتل الحسين، وارتداد بعض الصحابة بعد وفاة النبي والخلاف الذي وقع بين أبي بكر وفاطمة الخ. وقد ترك عمر عمل النبي وأبي بكر في صلاتهما التراويح 8 ركعات، فأمر عمر بصلاتها 20 ركعة.

في ص7 سطر6 من كتابك قلتَ: بأني ضعّفتُ حديث (عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين...) من ص38 - 46 في كتابي (نظرات).

الجواب: إن كلمة ضعيف لم تصدر من لساني ولا من قلمي، وسيشهد بذلك قراء كتابي، بل قمتُ بنقد الحديث، وأثبتُّ أن الألباني صحح ثلاث طرق مع وجود أبي صالح في رجالها، وفيه ضعف، وأنت لم تستطع أن تقول: ليس فيه ضعف.

فالنقد لا يعني التضعيف، وإنما يعني وجود علة قد تكون قادحة عند البعض، وغير قادحة عند البعض الآخر، ولو كان الحديث صحيحا أو حسنا.

وكذلك حديث (افتراق الأمة) أثبتَّ نقدي له، ولم تقل بأني ضعّفتُه، ولقد أحسنتَ في ذلك، لأن الأمانة العلمية تتطلب ذلك منا جميعا. (ص7 من الدفاع)، ولذلك اختلف العلماء في صحة هذا الحديث، وقد سكتَّ ولم تذكر الدليل على إنكارك كون واو العطف تفيد المغايرة غالبا، فلماذا السكوت في موضع بيان الدليل؟

القول بأن الأشعرية في النار

إننا لا نوافق بعض السلفيين الذين يحكمون بدخول النار على الأشعرية، والشيعة، وعلى الذين يحتفلون بالموالد، والمتصوفة كالتجانية والنقشبندية، من غير تفريق بين المعتدلين والغلاة منهم، وبين الموافِقين للشرع منهم وبين المخالفين له ، ومِن مُكَفِّرِيهم الدكتورُ عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين، في (شرح أصول السنة) للإمام أحمد بن حنبل، ذكر في ص20 و21 عند الكلام على حديث: (افتراق الأمة إلى ثلاث وسبعين فرقة:[53] يعني الأهواء والنحل، وأن كلها في النار إلا واحدة، وما أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم يصدقه الواقع، فقد ظهرت بدع عقائدية عرّفها السلف بأسماء مناسِبة، كبدعة الخوارج، والقدرية، والجهمية، والمعتزلة، والرافضة والمشبهة، والمعطلة، والمتصوفة، والجبرية، والمرجئة، والعلمانية، والبعثية، والقبورية، والأشعرية، ونحوهم مما تفرع عنهم كالتجانية، والنقشبندية، والشيعة...إلى قوله: وهكذا يقال في البدع العملية التي دعا إليها الخرافيون والمقلدون، كبدع الموالد والرغائب الخ))

إن أمثالك من الغلاة المتشددين الذين يكفرون العديد من الفرق الإسلامية كثيرون، ذكرنا أسماء بعضهم في محله في هذا الكتاب.

---

[53]- أي قال الدكتور بأن الحديث يعني أصحاب الأهواء والنحل.

أليس الاحتفالُ بافتتاح مسجدٍ جديدٍ بدعةً؟

في ص64 من كتابك: تحاول أن تدافع عن بدعية الاحتفال بافتتاح مسجد جديد، وتقول مستدلا: (...فقد ثبت أنه فتح مسجدا جديدا، كما بلَّغ عن ميلاد ابنه إبراهيم في المسجد، وسماه بأبيه إبراهيم...)

لم تذكر تخريجا ولا حكما على هذا القول، ولا مصدرا، ولم تشر إليه، فلماذا سكتَّ عن ذكر ذلك، وهل يصح أن يكون ذلك دليلا على عدم بدعية هذا الاحتفال؟ وهل قيام النبي بفتح مسجده دليل على عدم بدعية الاحتفال بافتتاح مسجد جديد.

إنك تلومني على إشارتي إلى بعض المراجع من مؤلفاتي، مثل بحثي (ثلاث رسائل) وغيره مع أنك تثبت أنني أشرت إلى المصدر، وأنت لم تشر إلى مصدر قولك في نفي بدعية الاحتفال بافتتاح مسجد جديد، وتنسى المثل الذي كررته في كتابك، وهو (رمتني بدائها وانسلت).

إنك لا تذكر المصدر لقولك وتلوم من يذكر المصدر. إننا لم نر أحدا ولم يبلغنا أن أحدا من علماء السلف قال: إن الاحتفال بافتتاح مسجد جديد ليس ببدعة. وأنت تخالفهم دائما، فاذكر أنت من يقول بأنه ليس ببدعة. فلماذا يَدْخُل الاحتفال بالمولد النبوي في حكم البدعة، ولا يدخل فيه الاحتفال بافتتاح مسجد جديد؟! مع أن المسجد يتعلق بالعبادات الخاصة، والمولد النبوي ليس كذلك، مع العلم أن البدعة محلها غالبا العبادات الخاصة، التي بيَّنها النبيُّ ـ عليه وآله الصلاة والسلام ـ بالكيفية والزمان والمكان، والمسجد مكان للعبادة الخاصة، بخلاف المولد النبوي؛ فإنه من التطوعات العامة، وليس من العبادات الخاصة.

حكم اللحية

جاء في كتاب: (الشعائر الثلاث...) ما يفيد أن حلق اللحية مكروه وليس محرما، فقد جاء فيه[54] أن الشريف العلامة الأصولي عبد الحي بن الصديق الغماري قال في كتابه (الحجج الدامغة): فممن نص على الكراهة:

ـ الإمام الغزالي في (الإحياء) 142/1

ـ النووي في (شرح مسلم) 149/3

ـ القاضي عياض في (إكمال المعلم بفوائد مسلم) 635/2

ـ والشوكاني في (نيل الأوطار) 143/1

وكما هو معلوم أن علة الأمر في حديث اللحية؛ هو مخالفة المشركين، وهي ذاتها قرينة صَرَفَتْ الأمر إلى الندب، لأن الواجب لا يعلل بمخالفة أحد، بل هو واجب في الأصل سواء

[54] ـ انظر (الشعائر الثلاث) ص19 - 50

خالف ما عليه المشركون أو وافقه، أما ما لم يكن واجبا إلا لمخالفة المشركين فليس بواجب في الأصل، فلا يكون توفير اللحية واجبا في الأصل، لأن مخالفة المشركين هو سبب وجوبه، ولولاه ما كان واجبا، ولذلك رجح الكثير من العلماء كراهته لا وجوبه.

إن العلماء نصوا على (أن المنكر الذي يجب إنكاره هو المنكر المجمع على تحريمه) كما نص على ذلك الإمام زكريا الأنصاري في (شرح الروض) في كتاب السير 180/4

والأخطر في هذه المسألة ما ذَكَرَتْه صحيفةُ الوفد يوم الجمعة 2007/4/27م عن قيام مجموعة من المسلحين ينتمون إلى جماعة دينية محظورة؛ بنسف ثلاثة محال للحِلاَقَةِ في منطقة شمال غربي باكستان، بعد إقدام الحلاقين على حِلاَقَةِ لِحَى الزبائن، والذي نخشاه؛ أن يستحلوا في المرة القادمة دماء المسلمين بزعم حلق اللحى!!!

وجاء في كتاب (التوحيد على طريقة السؤال والجواب) لمحمد المرزوقي[55] ابن عبد الرحمن، نَشْرُ رابطة العالم الإسلامي:

س: ما حكم حالق اللحية؟

ج: حالق اللحية منافق فاسق، خارج عن طاعة الله، وطاعة رسوله صلى الله عليه وسلم، والفاعل والمفعول في ذلك سواء، الفاعل الحالق، والمفعول المحلوق له.

س: هل تجوز إمامته أم لا؟

ج: لا تجوز إمامته ولا شهادته ولا صحبته خليلا لك.

س: هل يجوز أن يكون حالق اللحية مؤذنا أم لا؟

ج: كما لا تجوز إمامته كذلك لا يجوز كونه مؤذنا.

قال الشيخ محمد أبو زهرة في كتابه (أصول الفقه) ص37، 38، طبعة دار الفكر: ((الاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم في شؤونه العادية التي لم تكن ذات صلة بالتبليغ عن ربه، وبيان شرعه، كلبسه، ومأكله، ومشربه، وإرسال لحيته، وقص شاربه... وهذا بلا شك من الأمور المستحسنة في ذاتها، لأن الأخذ بها من قبيل التكريم له عليه الصلاة والسلام، ولكن ترك الأخذ لا يجعل الشخص مستحقا عقابا))

وقال الشيخ محمد شلتوت في الفتاوى ج2 ص141 (بيان للناس من الأزهر الشريف) ج2 ص330، 331: ((والحق أن أمر اللباس والهيئات الشخصية، ومنها حلق اللحية، من العادات...))

من باب الصيام:

[55] - ومحمد المرزوقي من المتشددين المتنطعين مثلك.

قال صلى الله عليه وسلم وآله: ((فصل ما بين صيامنا وصيام أهل الكتاب أكلة السحر)) صحيح مسلم 770/2، سنن أبي داود 303/2، سنن الترمذي 89/3

والفقهاء لا يقولون بوجوب السحور لأجل (مخالفة أهل الكتاب)، بل الإجماع وقع أنه (مندوب) لا غير، ولا إثم على تاركه.

وأمر بتعجيل الفطر، لأن اليهود والنصارى يؤخرونه (أبو داود 305/2، النسائي 253/2، ابن ماجة 542/1، أحمد 450/2. والفقهاء لا يقولون بوجوب (التعجيل)

من باب الأطعمة:

نهى صلى الله عليه وسلم عن قطع اللحم والخبز بالسكين كما تفعل الأعاجم (أبو داود 349/3، الترمذي 30/8، السنن الكبرى للبيهقي 280/7 والفقهاء لا يقولون بتحريم ذلك.

إن الفقهاء سلفا وخلفا استقر عملهم على عدم تحريم ما ورد أنه (من فعل اليهود والنصارى والمجوس) فكيف يقال بعد هذا: إن حلق اللحية (حرام)!!! (ملعون صاحبه)!! لأن فيه (تشبها بالكفار)؟!!

انتهى المنقول من كتاب (الشعائر الثلاث) إعداد لجنة البحوث العزمية، وهو من مؤلفات مخالفيكم.

قلتُ (ي/ دوكوري): هذا نقل لأقوال بعض العلماء القائلين بتحريم حلق اللِّحَى، وأقوال بعض القائلين بكراهته؛ حفاظا على الإنصاف والبعد عن التعصب.

حديثان يفيدان أهمية إعفاء اللحية:

1 ـ حديث: ((أنهكوا الشوارب، وأعفوا اللحى)) أخرجه البخاري (5893/10)، ومسلم (259/2)، وغيرهما.

وحديث: ((خالفوا المشركين، وفِّروا اللحى، وأحفوا الشوارب)) أخرجه البخاري (5892/10)، ومسلم (259/2) فلم تكن مخالفة المشركين هي السبب الأساسي لمنع الحلق فلا يكون حراما وإنما يكون مكروها ولو كان حراما في الأصل لم يكن مكروها ولا جائزا سواء فعله المشركون أو لم يفعلوه.

خطأ فاحش ما سمعنا بمثله في تاريخ التأليف

وهو الخطأ في كتابة اسم المخالف على غلاف الكتاب، ثم تكرير نفس الخطأ أكثر من مئة مرة في نفس الكتاب، أذلك تعمد (خطأ مقصود) أم حاجة في نفس الكاتب قضاها؟

إنك تخصص بابا كاملا تسميه (أبو يوسف دوكورى في الميزان) في ص156 وتريد بذلك التعريف بي، وتتكلف التكلم فيما يتعلق بحياتي الشخصية كأنك تعرفني، وأنت لا تعرف حتى اسمي وكنيتي، مع أن أول ما يجب على العالم الذي يريد التعريف بإنسان؛ أن يعرف

اسمه، وأنت لم تعرف اسمي، وتريد أن تُعرِّف الناس بي، ووسائل معرفة اسمي متوفرة لديك، إذ عندك مؤلفاتي، والتقيتَ بي وجها لوجه، ولك اتصال بالعلماء السلفيين في مدينة سيكاسو، الذين يعرفونني، ومع ذلك لم يشأ الله تعالى أن تكتب اسمي ولا كنيتي، بل حال بينك وبين معرفة اسمي وكتابته، مع شهرتي في مالي، وكثرة قيامي بالإرشاد في الإذاعات والتلفزة الوطنية، وفي الخارج.

إنك سميتني بـ (أبو يوسف دوكورى) والجميع يعرفون أن هذا ليس هو اسمي، وإنما اسمي هو (يعقوب دوكورى) وكنيتي (أبو محمد) لا (أبو يوسف) وليس لي ولد اسمه يوسف.

أنا أوجه السؤال إلى جميع علماء العالم، بل وإلى العوام: هل يمكن لمن يجهل اسم إنسان أن يُعرِّف الناس به، مع العلم أن التعريف يبدأ بالاسم، ولم يكن مشتهرا في بلادنا إضافة الكنية إلى الاسم، أنا وأنت من العجم، لا من العرب، فكيف تسميني أبا يوسف ولستُ معروفا بإضافة كلمة (أبو) إلى اسمي، ولا أبو يوسف كنيتي؟! فإن كنت تقصد بكلمة (أبو يوسف) الكناية المدحية فقد عارضتَ نفسك؛ لأنك جمعتَ بين المدح العام والطعن الخاص، والمدح العام يعارض الطعن العام والخاص، فهل يصح الجمع بين مدح عام وبين القول بأن الممدوح (مغمور مغرور الخ) مع العلم أن الطعن الخاص يُخرِج المدحَ العام من عموميته.

تسميتي بأبي يوسف وتحليلها

إما أن تكون متعمدا بهذه التسمية؛ فنسألك من هو المُمَوِّهُ والمُراوِغُ والمُغَيِّرُ والمُبَدِّلُ؟ هو أنا أم أنت؟ إن القراء لا يعلمون أنك ترد عليّ؛ فيضطرون إلى معرفة اسم من ترد عليه. لو تأملتَ قليلا لرأيتَ عنايةً ربانيةً بالمردود عليه؛ حيث حجبك عن كتابة اسمي وكفاني، فنذكرك هنا بقوله تعالى: ((فسيكفيكهم الله وهو السميع العليم))

وإما أن تقصد بالتسمية بأبي يوسف النبي عليه الصلاة والسلام؛ فهذا أفظع؛ لأنه ليس من أولادي من اسمه يوسف حتى يقال بأنني أبو يوسف. أبي ليس بنبيٍّ، فكيف أكون أبا لنبي، ويعقوب النبي أب لكثير من الأنبياء، فهل في هذا احترام لأنبياء الله، بحيث تَحُطُّ درجةَ أبي يوسف النبي عليه السلام من درجة النبوة؛ إلى درجة رجل يعترف أن الأنبياء أفضل حتى من الصحابة، فضلا عن غيرهم.

أليس تصرفك هذا نوعا من اللهو والتعسف والانفعال والغفلة والعمل العشوائي، ولن تستطيع التخلص من عيبه إلى قيام الساعة، ولو أعدت طبع كتابك من جديد، وحذفت منه كل العيوب والأخطاء؛ لأنها كلها موجودة في الطبعة الأولى التي رددتُ عليها.

إنك كررت هذا الخطأ في كتابك وهو كلمة (أبو يوسف) وحدها أكثر من مئة مرة، فكيف بالأخطاء الأخرى التي سأشير إلى بعضها، لا إلى كلها؛ لكثرتها.

أنا آسف على هذا الأسلوب منك، المخالف لأسلوب الحوار العلمي السلمي النافع.

من أراد عبد الله بعيب حجبه الله عن معرفة اسمه

أنا أرى عناية ربانية بهذا الأمر الديني؛ بحيث حجبك عن كتابة اسمي، وحال بينك وبين كتابته في كتابك، فلم تكن كل الطعون والبذاءات والاعتداءات الصادرة منك موجهة إليّ؛ بل كانت موجهة إلى من سميته أبا يوسف دوكورى، لا إلى من اسمه يعقوب دوكوري.

فلو كان دفاعك خالصا لله، ولبيان الحق، وللرد بالدليل من الكتاب والسنة الخ لما حجبك الله عن كتابة اسمي ـ مع توفر وسائل معرفته لديك ـ ولما حال بينك وبين تكرير هذا الاسم الخاطئ (أبو يوسف) أكثر من مئة مرة في صفحات كتابك، وكتابته على الغلاف أخطر؛ لأن الغلاف أول ما يواجه كل قارئ، وأول ما يقرأه كل قارئ، ولكن قضى الله أمرا كان مفعولا، ولعلك تحذف هذه الأخطاء الكثيرة التي نبهتُك إياها في طبعة أخرى؛ فتكون أنت الحذاف لا مخالفك.

بماذا تُعرف الحزبية والطائفية

الحزبية والطائفية تُعرف بأمور، منها:

- قيام فرقة باتخاذ إمام وقائد، بحيث ترى كل فرقة من الفرق الأخرى وجوب طاعة أمرائها وقادتها المتعددين بتعدد الفِرَق.

- قد يُطْلِقُ عليه بعضُهم كلمةَ (الخليفة) أو (الإمام الأكبر) ويرى وجوب مبايعته وطاعته. ولكن لا يعني هذا عدم جواز اتخاذ إمام أو قائد ديني عالم، وظيفته مقتصرة على التعليم والتوجيه والإرشاد الموافق لشرع الله، مبايعته ليست واجبة على أتباعه وجماعته، لأنه ليس بخليفة شرعي. فالخليفة الشرعي هو من توفرت فيه شروط الخلافة الشرعية أو كانت أكثر فيه من غيره، وتم تنصيبه بواسطة أهل العلم والخبرة نيابةً عن جمهور المسلمين مع اختيارهم ورضاهم، ليكون خليفة لجميع مسلمي العالم الإسلامي، أو لمسلمي دولة إسلامية واحدة، لأن الدول الإسلامية تعددت، وقد كانت في عهد النبوة دولةً واحدةً بإمامٍ واحدٍ.

وهذا من الفروق بين هذا الإمام المرشد المعلم وبين قادة الأحزاب الإسلامية، فهو كالمعلم في الفصل، يعلِّم الطلاب العلوم التي يجعلها الله سببا ليكونوا من العلماء، وليس من مسؤليته إدخال العلم في أذهان الطلاب، فهذا لله وحده، لا للبشر، فالتعليم شيء، وإدخال العلم في أذهان الطلاب شيء آخر، كما أن قيادة الأحزاب، والخلافة شيء آخر. ووظيفته كوظيفة إمام المذهب في التعليم والإرشاد.

فالخليفة الشرعي ـ كما مر ذكره ـ هو من توفرت فيه شروط الخلافة الشرعية أو كانت أكثر فيه من غيره، وتم تنصيبه بواسطة أهل العلم والخبرة نيابةً عن جمهور المسلمين مع اختيارهم ورضاهم، ليكون خليفة لجميع مسلمي العالم الإسلامي، أو لمسلمي دولة إسلامية واحدة، لأن الدول الإسلامية تعددت، وقد كانت في عهد النبوة دولةً واحدةً بإمامٍ واحدٍ.

فالإسلام لا يعترف إلا بفرقة واحدة لها إمام واحد، ولا يعترف بتعدد الفرق كل لها إمامها في دولة واحدة. لحديث انقسام الأمة إلى ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة هي الجماعة المستقرة على ما عليه النبي وصحبه. فإذا تعددت الفرق وأئمتها في كل دولة لم تكن فرقة واحدة، فإن لم تكن فرقةً واحدةً فما حكم الفِرق الأخرى المتعددة وأئمتها المتعددين؟

الفرق بين المذاهب الفقهية والفِرَق الإسلامية الأخرى

الفرق بين قادة الفرق والأحزاب الإسلامية وبين أئمة الفقه المعروفين

هو أن إمام المذهب لم ينتخبه جماعة أو فرقة لنصبه إماما لهم، كما يُنتخب القادة في هذا العصر بالتصويت لهم ونحوه.

ويمكن أن تقوم فرقة باتخاذ قائد لها من غير انتخاب تصويتي، ولكن الفرق بينه وبين القائد التعليمي التوجيهي الإرشادي؛ هو أن قائد الفرقة يرى أن قيام حزبه وفرقته جميعا بمبايعته واجبة كوجوب مبايعة الخليفة، ويُصْدِرُ الأمرَ أحيانا بالقتال، ولم تتوفر شروط الخلافة في أغلب قادة الفرق والأحزاب، بل تنصبه الفرقة أحيانا إماما وقائدا لها لموافقة مزاجه وأخلاقه وطبيعته وتصرفاته لمبادئها، فلا ينصبه المتشددون إماما عليهم غالبا إلا إذا كان متشددا يكفر الفرق الأخرى ويصدر الأمر بالقتال وإن لم يكن شرعيا.

أما أئمة المذاهب: فهم المركزون على التعليم والتفقيه، واستنباط الأحكام من النصوص؛ لنفع عباد الله، وتبصيرهم بأمور دينهم، ويصدق فيهم حديث (العلماء ورثة الأنبياء) لأن الرسول ليس عليه إلا البلاغ (وما على الرسول إلا البلاغ المبين) والبلاغ يدخل فيه التعليم، وتبليغ الفقه وأحكامه إلى الناس، وهذا من الفروق بين المذاهب الفقهية وبين الأحزاب والفرق الإسلامية.

التوسل لا يكون إلا بالصالحين أحياء وأمواتا لا بغيرهم

ص69 سطر18قلتَ: ((لا غرابة أن يختلف رأي الشيخ محمد عبد القادر، وأبي يوسف في مسألة التوسل؛ إذ إن الرجلين ينتميان إلى مدرستين مختلفتين في وجهة النظر في التوسل، فمدرسة الشيخ محمد عبد القادر الشرقية السلفية ـ مهبط الوحي ـ تفرق بين التوسل بالحي أو بالعمل الصالح، وبين التوسل بالميت سواء كان النبي أو غيره من الأنبياء أو الصالحين، بينما مدرسة الشيخ أبي يوسف المغربية الصوفية تبيح التوسل بجميع البشر عموما...))

قلتُ (ي/ دوكورى): إن المملكة العربية السعودية إسلامية، والمملكة المغربية إسلامية، فلماذا التكلف للتقسيم والتفريق بين المسلمين باسم الطائفية؟ والله تعالى يدعو الجميع إلى الوحدة الإسلامية لا إلى الوحدة الطائفية.

فهل السلفية تتعلق بدولة إسلامية أو بجهة معينة دون الأخرى؟ أم السلفيون موجودون في كل العالم وخاصة الدول الإسلامية؟

ـ قلتَ: بأن مدرسة الشيخ أبي يوسف المغربية الصوفية تبيح التوسل بجميع البشر عموما، ولم تذكر المصدر ورقم الصفحة والسطر، والله تعالى يقول: ((قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين))

أتريد أن تقول: بأن المدرسة المغربية الصوفية تبيح التوسل إلى الله حتى بفرعون وإبليس وغيرهما من أعداء الله وأعداء أحبابه على العموم؟، وكلمة (عموما) الموجودة في كلامك تفيد الإطلاق، وكذلك كلمة (البشر) تشمل الكفار والمسلمين وعبدة الأوثان.

وما كنتُ أظن أن مثلك يقول هذا؛ لأنك تعرف معنى التوسل.

فالتوسل معناه: أن يتخذ طالب مراد وسيلةً إلى الله الوهاب؛ ليهب له مراده، لما لهذه الوسيلة من القدر والمنزلة والقرب عند الله، سواء كانت هذه الوسيلة نبيا، أو عبدا صالحا، أو غيره من العبادات والأعمال الصالحة، والتوسل لا يكون إلا بعباد الله الصالحين، لا بكل البشر، وليس كما ادعيت من أن الصوفية يتوسلون بكل البشر، فلماذا سكتَّ عن ذكر مصدر هذا القول البعيد عن الصحة؟

فكلمة (فَاسْقِنا) الصادرة من المتوسل عند الاستسقاء دعاء؛ لأنه طلب السَّقْيَ من الله المجيب، فدل على أن للمتوسل نصيبا في دعاء التوسل، إضافة إلى دعاء المتوسَّل به، وكذلك دعاء الضرير عند التوسل بالنبي، وهو قوله ((اللهم إني اسألك، وأتوجه إليك بنبيك محمد نبي الرحمة)) فهذا الدعاء من قول المتوسِّل (الضرير)، لا من قول النبي الذي قصده للتوسل به إلى الله. فيجوز أن يكون التوسل بنبي، وصحابي، وعبد صالح، وأمثالهم، كما يجوز التوسل بدعائهم منفردا، أو بدعائهم مع دعاء المتوسِّل نفسِه، مثل قول عمر بن الخطاب عند الاستسقاء ((اللهم إنا كنا نتوسل إليك بنبينا فتسقينا، وإنا نتوسل إليك بعم نبينا فَاسْقِنا)) ولو قال أحد في حياة النبي (اللهم إنا نتوسل إليك بفاطمة كما نتوسل إليك بنبينا) لكان ذلك جائزا في رأينا سواء في حياتها وبعد مماتها. لأن المجيب هو الله لا النبي، والمجيب حي لا يموت، وغيره يموت.

فالمتوسِّل: هو عمر بن الخطاب، والمتوسَّل به: هو عم النبي، وكلمة (فَاسْقِنا) دعاء طلب صادر عن المتوسِّل نفسِه وهو عمر، والساقي هو الله المتوسَّل إليه سواء كان المتوسِّل به حيا أو ميتا.

والقول بأن التوسل بالميت لو كان جائزا لتوسل عمر بالنبي وهو ميت؛ دليل عقلي وليس بنص صريح، فإذا كان سبب التوسل بالصالحين هو لصلاحهم ولما لهم عند الله من قدر ومنزلة؛ فالنبي له مقامه ومنزلته عند الله في حياته وبعد مماته إلى قيام الساعة، فالمتوسِّل يموت، أما عمله وأثره ومقامه فَبَاقٍ، وبسبب هذا المقام المحمود والمنزلة الرفيعة يستشفع به الناس يوم القيامة ويتوسل به الناس إلى الله بعد مماته كما كانوا يتوسلون به في حياته،

ومجيب دعوات السائلين وقاضي حاجات المتوسلين هو الله المتوسَّل إليه وحده لا النبيُّ المتوسَّلُ بِه.

تصوفنا والتصوف الحقيقي الإسلامي

يوجد جسد وروح وقلب وقالَبٌ، وأصل وفرع، وظاهر وباطن، وغاية ووسيلة.

إنني إذا تحدثتُ عن التصوف فإنما أعني (التصوف الصافي الحقيقي الإسلامي) الذي هو العمل بروح السنة وحقيقتها، التي هي مقتضى مقام الإحسان، المبني على تزكية النفس من أدران الذنوب، والمُرَكِّز على التوجه القلبي، بكثرة ذكر الله بالأذكار المشروعة، وهذا النوع من التصوف في رأينا ليس داخلا في حكم الطائفية المذمومة والفِرَقِية القائمة على اتخاذ زعيم وقائد تجب إطاعته ومبايعته، وإيجاد مبادئ وشروط للانتماء، كما يوجد عند الحزبيين والطائفيين.

وبهذا يُعرف الفرقُ بين تصوفنا وتصوف غيرنا، وهو شبيه بكلمة (السلفية) عند السلفيين، الذين يخرجون كلمة (السلفية) من الحزبية والطائفية؛ بحجة أن السلفية نسبة إلى السلف الصالح، وكلاهما (الصوفية والسلفية) من الفرق الإسلامية الأم (أهل السنة والجماعة) ولكن أين إمامها، فحتى النصارى عندهم إمامهم، فأين إمامنا؟

فالسلفي: هو التابع للسلف الصالح فيما كانوا عليه من الأقوال والأعمال والأخلاق والأحوال.

وتصوفنا: تابع لما كان عليه بعض السلف الصالح، الذين يُغَلِّبون الجانب الروحي بكثرة الذكر الإحساني والعبادة الإحسانية والزهد والعزلة، مثل الذكارين الذين أمر الله رسوله بالجلوس معهم في قوله: {وَاصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطًا} الكهف: 28

وكانت لهم حالات وشؤون متميزة، مثل أويس القرني وأهل الصفة، وقد تطورت هذه الحالة منذ عهد خير القرون إلى هذه الحالة التي عليها التصوف الجنيدي الصافي النزيه اليوم، المبني على التزكية الروحية، وتزكية النفس، وتنوير القلب، وتسييره بكثرة الذكر والعبادة الإحسانية، المُؤَدِّيَة إلى كشف حُجبه، وإيصاله إلى مقام نيل القرب الرباني، والرضوان الرحماني، الذي يعقبه غالبا الكشف، والمشاهدة الفؤادية، ونيل العلوم العرفانية، والمواهب الربانية، وغيرها، مما يكرم الله تعالى به أحيانا عباده الصالحين، وأولياءه الصادقين، وأهل الأنوار الواصلين، وآداب الذكر والدعاء في تصوفنا هي نفس آداب الذكر والدعاء المأخوذة والمستنبطة من الكتاب والسنة، ومقاصد الشريعة.

العاملون بروح الشريعة والسنة النبوية[56]، هم الذين يجعلون الظاهر تابعا للباطن، فيجعلون الجوارح تابعة للقلب في عبادتهم، والأدلة على ذلك في نصوص السنة كثيرة، وعلى رأس تلك الأدلة: حديث (الإحسان: أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك) والرؤية هنا لا تعني رؤيةَ البصر، وإنما تعني الرؤيةَ الصادرة من نور القلب المؤمن، والمرئي لا يعني ذات الرب؛ وإنما يعني رؤيةَ نورِهِ لا ذاتِه، ويعني رؤيةَ اسمِه أو صفتِه أو كلامِه، لأن أسماءَه وصفاتِه وكلماتِه مضافةٌ إلى الله، وليست بمخلوقة. فالذات الإلهية لا تُرى، وإنما النور الإلهي هو الذي يُرى، والدليل قول الرسول صلى الله عليه وآله وسلم عند ما سأله أبو ذر هل رأيت ربك أي في ليلة المعراج؟ قال: ((رأيت نورا)) وفي رواية أخرى: ((نور أنى أراه)) كما في صحيح مسلم.

مع العلم أن هذا التصوف الحقيقي المذكور يمكن أن يكون معدودا من الفرق الإسلامية عند البعض، كما يمكن وجود علماء يَعدُّون (السلفية) من الفرق الإسلامية.

فالعلة التي تخرج السلفية من الطائفية؛ هي نفس العلة التي تخرج هذا النوع من التصوف الإسلامي الشرعي من الطائفية؛ لأن الأساس على العمل، لا على مجرد الاسم والتسمي أي بـ(السلفية والتصوف).

كما ورد في حديث الفرقة الناجية وأنها ما عليه النبي وأصحابه أي من العمل الموافق للشرع لا مجرد التسمي بالفرقة الناجية أو السلفية أو أهل السنة والجماعة أو المالكية أو الحنفية أو الشافعية أو الحنبلية أو الصوفية الخ. ومن أراد معرفة نوع تصوفنا بالتفصيل فعليه بكتابنا (التربية الروحية وفقهها) ثم بحثنا المسمى (تصوفنا)، وهو ملخص في قصيدة مهمة سميتُها (تصوفنا في قصيدة) وهي موجودة في كتابي (طب الجَنان في القصائد الحسان).

الغلو عند غير الصوفية

إن الغلو ليس موجودا عند الصوفية وحدهم، بل الغلو موجود عند غيرهم من بعض الفرق الإسلامية كما يوجد الاعتدال عند بعضهم أحيانا.

ـ **إن البعض يغلون** في أئمتهم وعلمائهم ومشايخهم غلوا يقطعهم عن رؤية زلتهم، وقد قيل: (حبك الشيء يعمي ويصم) وهاك صورا من الغلو في العلماء:

فمن ذلك قول بعضهم: (نظرة عندنا من أو في أحمد، أي ابن حنبل؛ تعدل عبادة سنة)

وقال شيخ السلمي له: من قال لأستاذه لم؟ لم يفلح أبدا.

وحكى الشيخ سليمان بن يوسف بن مفلح فقال: كنتُ إذا سمعتُ شخصا يقول: أخطأ النووي، أعتقد أنه كفر.

[56] ـ مثل أهل الصفة وأمثالهم

فأين هؤلاء من قول أمير المؤمنين علي بن أبي طالب: لا تعرف الحق بالرجال، بل اعرف الحق تعرف أهله.

قال الإمام ابن قيم: اتخاذ أقوال رجل بعينه بمنزلة نصوص الشرع، لا يلتفت إلى قول من سواه، بل ولا إلى نصوص الشارع، إلا إذا وافقت نصوص قوله؛ فهذا والله هو الذي أجمعت الأمة على أنه محرم في دين الله، ولم يظهر في الأمة إلا بعد انقراض القرون الفاضلة[57]

وأما غلوك أنت في شيخك فقد ذكرتُه في محله.

إنني لم أجد الفرصة لأتكلم بالتفصيل عن موقف بعض الكبار من أئمة السلفيين وعلمائهم، واحترامهم التصوف الصافي النزيه، الموافق للشريعة، ولكن أكتفي بالإشارة إلى كتاب قيم مهم في ذلك، مع ذكر الأئمة السلفيين، ودونك اسم الكتاب: **(موقف أئمة الحركة السلفية من التصوف والصوفية)**

1 ـ الإمام أحمد بن حنبل

2 ـ الإمام ابن تيمية الحراني

3 ـ الحافظ الذهبي

4 ـ الإمام ابن قيم الجوزية

5 ـ الحافظ ابن كثير

6 ـ الحافظ ابن رجب الحنبلي

7 ـ الإمام محمد بن عبد الوهاب)

تأليف: عبد الحفيظ بن ملك عبد الحق المكي.

بهذا الكتاب المهم تظهر قيمة التصوف الصافي عند هؤلاء الأئمة الكبار السلفيين، وأسماؤهم مكتوبة على غلاف الكتاب كما مر.

دليل لزوم الملازمة على الأوراد وعلى أعدادها المحددة

إن التحديد الملزم الذي لا يقبل الزيادة ولا النقصان ولو لعذر غير مقبول، هو التحديد البدعي الممنوع.

[57] ـ حرمة أهل العلم ص 370

أما التحديد الملازم غير الملزم: بحيث تجوز الزيادة فيه عند النشاط والنقصان منه عند المرض أو الكسل، وغيرهما من الأعذار فهو التحديد الجائز.

أما ما ذكرتَ من كون عدد11 ملزما عند أهل بعض الطرق، و12 عند البعض الآخر؛ **فجوابه:** إن مريد السير إلى الله إذا أرا الانتساب إلى طريقة عند مرشد روحي فإنه يعرض عليه شروطه كله، فإذا عاهده على أنه يستطيع القيام بها كلها؛ تحول العدد الملازَم غير الملزَم إلى عدد ملازَم ملزَم، لا تجوز الزيادة فيه ولا النقصان منه؛ لوجوب الإيفاء بالعهد ((إن العهد كان عنه مسؤولا)). فيكون الطالب هو الذي أوجب العدد على نفسه لا شيخه، لأنه الذي عاهد شيخه على ملازمة ورده بعينه وعدده مختارا، فإن معاهدته الاختيارية هي السبب في لزومه ولزوم عدده لوجوب الوفاء بالعهد. فليرجع إلى أدلة جواز تحديد عدد الذكر غير الملزم بالتفصيل في كتابنا (نظرات في كتاب الفتاوى الطوبية)، وكتابنا (البدعة تعريفها وأمثله لها وأقوال العلماء فيها) من يريد.

في ص107 قلتَ: (نحن نسأل الشيخ بالله؛ هل أصحاب الطرق يُلزمون المريد بالتزام الأوراد، وأنه لا يجوز تركها، أو لا يُلزمون؟)

الجواب: الداخلون في الطرق الصوفية هم الذين ألزموا أنفسهم بالتزام الأوراد والمداومة عليها، عملا بالشروط التي واعدوا الشيخ وعاهدوه على التزامها، كما ذكرناه آنفا. والإيفاء بالوعد لازم بنص قول الله تعالى: (وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا)) الإسراء: 34

ولا تجد أي شيخ من مشائخ التصوف يلزم أحدا بأخذ الورد، وإنما يأخذه المريد باختياره، ويعاهد الشيخ بنفسه على التزام شروط الدخول في الطريقة، فمعاهدته شيخه على المداومة على الورد وعلى عدده هي التي أوجبت عليه التزام العدد المحدد، وهو من أسباب مساعدته على المداومة على الذكر، والحديث النبوي يقول (خير الأمور أدومها وإن قل).

خطأ القول بأن الصوفية تبيح التوسل بجميع البشر

في ص69: أثبتَّ أن المدرسة الشرقية السلفية ـ مهبط الوحي ـ هي مدرسة شيخك، وأن المدرسة المغربية الصوفية هي مدرستي، حيث قلتَ: بأن مدرسة الشيخ أبي يوسف المغربية الصوفية؛ تبيح التوسل بجميع البشر عموما.

الجواب: إن هذا الزعم هو من أقوالك التي لم تصح، بل هو بعيد بعد الشعرى عن ذكاء

فهل جميع البشر عموما صالحون؟ حتى يجوز التوسل بغيرهم؟! اذكر المصدر ورقم الصفحة التي فيها أن المدرسة المغربية الصوفية؛ تبيح التوسل بجميع البشر عموما؛ لتثبت صحة دعواك! أليس أبو لهب من البشر، فهل يصح التوسل بأبي لهب الصالي نارا ذات لهب.

في ص83 ـ 84: طعنتَ في الأولياء بقولك: (وأما من ذكرهم من الصالحين والعظماء العارفين، وأنهم لم ينالوا ما نالوا من الولاية إلا بواسطة النبي صلى الله عليه وسلم والتوسل بذاته إلى الله، وبكثرة الصلاة عليه، ثم قلتَ: (الله أعلم بأهل ولايته وكرامته، ولكن لا شك أن من يترك الصلاة، أو الحج، من غير عذر، ويتوسل بالقبور والأضرحة، لا يكون وليا من أولياء الله أبد الآبدين)

الجواب: ما أطول لسانك على أهل الله! كيف يمكن أن يكون الصالحون العظماء العارفون ممن يتركون الصلاة أو الحج من غير عذر، ويتوسلون بالقبور والأضرحة؟! وكيف تنفي عنهم الولاية لسببٍ هُمْ أَبْرِياء منه؟! ولم تذكر دليلا ولا مصدرا على أنهم يتركون الصلاة أو الحج...!

ألا تخاف قول الله تعالى في الحديث القدسي ((من آذى لي وليا فقد آذنته بالحرب)) وهل أولياء الرحمن كأولياء الشيطان الذين يتركون الصلاة والحج؟

في ص102 ـ 103 قلتَ بأنني قلتُ: الخروج من الخلاف أسلم.

الجواب: كيف أعيب الذين منعوا دخول التمائم من القرآن في بلادهم (السعودية) عند الحج، خروجا من الخلاف؟! مع أنهم لم يقولوا بأن سبب منع إدخال التمائم في بلادهم هو الخروج من الخلاف. فأنت الذي أقحمتَ ذلك في سبب منع دخول التمائم في بلادهم ثم تتهم مخالفك بالإقحام! فهل نسيت المثل الذي كررتَه في بحثك (رمتني بدائها وانسلت)، هل سبب منع دخول التمائم من القرآن في البلاد السعودية هو الشرك؟ أم أن الخروج من الخلاف هو السبب؟ لا شك أن سبب منع الدخول في البلاد السعودية مع التمائم هو أن المانعين يرون أن التمائم من الشرك الأكبر كما يرى شيخك؛ ولذلك منعوا دخولها في بلادهم.

الصلاة على النبي كلما ذكر اسمه وترك الصلاة على آله

إنك تتابعني في كل شيء دق أو جل، حتى المواضع التي أصلي على النبي فيها عند ذكر اسمه، والتي أكتفي فيها بالصلوات السابقة.

إن تكرار ذكر اسم النبي مع الصلاة عليه مرات كثيرة، وترك الصلاة عليه عدة مرات؛ هو أخف من الصلاة على النبي بغير صلاة على آله، فهل أنت تصلي على آله؟ فلماذا تقلل الصلاة على آله أو تتركها كليا؟

فأيهما أقرب من البدعة؟! مع العلم أن الصلاة على آل النبي فيه نص صحيح، ولا خلاف فيه، كما في الصلاة الإبراهيمية بلفظ (اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم الخ).

وأما الصلاة على النبي كلما ذكر اسمه أو كتب وتركها أحيانا في كتاب واحد، أو في موضع واحد؛ فأين النص الصريح الصحيح في تحريمه؟! وأين دليل اتفاق أئمة المذاهب السنية على ذلك؟

انظر الدليل في كتاب (جلاء الأفهام في فضل الصلاة والسلام على محمد خير الأنام) لابن قيم الجوزية فقد جاء فيه ما يأتي:

(وقد اختلف في وجوبها كلما ذكر اسمه صلى الله عليه وآله وسلم، فقال أبو جعفر الطحاوي، وأبو عبد الله الحليمي: تجب الصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم كلما ذكر اسمه صلى الله عليه وآله وسلم، وقال غيرهما: إن ذلك مستحب، وليس بفرض يأثم تاركه. ثم اختلفوا، فقالت فرقة: تجب الصلاة عليه في العمر مرة واحدة، لأن الأمر المطلق لا يقتضي تكرارا، والماهية تحصل بمرة، وهذا محكي عن أبي حنيفة، ومالك، والثوري، والأوزاعي. قال عياض، وابن عبد البر: وهو قول جمهور الأمة.

وكان الإمام أحمد رحمه الله، ربما كتب الحديث، ولم يذكر صلى الله عليه وسلم[58].

ترجمة النشيد الوطني لمالي، لي، لا لكم

ومن الأدلة القطعية على إخلالكم بالأمانة العلمية؛ تعمدكم نقل الترجمة للنشيد الوطني لمالي إلى العربية إلى كتابكم (مقرر التربية المدنية[59]) من غير إشارة إلى صاحبه، والله تعالى عالم الغيب والشهادة يعلم أنه من تأليفي، وليس من تأليفكم، إنكم تعرفون كما يعرف كل العلماء في أنحاء العالم؛ أن كل من نقل نشيدا، أو نحوه، للغير إلى كتابه من غير إشارة إلى صاحبه؛ فقد أخلّ بالأمانة العلمية، وأوقع الناس في الحيرة، لأنهم لا يعرفون من هو صاحبه وناظمه بالتحقيق، بل قد يظنون أن الناقل هو صاحبه، لأنه كتبه في كتابه من غير إشارة إلى اسم منشئه ومنشده. وقد كنت سكت على ذلك أعواما، ولكنك ألجأتني إلى ذكره.

أدلة بطلان القول بمناقضة الشيخ أبي يوسف دوكورى نفسه

في ص 21 عَنْوَنْتَ قائلا: مناقضة الشيخ أبي يوسف دوكورى نفسه.

وعطفتَ بقولك: (وقد ناقض الشيخ نفسه، فعاد فذكر في عنوان آخر من النظرات نفسها؛ حيث قال: 5/...نصف المذاهب الإسلامية على القبض والنصف الآخر على الإسدال....)

قلتُ: إن هذا الكلام منك باطل، والأدلة على ذلك كما يلي:

ـ الدليل الأول: إن الشيخ أبا يوسف دوكورى غير موجود؛ إنما الشيخ الموجود هو الشيخ يعقوب دوكورى، لا الشيخ أبو يوسف دوكورى.

ـ الدليل الثاني: قولك: الصحيح أن المذاهب الأربعة ونصف المالكية على القبض. فهل يقال لمذهب واحد بأنه مذهب ونصف مذهب؟

---

[58]- التفسير الثمين للعلامة العثمين. م4 ص 510.

[59]- مقرر التربية المدنية للصف السادس ص 12 إعداد عبد القادر كيجيرا وآخرون- طوبى.

إذا قلتَ: المذاهب الأربعة ونصف المالكية فقد قلتَ: الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنبلية، مع زيادة نصف مذهب.

فالمذهب واحد بنصفيه، فهذا التقسيم يُصيّر المذاهب الأربعة خمسة، ولأول مرة أسمع فيها أن نصف المالكية على القبض والنصف الآخر على الإسدال، بل الجمهور على أن الإسدال هو مشهور مذهب مالك، ومذهب جمهور المالكية، وكلمة (مشهور) تعني أن الذي اشتهر في العالم هو أن الإسدال هو مذهب مالك، والجمهور من أصحابه مسدلون، وهم أضعاف من يقبضون أيديهم منهم وليس النصف، فلا يصح أبدا قولك: بأن نصف المالكية على القبض، والنصف الآخر على الإرسال، لأنه تسوية بين عدد القابضين وعدد السادلين في المذهب الواحد (المالكي).

وكون الإسدال هو مذهب الزيدية هو الحق، لأنه من مذاهب أهل البيت، ولا يناقض ذلك كون الشوكاني والأمير الصنعاني على القبض؛ لأن الحكم للأغلبية، فأين التناقض في كلامي؟

وقولك بأننا لو سلمنا بأن المذاهب الإسلامية منقسمة بشكل متساو، أليس هذا الكلام يناقض ما حكيتُه أنا من اتفاق المذاهب الإسلامية على جواز الإسدال، وعدم اتفاقهم على جواز القبض؟

الجواب: أظنك تعرف معنى الجواز؛ إن معناه: أنه ليس بحرام، فما لم يكن جائزا فهو حرام، لا مكروه، لأن المكروه لا يقال بأنه غير جائز، بل هو جائز مع الكراهة.

فالمذاهب الإسلامية متفقة على أن الإسدال ليس بحرام، ولكن القبض محرم في المذهب الجعفري. فالمذاهب الإسلامية غير متفقة على أن القبض ليس بحرام، لوجود قول في المذهب الجعفري بتحريم القبض.

وبهذا يثبت أن المذاهب الإسلامية لم تتفق على أن القبض ليس بحرام، فأين التناقض الذي نسبته إلى مخالفيك؟

وأيضا: كونك على شيء لا يعني أنك لا تجيز غيره، فنحن على الإسدال ولكن نجيز القبض[60] وكم من أناس يصلون التراويح عشر ركعات مع اعتقادهم بجواز صلاتها عشرين ركعة.

والبيت الذي اعتمدتَ عليه لإثبات كون نصف المالكية على القبض، وهو:

وندب القبض لدى الثلاثة وعن مالك على رواية

[60] ـ إنني أتعجب من مساوئ قلمك، وتسرعك إلى اتهام المخالف بالتناقض في أمر بسيط سهل، وسيشهد قراء الكتاب أنه لا تناقض فيه، فكم من أناس يصلون التراويح 20 ركعة، مع اعتقادهم بجواز صلاتها 11 ركعة.

لا يعني التحديد بالنصف، بل يعني وجود رواية عن مالك تقول: لا بأس بالقبض في الفرض والنفل. وينبغي النظر في وزن البيت، وتبديل كلمة (عن) بـ (عند) أنسب.

مع أن رواية ابن القاسم مقدمة على قول غيره عند جمهور أهل المذهب المالكي. ورواية ابن القاسم تقول بأن مالكا لا يعرف القبض في الفريضة وإنما يكون القبض عند طول القيام في النافلة للاستعانة عليه.

وأما أنت فلا تقبل ولا ترضى للمسدلين أن يسدلوا أيديهم في الصلاة، ولذلك تحاول رد جميع الأحاديث الدالة على جواز الإسدال، فلم تقبل استحباب الإسدال، ولا حتى جوازه، فمتى يحصل الوفاق والاتحاد ويزول الاختلاف المفرِّق بين المسلمين إذا كان بعضهم يعمل بمذهبه، ولا يقبل لغيره أن يعمل بمذهبه؟

إنني أرى أن رواية مالك في الإرسال هي التي تناسب قول ابن عباس: ((يستعين الرجل في صلاته من جسده بما شاء، ورفع أبو إسحاق قلنسوته في الصلاة ورفعها، ووضع على كفه على رسغه الأيسر)) رواه البخاري، فهو يفيد أن احتياج المصلي إلى الاستعانة بالقبض لطول القيام في النافلة هو سبب وضع الكف على الرسغ الأيسر، ولولا ذلك لا استمر على الإسدال.

وهذا الحديث دليل لقول مالك، فقد جاء في (المدونة الكبرى) أن الإمام مالكا سئل عن وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة فقال: ((لا أعرف ذلك في الفريضة، ولكن في النوافل إذا طال القيام فلا بأس به، يعين به على نفسه))

فلا شك أن الإسدال هو مشهور مذهب مالك، وعليه جمهور المالكيين، ولا يصح كون النصف منهم عليه والنصف الآخر على القبض بالتسوية في التحديد كما قلت، والبيت المذكور لا يقوى أمام أثر ابن عباس الوارد في صحيح البخاري، وليس في البيت تحديد بالنصف، فما هو دليلك ومرجعك في هذا التحديد التكلفي؟ ومع ذلك تتهم المخالف بالتكلف!

ـ قلتَ في ردك ص6 سطر9: بأنني ادعيتُ أنه يجب اتباع أهل البيت في السدل بحديثين.

الجواب: يستفاد من كلامك هذا أنني جعلت الأسدال واجبا، إنني لا أقول كذبتَ، ولكن أقول بأنك لم تقل صوابا، وسوف يشهد بذلك كل من قرأ كتابي (نظرات) ص6 سطر 13 الذي قلتُ فيه: ((والمقصود من ذكر أدلة الإسدال إثبات مشروعيته، وليس المقصود كراهة القبض، لأن أحاديثه معروفة، وإنما المقصود هو التحذير من الإنكار على المخالف ما دام عنده دليل، لأن الإنكار كان من أسباب تفرق المسلمين))، هذا هو الذي قلتُ في ص6 من كتابي (نظرات).

يا أخي المحترم عبد القادر كيجيرا، لم أقل بوجوب الإسدال اتباعا لأهل البيت، فيسرني أن تلتزم بالأمانة العلمية في النقل، التي تتهم مخالفك بتركها بغير حق. فاتباع الروايات

الصحيحة التي نقلوها عن النبي عليه وعلى آله الصلاة والسلام مطلوب كحديث الثقلين الثابت في صحيح مسلم، أما تخصيص ذلك بالإسدال فليس بمقبول. لأنه تخصيص للعام المطلق، فكل حديث صحيح صريح نقله إلينا أهل البيت أو الصحابة ينبغي العمل به كما يقتضيه النص، كما نعمل بالأحاديث التي رواها الصحابة.

إن الإمام البخاري محبوب عند سائر أهل السنة، وأنا أقدم صحيح البخاري على كل كتب الحديث، ومؤلفاتي شاهدة بذلك، ولكنك دائما تهجم على مخالفك، وتقول بأنني تطاولت عليه لقولي: ((فصحيح البخاري غير خال من المآخذ؛ لأن جامعه غير معصوم، وكذلك جميع رواة الأحاديث، وهذا من الفروق بين القرآن والسنة)) ص30 في كتابي (نظرات)

وأقول إن جوابك هذا خارج عن موضوع الرد. والرد الموضوعي هو أن تخالفني وتقول: إن صحيح البخاري خال من المآخذ، وأنه معصوم، ثم تأتي بالأدلة على ذلك، فهذه هي الإجابة على المسألة.

أما العدول عن ذلك إلى كلام آخر فهو فرار من المسألة ومن الإجابة عليها إلى غيرها، فإما أن تقول: البخاري معصوم أو هو غير معصوم. هذا هو الجواب لا غير، ولن تستطيع أن تقول ذلك لأنك تعلم أن ما قلته هو الحق، ولكن لا تقول: هو الحق. اللهم اجعلنا من أهل الحق ولا تجعلنا من المعرضين عن الحق. حتى الصحابة غير معصومين، وقد ذكرت الأدلة على ذلك.

إنك تطعن في الإسدال الذي هو مشهور مذهب الإمام مالك، فلماذا لم تر أن ذلك تطاول منك عليه، والإسدال هو مذهب الإمام جعفر الصادق، فهل تتعمد التطاول على هذين الإمامين الجليلين؟

ما تقول في عدم اتفاق رجال الحديث على أن صحيح البخاري غير خال من وجود حديث ضعيف أو أنه خال من المآخذ، ولا يوجد أحد يقول بأنه معصوم؟

إن رجال الحديث قدموه على غيره من كتب السنة لأنه أصح الصحاح، لا لأن كل ما فيه صحيح، أو لأنه خال من المأخذ، فهو بشر غير معصوم من الخطأ؛ لحديث (كل بني آدم خطاء وخير الخطائين التوابون) فقد قال الشيخ القرضاوي في كتابه: (في السنة النبوية وعلومها) ص58: ((هناك بعض أحاديث في الصحيحين يمكن أن تُنتقد))

إقحام كلام في كلام الشيخ وليس فيه

في ص155 من كتاب (دفاع عن الفتاوى الطوبية) قلتَ: بأن الشيخ كان يرى أن من يحلق ثم يستهزئ بالذين يوفرون؛ أنه مستهزئ بفعل رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وأمره، فأصدر الفتوى هكذا؛ لتكون رادعة زاجرة، نكالا لما بين يديها وما خلفها.

جوابنا: ان الحكم يكون بما يقول القائل، لا بما كان يرى، لأن القراء لا يعرفون ما كان يرى؛ وإنما يحكمون بما قال. فلماذا تعدل عن قوله إلى رأيه المخالف لقوله، إنه وَجَّه كلامَه

إلى حالقي اللحى، لكنك تصرف كلامه إلى القول بأنه يعني الذين يستهزئون باللذين يوفرون اللحى فزدت في كلامه ما لم يقله، كأنك تصحح كلامه وتبين نيته، مع أن النية غيب لا يعلمها إلا اللهُ وصاحبُها.

فكأنك تحاول تصحيح فتاوى شيخك وتعديله وتقويمه بعد فوات الأوان، لأن أوان التصحيح قبل طبع كتاب (الفتاوى الطوبية) أما بعد الطبع والنشر فلا.

فإنك دائما تتكلف التماس الأعذار لكلام شيخك، وتُدخل في جواب الشيخ ما ليس فيه، فإنه ـ رحمه الله ـ لم يقل: بأن الاستهزاء بإعفاء اللحية هو السبب في كون الحالق ملعونا؛ وإنما جعل مجرد حلق اللحية هو السبب في كونه ملعونا، ثم أنت تجعل الحديث الذي استدل به على كونه ملعونا حديثا حسنا، ظانا أن ذلك دليل على كون حالق اللحية ملعونا، ثم تثبت في نفس صفحة 155 الخلاف فيه، وتثبت أن اللجنة الدائمة: ترى أنه ليس ملعونا؛ لأنه لم يثبت ذلك عندهم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وهذا دليل ظاهر على أن الحديث الذي حسّنتَه لم يثبت عند اللجنة الدائمة دليلا على كون حالق اللحية ملعونا، خلافا لما كنت عليه من تأييد كونه ملعونا.

فكأنك تثبت قولي في عدم ثبوت دليل على كون حالق اللحية ملعونا، فأدلتي كلها ثابتة من أول كتابي (نظرات) إلى آخره، ولم تأت بأدلة كافية على عدم ثبوتها.

ومن العجيب: أنك تندهش ممن يسأل شيخك مؤلف كتاب (الفتاوى الطوبية) قائلا: أين الدليل على أن حالق اللحية ملعون؟ إن هذا منك لبرهان ظاهر على أن تقديسكم لشيخكم أكبر من تقديس الصوفية لمشائخهم، أو هو مثله، فإنك تنفي تقديسكم له بقولك؛ ثم تخالف قولَك بعملك، لأن قُرَّاءَ كتابك سيرون فيه غلوك في تقديسك لشيخك، فليس فوق الأرض مخلوق مقدَّس إلى حد منع سؤاله عن دليله إلا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

فرسول الله هو الذي لا يُسأل، أما غيره فيُسأل مهما كان إذا كتب أو نطق ولم يسكت.

إني أعود مرة أخرى لأطالبك بالدليل الصريح الصحيح على أن حالق اللحية ملعون، أين الدليل؟ أين؟ ثم أين؟ ومَن مِن العلماء المعتمدين ـ غير شيخكم رحمه الله ـ أفتى بهذه الفتوى الشاذة؟ وهي القول بأن حالق اللحية ملعون؟

طلاب العلم يهمهم العلم لا القضايا الشخصية

إن جل القراء تهمهم معرفة حكم المسألة ومعرفة الحق بالدليل الصحيح، ولا تهمهم القضايا الشخصية التي تتعلق بشخص معين، أو بي أو بك، مثل عدو لك عن الجواب إلى التكلم فيما يتعلق بمدينة نيورو وأهلها، وادعائك وقوع أمور فيها لم تقع ولم تكن، وتَوَجُّهُك إلى ذكر مناقشات وقعت بيني وبين غيرك، وذكر أسماء علماء آخرين بعضهم في سيكاسو، مثل إمام الجامع الأكبر (سانوغو) وبعضهم في نيورو، مثل الشيخ بويي حيدر، قائد الطائفة الحموية

التجانية، والشيخ تال قائد الطريقة التجانية التالية، وادعائك أنك سمعتنا أنا وإمام المسجد الأكبر لمدينة سيكاسو، نقوم بانتقادات في نيورو، مع أن إمام الجامع الأكبر في سيكاسو لما هاتفتُه وسألتُه قال: بأنه لم يصل ولو مرة في حياته إلى مدينة نيورو، فهل رأيت أنت في نيورو من لم يصل إلى نيورو ولو مرة في حياته؟ فاذكر أسماء شهدائك على ذلك من أهل نيورو أو من أهل باماكو، لا من أهل طوبا بلدك ومقرك ومقر أقربائك ومناصريك.

الكتاب والسنة هما العلاجان الأساسيان

الحل الأنفع، والعلاج الأنجع لهذه النزاعات؛ هو الرجوع إلى بينات القرآن كتاب الله، والصريح الصحيح من السنة النبوية، والاستدلال بهما في المناقشات، والرد بالدليل منهما على المخالف؛ ليزول الخلاف المفرّق أو يخفّ.

وكل حوار على هذا النسق فهو خدمة عظيمة للدين، ونوع من تطبيق قوله تعالى: ((فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول)) لكن من زاد على رده الطعن والبذاءة فقد خالفهما، وخرج من حدود الكتاب والسنة، لحديث ((ليس المؤمن بالطعان، ولا باللعان، ولا الفاحش البذيء))

وقد لا حظ كثير من الناس أن الردود العلمية في هذه الأعوام الأخيرة خفّفت من الخلافات والنزاعات وإن لم تقض عليها؛ لما ظهر للبعض من وجود الدليل عند المخالفين، وبالسكوت لا يعرف وجود الدليل، وبذكر الدليل يكفّ المنصف عن الإنكار، ويستمر عليه غيره.

ولذلك لعن الله الذين يكتمون ما أنزله من البينات في القرآن { إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنُوا فَأُولَئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ } البقرة: 159 - 160

إنني أعلم أن الحوار مع أهل العلم العاملين بعلمهم، الصادقين المخلصين فيه، نافع للدين وأهله إذا كان بعيدا عن الإخلال بآداب الحوار العلمي. ولكننا في زمان فسدت فيه الأخلاق، وكثر فيه التعصب للمذاهب والفرق والطرق، وتقديم الأخوة الطائفية وعلاقتها؛ على الأخوة الإسلامية وعلاقتها، وانتشرت في أنحاء البلاد أنواع ألفاظ السباب، والفحش، والبذاءة، وإهانة أهل العلم المعروفين بالتقوى والصلاح، والتعصب لآراء القادة والمشائخ فصارت دعوات جل الوعاظ والدعاة إلى أنفسهم وإلى مصالحهم الشخصية، أكثر من دعوتهم إلى الله وإلى سبيله وإلى إعلاء كلمته بإخلاص، وقلَّ العاملون بقوله تعالى: ((أدع إلى سبيل ربك))، وصدق رسول الإسلام في قوله: ((فإنه من يعش منكم بعدي فسيرى اختلافا كثيرا)) فلا بد من التحاكم إلى كتاب الله وسنة رسوله، لأن الجهال وأهل الباطل والمتعالمين لا يحذرون ولا يخافون إلا ذلك خوفا من افتضاحهم وانكشاف دجلهم وخداعهم للعوام، وتسخير العوام لأنفسهم وأخذ أموالهم. إني أنصح المسلمين وجمعياتهم الإسلامية بالنهوض إلى دعوة

العلماء إلى إحياء الحوار الإسلامي العلمي السلمي النافع الخالص لله ولدينه، البعيد عن المغالبة والتعصب، لأنه من أهم واجباتها.

وأنا أشهد الله تعالى أنني مستعد لذلك ما دمتُ سالما وخاليا من الأعذار المانعة، وما دمتُ على قيد الحياة، ولكن أعود وأقول: لا حوار مع من أخر الحوار إلى ما بعد الممات، ولم تصدر ولن تصدر مني ولو كلمة إهانة أو بذاءة أو فحش أو طعن في المخالف، أو في واحد من أهل العلم إن شاء الله تعالى، لأن ذلك مخالف لمكارم الأخلاق، فكيف يقبل من طعان شتام أن يدعو الناس إلى إحسان الأخلاق؟!

وفي الختام: نعترف بأننا غير معصومين، فنرجو من العلماء الأجلاء إذا رأوا خطأً متيقَّنًا، أو كانت عندهم ملاحظة نافعة أن يفيدونا بها؛ لنستدركها في الطبعات القادمة، وأشكرك أيها الأخ العزيز المحترم عبد القادر كيجيرا على هذا الحوار الكتابي المشجع، ولأنه لا يخلو من نفع لأهل البحث وطلاب الحق، ونعترف بأنه من منن المنان عليك هذه الفصاحة من التعبير وهذا التمكن من أدوات اللغة العربية ومعرفة أساليب البحث الدقيق. ونسأله أن يغفر لنا ولكم ويوفقنا جميعا لما فيه خدمة العلم النافع والدين الحنيف، كما نسأله أن يتغمد شيخنا المكرم المحترم مودي دوكوري، وجميع العلماء العاملين برحمته الواسعة ونعيم جنة الفردوس، آمين.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة مهمة	2
أصناف العلماء والوعاظ والدعاة	3
الهدف من الحوار العلمي السلمي	5
الخلاف المحمود ومنافع الحوار العلمي	6
البادئ لا يقول: (مَنْ أَلَّفَ فَقَدِ اسْتَهْدَفَ)	7
الإسدال هو المذهب القديم في بلادنا والقبض قادم من الخارج	8
من هم المتشددون الذين وجب الرد عليهم؟	9
محاولة تحويل الرد الفردي إلى المواجهة الطائفية	10
مقارنة بين كتابي وكتابكم وبين أسلوبي وأسلوبكم	11
نصيحة بترك الرد لأهله	11
نظرتك إلى كتابي ونظرة غيرك إليه	11
انزعاجك من كتاب مخالفك	12
هل صحيح أنك الإعصار وغيرك مجرد ريح؟	13
تعارضات ظاهرة في الكلمات	13
محاولة نقد الشرط الثالث لتعريف البدعة	14
أقوال واتهامات لم تصح	15
إدعاؤك رؤية إمام في نيورو ولم يكن في نيورو	16
حكم التمذهب والقول بأنني مذهبي	17
زعـم آخر لم يصح	18
الإقحام ونسبة القول إلى من لم يقله	20
من الراد على شلتوت في إنكاره رفع المسيح	21
حذاف يتهم غيره بالحذف	22
علماء يطعنون في أهل العلم كما تطعن فيهم	23
الطعن في الشيخ المكرَّم (حسن البنَّا)	23
نسبة الشيخ حسن البنا إلى الشرك	24
معاني كلمة (وحدة الوجود)	24
طعن موضوع في غير موضعه	26
الإعجاب بالنفس مذموم	26
يجب عليك الرجوع عن الطبعة الأولى من كتابك إلى طبعة أخرى	26
إمام المسلمين في مالي يقدم العلاقة الإسلامية على العلاقة الطائفية	27
هل أنت مصيب في قيامك بنقد كلام الألباني؟	27

جوهر الشريعة.....29
طعانون آخرون أمثالك في العلماء الكبار.....29
مؤلفاتي وثناؤك عليها.....30
الثقة إذا خالفكم صار غير ثقة عندكم.....31
الطعان يعلن العداوة بدلا من الأخوة الإسلامية.....31
لسانٌ واحدٌ يقدح ومئات الألسنة تمدح.....33
من هم السلف والسلفية؟.....34
السلفيون الصادقون وغيرهم.....35
أمثلة لاختلاف بعض السلف تدل على عدم عصمتهم.....37
كلمة السلفية بمفهومها الواسع لا الضيق.....39
القول بـ(السلفية الطوبوية) تقسيمٌ للسلفية إلى ثلاثة أقسام.....40
رسالة الشيخ محمد بن عبد الوهاب.....41
أدلة على كون سلفيتك مخالفة لسلفية بن عبد الوهاب وابن تيمية.....42
الصوفية ثلاثة أقسام عند ابن تيمية.....43
السلفية الطوبية.....44
سلفيتك غير سلفية السلفيين.....45
سلفيتكم وبدعها في الدين.....46
سلفيتك تحتاج إلى تصفية وتصحيح.....47
من المتهمون بالإرهاب اليوم في العالم؟.....48
بعض صفات أهل السنة والجماعة.....49
أقوال بعض السلفيين في حفظ اللسان.....50
منهج أهل السنة في نقد الرجال.....51
تقديسكم لمشائخكم.....51
لماذا تطلق دائما كلمة (الوهابية) على أهل السنة؟.....52
من هم موقدو نار الفتنة بين المسلمين؟.....53
مسألة القبض والسدل.....53
29 ـ هل القبض سنة مؤكدة أم سنة مستحبة؟.....53
الإسدال مذهب الجعفرية ومشهور مذهب المالكية.....57
موقفنا بين الشيعة وأهل السنة.....58
الشافعي ومحبة أهل البيت.....59
أهل البيت في شعر الإمام الشافعي.....59
تشيُّع الإمامِ أبي حنيفةَ.....60
سبب حب العترة هو الإسلام لا التشيع.....60

أدلة مهمة على جواز الإسدال.....63
تساؤلات تكشف عن الحق وتُثْبِت أن الإسدال جائز.....67
نفي الجواز يعني التحريم.....68
القبض جائز عندنا والإسدال غير جائز عندكم.....69
القبض مستحب عندنا ولا ننكر على من قال هو سنة.....70
القبض إما مستحب وإما جائز عند بعض كبار علماء المالكية.....71
إن الخريجين من معاهد الدول المؤيدة للقبض هم الذين نشروا القبض وشددوا في الإنكار على علمائنا السادلين، الذين كانوا على المذهب المالكي، وبدّعوهم، وبنى الكثير منهم مساجد سموها مساجد أهل السنة؛ لتمييزها عن بقية المساجد، التي يرى بعض السلفيين أنها مساجد أهل البدع، حتى اضطر أهل السدل إلى رد الفعل والجزاء بالمثل. وصار بعضهم يرون عدم صحة الصلاة خلف القابض، كما كان بعض القابضين يرون عدم صحة الصلاة خلف المسدل.....71
سبب تركيزي على مسألة الإسدال والسلفية وحلق اللحية والطعن.....73
الضعف أمام الدليلِ والمسألةِ والدورانِ حولهما.....74
دعاء المتوسِّل أو دعاؤه مع دعاء المتوسَّل به.....75
النبي رحمة {قل بفضل الله وبرحمته فبذلك فليفرحوا}.....76
سنة النبي وسنة الخلفاء.....77
القول بأن الأشعرية في النار.....78
أليس الاحتفالُ بافتتاح مسجدٍ جديدٍ بدعةً؟.....79
حكم اللحية.....79
خطأ فاحش ما سمعنا بمثله في تاريخ التأليف.....81
تسميتي بأبي يوسف وتحليلها.....82
من أراد عبد الله بعيب حجبه الله عن معرفة اسمه.....83
بماذا تُعرف الحزبية والطائفية.....83
الفرق بين المذاهب الفقهية والفِرَق الإسلامية الأخرى.....84
التوسل لا يكون إلا بالصالحين أحياء وأمواتا لا بغيرهم.....84
تصوفنا والتصوف الحقيقي الإسلامي.....86
الغلو عند غير الصوفية.....87
دليل لزوم الملازمة على الأوراد وعلى أعدادها المحددة.....88
خطأ القول بأن الصوفية تبيح التوسل بجميع البشر.....89
الصلاة على النبي كلما ذكر اسمه وترك الصلاة على آله.....90
ترجمة النشيد الوطني لمالي، لي، لا لكم.....91
أدلة بطلان القول بمناقضة الشيخ أبي يوسف دوكورى نفسه.....91
إقحام كلام في كلام الشيخ وليس فيه.....94
طلاب العلم يهمهم العلم لا القضايا الشخصية.....95
الكتاب والسنة هما العلاجان الأساسيان.....96